

قضايا في النوع الاجتماعي



مشروع

“كتابات بحثية في النوع الاجتماعي والنسوي”

Canada

فبراير - 2021



ابداعات شبابية:

قضايا في النوع الاجتماعي

مشروع

"كتابات بحثية في النوع الاجتماعي والنسوي"

Canada

إنَّ المُسميات المُستخدمة وتمثيل المواد في هذا الكتاب لا تستتبع الإعراب عن أي رأي على الإطلاق من قبل

حكومة كندا

المحتويات

4	 مقدمة
6	تداعيات جائحة كورونا على متلقيات خدمة الدعم النفسي في قطاع غزة
16	معدلات القبول الجامعي: سياسة تمييزية مستمرة وأدوار اجتماعية متغيرة.....
27	تحديات إقرار قانون حماية الأسرة.....
43	دور الأنشطة الثقافية في معالجة العنف المبني على النوع الاجتماعي في قطاع غزة .
50	آليات تعزيز وصول الشابات للمراكز القيادية في مؤسسات المجتمع المدني
57	المنافع الاقتصادية المترتبة على تمكين النساء ذوات الإعاقة.....
65	العمل المهني للمرأة بين الحاجة ونظرة المجتمع.....
71	آليات تعزيز مشاركة النساء ضمن الانتخابات الفلسطينية القادمة
	مراعاة المصلحة الفضلى للطفل في تحديد سن الحضانة في قانون الأحوال
79	الشخصية.....
	دور لجان الإرشاد والتوجيه النسوية "إسناد" في مساندة لجان الطوارئ المحلية في
87	مواجهة جائحة كورونا في المحافظات الشمالية في فلسطين
94	دور الكتابات النسوية في تعزيز الوعي النسوي في قطاع غزة

نفذت بال ثينك للدراسات الإستراتيجية، البرنامج التدريبي حول قضايا المرأة والنوع الاجتماعي ضمن مشروع "كتابات بحثية في النوع الاجتماعي والنسوي"، الممول من حكومة كندا للعام الثاني على التوالي، ضمن رؤية المؤسسة بالعمل على التنمية الإيجابية للشباب في قطاع غزة خصوصاً وفلسطين عموماً، وبناء قدراتهم حتى يتمكنوا من التغيير الإيجابي في المجتمع اجتماعياً وسياسياً وتنموياً وثقافياً. فكان لازماً على مؤسسة بال ثينك معرفة الاحتياجات الأساسية للشباب من كلا الجنسين والعمل على تلبيتها عند صياغة خططها وبرامجها الموجهة للشباب؛ باعتبارها متطلبات ضرورة يجب إدراكها والعمل عليها لوضع الشباب/ات على بداية الطريق.

كانت البداية في العام الأول "مهارات التعبير والكتابة الفكرية"، مع (25) متدرب/ة، أما في العام الثاني، فقد كان التركيز على "كتابات النوع الاجتماعي" لـ (24) متدرب/ة. ويأتي هذا الكتاب تتويجاً لثمار استمرت من سبتمبر 2020 الى فبراير 2021 حيث تعتبر الأوراق البحثية المتخصصة بقضايا النوع الاجتماعي، والتي تحمل رؤى الجيل الشبابي مطلباً أساسياً وحاجة ماسة في ظل تعاظم الإحصائيات والأرقام التي تشير إلى اتساع الفجوة في أدوار النوع الاجتماعي، ومعدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي التي أظهرتها الإحصائيات الوطنية.

يضم الكتاب، أحد عشر ورقة بحثية للمتدربين/ات. تناولت الأوراق موضوعات مختلفة من منظور النوع الاجتماعي، بشكل تحليلي وفق منهجية "IMRAD"، وهي الأحرف الأولى للأقسام الأربعة الرئيسية للمقالة العلمية: المقدمة Introduction، وطرق البحث Methods، والنتائج Results، والمناقشة Discussion.

تم تنفيذ المشروع عبر مجموعة مراحل متتالية، لتمكين المتدربين/ات من عرض أفكارهم في قضايا النوع الاجتماعي المتنوعة، والتي جاءت على النحو التالي:

المرحلة الأولى (التدريب وتنمية القدرات):

أولاً: قضايا النوع الاجتماعي، خضع المتدربين/ات لدورة تدريبية، استهدفت بشكل أساسي صقل مهاراتهم في "قضايا النوع الاجتماعي" و"القضايا النسوية"، والتي استهدفت تعزيز المفاهيم

الجندرية الأساسية، والمشكلات التي تعاني منها المرأة الفلسطينية بشكل عام، والشابات بشكل خاص.

ثانياً، منهجيات البحث العلمي، عقدت مؤسسة بال ثينك عدة لقاءات تدريبية مركزة في منهجيات البحث العلمي وإعداد الورقة البحثية للمتدربين/ات، وذلك لتعزيز المنهجية البحثية وتركيزها في قضايا النوع الاجتماعي.

المرحلة الثانية (تصدير الشباب للمجتمع): بعد تدريب الشباب/ات في قضايا النوع الاجتماعي، واختيارهم الحر لموضوعاتهم بحسب اهتمامهم واختصاصاتهم الجامعية، وتدريبهم على كتابة الورقة البحثية، عملت المؤسسة من خلال برنامجها التدريبي على تصدير الشباب/ات للمجتمع الفلسطيني، لطرح آرائهم في تلك القضايا ووجهة نظرهم في معالجتها عبر "الإعلام"، فقد عرضوا تلك الآراء والأفكار في حلقات إذاعية بثت مباشرة على مواقع التواصل الاجتماعي.

المرحلة الثالثة (عرض الأوراق البحثية في ورش عمل): في المرحلة الثالثة من البرنامج التدريبي، عقدت ورشتين (وجاهي وعبر وسائل التواصل الاجتماعي)، لعرض الأوراق التي كتبها المتدربين/ات، أمام المختصين ومؤسسات المجتمع المدني.

المرحلة الرابعة والأخيرة (تطوير الأوراق البحثية للمتدربين/ات): بعد عرض الحلقات الإذاعية وورش العمل لعرض الأوراق البحثية، واستضافة مختصين من المجتمع الفلسطيني بحسب موضوعات الأوراق، تم تطوير الأوراق البحثية، مع طاقم إشراف وتدريب، بهدف تحسين إنتاج المتدربين/ات، وصولاً لإصدار الكتاب الخاص بإنتاج المتدربين/ات.

في الختام، تشكر مؤسسة بال ثينك كل من ساهم في إنتاج هذا الجهد المعرفي الشبابي، المتخصص بقضايا النوع الاجتماعي، وإذ تؤكد المؤسسة على مواصلة العمل الجاد والخطط والبرامج الهادفة إلى تحسين وصول الشباب وتعزيز دورهم المجتمعي.

عمر شعبان

مدير مؤسسة بال ثينك للدارسات الإستراتيجية

تداعيات جائحة كورونا على متلقيات خدمة الدعم النفسي في قطاع غزة

أحمد رمزي السماك، منى عبد الهادي المصدر

المقدمة

خلقت حالة الإغلاق وإجراءات التباعد الاجتماعي التي رافقت أزمة كورونا حالة متفاقمة من سوء الأوضاع الاجتماعية والنفسية للنساء في قطاع غزة، فغالبية التقارير الصادرة عن مؤسسات المجتمع النسوي تشير إلى التأثير السلبي للجائحة بسبب انعزال النساء اجتماعيًا، علاوة على عدم المساواة الاجتماعية. بالإضافة إلى تزايد معدلات العنف الأسري والجنساني، مما زاد الضغط على المؤسسات التي تقدم خدمة الدعم النفسي والتي أثرت جائحة كورونا على عملها كنتيجة أساسية لتوقف كافة الخدمات الأخرى والتي تعتبر بالأساس غير كافية ولا تتناسب مع الاحتياجات القائمة.

تسعى هذه الورقة إلى قراءة تداعيات جائحة كورونا على متلقيات خدمة الدعم النفسي في قطاع غزة والتي ازدادت الحاجة لها خلال أزمة كورونا. كما تطمح الورقة إلى وضع مجموعة من التدخلات والآليات لمواجهة الاختلال الناجم عن هذه التداعيات خصوصاً فيما يتعلق بخدمة الدعم النفسي.

كما أنها تناقش أثر التباعد الاجتماعي وإجراءات السلامة على الترابط الاجتماعي فأصبح الجميع في عزلة اجتماعية أثرت على أمنهم النفسي لتخوفهم من الإصابة بالفيروس في ضوء هشاشة النظام الصحي في قطاع غزة.¹

في هذا السياق، تناولت الباحثة خلود أبو حجير تجربة فريق الإسعاف النفسي الأولي في برنامج غزة للصحة النفسية خلال جائحة كورونا. ونوهت إلى الحاجة الماسة للتوسع في مجال الصحة النفسية في ظل تزايد حالات القلق حتى بين الأشخاص الذين سبق وتواجدوا بالحجر الصحي.²

¹ مقابلة شخصية، طبيب نفسي، مصطفى المصري، جمعية عائشة لحماية المرأة والطفل (غزة، 15 ديسمبر، 2020)

² خلود أبو حجير، تجربة فريق الإسعاف النفسي الأولي في برنامج غزة للصحة النفسية خلال جائحة COVID-19 والجهود التي بذلت لتقديم الدعم للعاملين والمحجورين والمصابين وأهالي المصابين وقصص وتجارب هذه الفئات وآليات التدخل، ورشة عمل بمناسبة اليوم العالمي للصحة النفسية، برنامج غزة للصحة النفسية، 2020/10/14

هذا الأمر يثير تساؤل عن مدى تأثير جائحة كورونا على متلقيات خدمة الدعم النفسي في قطاع غزة؟ وحالات التمر الاجتماعي في ضوء الجائحة. وأيضاً البروتوكولات والآليات التي تقدم الخدمة من خلالها خاصة بعد تعذر التعامل الوجيه مع متلقيات الخدمة.

تتركز أهمية هذه الورقة في تعزيز وتمكين الصحة النفسية للنساء كما أنها تمثل مرجع لصناع القرار للالتفات إلى ضرورة الاهتمام بالصحة النفسية والأمن النفسي للمجتمع ككل. وتتبع هذه الورقة المنهج الكمي من خلال الإحصاءات الصادرة عن جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والمنهج الكيفي من خلال المقابلات التي تم إجرائها مع الأشخاص ذوي العلاقة.

واقع تقديم الخدمة النفسية للنساء خلال أزمة كورونا في قطاع غزة

ارتفعت معدلات العنف ضد النساء في قطاع غزة خلال أزمة كورونا بشكل ملحوظ¹، نظراً لأن الأدوار التقليدية للنوع الاجتماعي في فلسطين تلعب دوراً مركزياً في تقاوم مسؤوليات النساء والفتيات خاصة في حالة الطوارئ والحجر الإلزامي المفروض². فبلغت نسبة تعرض النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج بين عمري 18 و64 بلغت 38% في قطاع غزة بزيادة 12% عن الضفة الغربية خلال عام 2019³. وفي ضوء هذا الواقع السيئ من الطبيعي تزايد الحاجة للجوء للعلاج النفسي.

غيرت جائحة كورونا آليات تقديم الخدمة النفسية في قطاع غزة؛ فاعتمدت وزارة الصحة على تقديم الخدمة عبر الإنترنت والهاتف، وقدمت الخدمة لنحو 60 ألف مستفيد/ة⁴. وشكلت ست فرق متخصصة يعملون مع الطواقم الطبية في المستشفيات العادية، بالإضافة لطواقم أخرى تعمل في المستشفيات الوبائية المخصصة لمصابي كورونا، وأخرى تعمل في فنادق الحجر⁵.

¹ أزمة في خضم أزمة: محاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19)، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA، 2020/6/2، وذلك في: <https://bit.ly/37tte4s>

² تحديات الحق في الصحة النفسية في قطاع غزة، مركز الميزان لحقوق الإنسان، ديسمبر 2010، ص6

³ جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2019، ص 20 وذلك في: <http://bit.ly/3p3ra98>

⁴ مرجع سابق، يحيى خضر

⁵ المرجع سابق

في المقابل اقتصر اللقاء الوجيه على بعض الحالات وبالذات الحالات الصعبة. كما أنه تم تقديم الدعم النفسي داخل مراكز الحجر الصحي في غزة وداخل المستشفيات الوبائية أيضاً. علاوة على تقديم الخدمة لأهالي المرضى والطواقم الطبية العاملة¹.

فيما اعتمد برنامج غزة للصحة النفسية على التواصل من خلال الخط المجاني الذي تمت مضاعفته لخمس مرات، واستخدام تطبيق الزوم وسكاي بي للتواصل مع المرضى². بالإضافة إلى جمعية عائشة التي اعتمدت على عينة تقديم الخدمة للمرضى من خلال الهاتف وتطبيق الواتس آب والزوم³. تلقى برنامج غزة للصحة النفسية من مارس إلى ديسمبر 2020 من خلال الهاتف المجاني للإرشاد النفسي 2556، منهم 48.9% نساء و51.1% منهم رجال، كما تلقى 212 متصل/ة، منهم 40% نساء من خلال التواصل الهاتفي المباشر بالمعالجين. مقارنة مع ذات الفترة من مارس إلى ديسمبر 2019، إذ تلقى البرنامج 1467 اتصال، منهم 59.9% نساء، 40.1% رجال⁴.

- الأعداد حسب نوع المشكلة: (N = 2465)

نوع المشكلة	عدد المتصلين
مشاكل نفسية	2029
مشاكل اجتماعية	287
أخرى (كورونا، امان، خدمات الخ)	149
إجمالي	2465

- الأعداد حسب نوع العنف: (N = 165⁵)

¹ مرجع سابق، يحيى خضر
² مقابلة شخصية، مدير العلاقات الخارجية وإدارة تنمية الموارد، أ. قصي أبو عودة، برنامج غزة للصحة النفسية، (غزة، 4. يناير 2021)
³ مرجع سابق، مصطفى المصري
⁴ مرجع سابق، قصي أبو عودة
⁵ مرجع سابق، قصي أبو عودة

نوع العنف	عدد المتصلين
Psychological نفسي	48
physical جسدي	35
sexual جنسي	14
حرمان من حقوق Deprivation or neglect	10
Verbal لفظي	27

نشر برنامج غزة للصحة النفسية أرقام الأخصائيين/ات على صفحتهم على الفيس بوك، فتمكن من إيصال العلاج لنحو 96% من المرضى¹.

في حين قام مركز حياة لتعزيز الجهوزية على الطوارئ بتقديم 668 استشارة خلال عام 2020 مقارنة بـ 286 استشارة خلال 2019. وبالإضافة إلى ذلك فإن عدد جلسات التدخل المقدمة من المركز خلال 2020 بلغت 3385 مقارنة بـ 1095 جلسة خلال 2019².

مقدمو الخدمة النفسية في قطاع غزة

تقدم الخدمة النفسية في قطاع غزة مؤسسات حكومية وغير حكومية. وتعتبر كل من وزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية هي الوزارات المنوطة بالخدمة بشكل أساسي، فوزارة التنمية تملك برنامجاً كاملاً يتعلق بالمرأة والطفل. في المقابل فإن وزارة الصحة تقدم الخدمة في إطارين، الأول الرعاية النفسية الأولية من خلال مراكز الصحة النفسية المجتمعية، والثاني من خلال الرعاية النفسية الثانوية المتمثلة بمشفى الطب النفسي في غزة حي النصر³.

علاوة على المؤسسات غير الحكومية مثل برنامج غزة للصحة النفسية وجمعية عائشة للمرأة والطفل التي تتخصص في تقديم الخدمة للمرأة والذكور دون سن الـ 18 عام، مثل جمعية عائشة. إضافة إلى ذلك عدد من مؤسسات المجتمع المدني مثل جمعية الثقافة والفكر والحر وجمعية المستقبل،

¹ مرجع سابق، أ. قصي أبو عودة

² مرجع سابق، نهاني قاسم

³ د. عبد العزيز ثابت، الصحة النفسية في دولة فلسطين، جامعة القدس، كلية الصحة العامة. ص 11

ومركز حياة لحماية وتمكين العائلات. بالإضافة إلى المؤسسات الدولية المتمثلة بالأونروا من خلال وحدة الصحة النفسية في عياداتها الصحية. وأيضاً اليونيسف والصليب الأحمر.¹

الآثار النفسية السلبية لجائحة كورونا على النساء

أثرت جائحة كورونا على النساء بشكل عام حيث ساهمت بترسيخ القلق والتوتر الدائم خاصة أن هناك 78% من الناس بين فئة عمرية متوسطة 33 سنة يتابعون أخبار تفشي فيروس كورونا بشكل متكرر.² وعليه فإن كورونا أثرت بشكل سلبي على النساء وكان ذلك في عدة اتجاهات:

المحجورات داخل المنزل:

1. زيادة الخلافات مع الزوج حيث بلغت 42.4%³.
2. زيادة العنف ضد النساء. حيث تعرضت 96.9%، 60.7%، 30.2%، 28.9%، 22.9% من النساء للعنف الاقتصادي والنفسي والاجتماعي واللفظي والجسدي على التوالي.⁴
3. ضعف الحماية للنساء بسبب توقف العمل في المؤسسات الرسمية كالمحاكم وغير الرسمية بشكل شبه كامل. وعليه فتأثرت المؤسسات عشرات الشكاوى من النساء منها النفسية والاجتماعية والقانونية.⁵

المحجورات في مراكز الحجر الصحي:

1. عانت النساء غير المصابات في مراكز الحجر من الخوف من الإصابة بالفايروس.
2. عزل المصابات وغير المصابات والبعد عن أهلهم يقلل من إحساسهم بالأمان.
3. انعدام الخصوصية لوجود أكثر من امرأة بغرفة واحدة.

النساء العاملات:

¹ برنامج غزة للصحة النفسية، ورقة حقائق حول تأثير فيروس كورونا على الصحة النفسية في قطاع غزة، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، 2020، ص 3

² مرجع سابق، برنامج غزة للصحة النفسية، ص 6

³ مرجع سابق، برنامج غزة للصحة النفسية، ص 6

⁴ مرجع سابق، برنامج غزة للصحة النفسية، ص 6

⁵ مرجع سابق، برنامج غزة للصحة النفسية، ص 5

1. تتخوف العاملات بالنظام اليومي مثل العاملات في المحلات التجارية وورش الخياطة والمنشآت التجارية الأخرى بشكل دائم من فقدان مصدر رزقهن الوحيد وبالتالي تخاطرن بالإصابة بالفيروس للخروج للعمل وإعالة عائلاتهن.

2. أصيبت معظم النساء العاملات في القطاع الخاص، بالقلق من الإصابة بالفيروس نظراً لتعاملهم بشكل وجاهي مع المستفيدين وحتى داخل المكاتب. بالإضافة لخوفهم من نقل العدوى لأهلهم. ويفضلن الخروج من المنزل للعمل للبعد عن التعنيف والضغط النفسي اللاتي يتعرضن إليه.

مدى معرفة المواطنين بخدمة الدعم النفسي

أجرى برنامج غزة للصحة النفسية مسحاً في إبريل 2020 عن طريق الانترنت لتقييم العواقب العامة لفيروس كورونا ومدى معرفة الجمهور بخدمات الصحة النفسية المتاحة من خلال استبانة رقمية. وتبين أن 55.8% لديهم معلومات كافية حول كيفية الوصول إلى خدمات الصحة النفسية في حالة فرض إغلاق في قطاع غزة. في حين أن 28% يعرفون الخدمات النفسية البديلة المتمثلة بالاستشارات الهاتفية المجانية وغيرها¹. وهذا يوضح حجم التحديات التي تواجهها النساء في الحصول على خدمة الدعم النفسي، والتي يمكن إجمالها على النحو التالي:

الثقافة المجتمعية: يعاني متلقو الخدمة النفسية في قطاع غزة من وصمة مجتمعية، وتعاني النساء أكثر من هذه الوصمة، لذلك يلجأ الكثيرون إلى الطب الشعبي وصولاً إلى الشعوذة قبل التوجه للطبيب النفسي². وفي محاولة لتخفيف وطأة الوصمة على من يرغب بالتداوي فقامت الكثير من المؤسسات المقدمة لخدمة الدعم النفسي ومنها مشفى الطب النفسي وجمعية الثقافة والحر بالإضافة إلى برنامج غزة للصحة النفسية بعقد العديد من اللقاءات التوعوية على وسائل التواصل الاجتماعي والورش التدريبية. وإنشاء الخطوط المجانية لمساعدة النساء اللاتي يتعرضن للعنف المنزلي والزوجي لتشجيعهن على التواصل وطلب الحماية والأمان³.

¹ مرجع سابق، برنامج غزة للصحة النفسية، ص 6

² مرجع سابق، د مصطفى المصري

³ مرجع سابق، د. يحيى خضر

علاوة على ذلك، استغلال حملة مناهضة العنف ضد المرأة لتوعية النساء وإنقاذهن من سطوة المجتمع الأبوي والعنف الممارس ضدهن.

صعوبة الحصول على الخدمة النفسية: تكمن الصعوبة بالأخص خلال جائحة كورونا نظراً للإغلاق المستمر وحالة الطوارئ التي زادت من مكوث الرجل في البيت وعدم سماحه لخروج المرأة. وبالتالي ارتفعت حالات العنف خلال الجائحة إلى 74% فقط بسبب مكوث الرجال في المنزل. فلم تستطع من تتعرضن للعنف التواصل مع المؤسسات المعنية لطلب الحماية، في ظل وجود المعنف في البيت.¹ كما كانت النساء العازبات من عمر 15-30 سنة الأكثر تضرراً من العنف خلال الجائحة مقارنة بقبلها.

ومن الجدير بالذكر أن النساء الغير عاملات تعرضن للعنف خلال الجائحة بمعدل 85% فيما كان قبل الجائحة لا يتجاوز 53%. وتمثلت آليات التدخل للحد من العنف بدرجة أولى بالتدخل الأهلي الذي بلغ نسبته أثناء الجائحة 62% في حين بلغت نسبة التبليغ عن الحالات 47% مقابل 37% اللجوء للمؤسسات خلال الجائحة.²

التحديات التي تواجه المؤسسات أثناء تقديم الخدمة خلال جائحة كورونا

جائحة كورونا فرضت تحديات جديدة على الواقع الفلسطيني في قطاع غزة في مجالات عدة. وعليه فإن هذه الورقة تلقي الضوء على التحديات ذات العلاقة مع تقديم خدمة الدعم النفسي ومنها:

1. أدى الضغط الوظيفي على وزارة الصحة والأجهزة الشرطية في تدارك الجائحة إلى تعثر التنسيق الفوري في حالة الدعم الوجيه الضروري أثناء الإغلاق للحالات الصعبة.³
2. تسبب ارتفاع أعداد الاستشارات الهاتفية في عبء وظيفي على الأخصائيين والأخصائيات العاملين في الدعم النفسي، لاسيما وأنهم كانوا يتلقون اتصالات خارج أوقات العمل.⁴
3. ضعف الموارد البشرية واللوجستية وحدثة التجربة وإحجام بعض المهنيين من العمل في الحجر.⁵

¹ مرجع سابق، د. مصطفى المصري

² مادلين شقليه، برنامج هن الحياة، مناقشة دراسة حول أثر جائحة كورونا على العنف ضد النساء والفتيات في قطاع غزة، مركز شؤون المرأة: 25 نوفمبر 2020، الدقيقة (5:15-3:55)، وذلك في:

<http://bit.ly/3besJ0u>

³ مرجع سابق، يحيى خضر

⁴ مرجع سابق، يحيى خضر

⁵ برنامج غزة للصحة النفسية، ورقة حقائق حول تأثير فيروس كورونا على الصحة النفسية في قطاع غزة، 2020، ص 3

4. نقص معرفة الطواقم العاملة في استخدام التكنولوجيا¹.
5. صعوبة التعامل الوجيه المباشر في حال تقديم الخدمة للمحجورين بسبب الإجراءات الوقائية للفيروس

الاستخلاصات

بناءً على ما تم عرضه سابقاً من دلائل وبراهين حول متلقيات خدمة الدعم النفسي في قطاع غزة، توصلت الورقة لعدد من النتائج ملحقه بآليات التدخل ومنها:

أولاً، تنامي الضغط النفسي وزيادة الأدوار الاجتماعية على المرأة يحول دون تفرغها للحصول على الدعم النفسي. وعليه فإنه من الضروري تخفيف عبء الأدوار الاجتماعية على المرأة من خلال حملات توعوية تستهدف الأسر وتحت على فعالية تقسيم الأدوار بين أفراد العائلة.

ثانياً، ساهمت الجائحة وسياسة الإغلاق بتفاقم ظاهرة العنف ضد النساء وضعف الحماية لها نظراً لشبه توقف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية عن العمل بفعل الجائحة. وبالتالي يمكن إرساء جهاز مركزي موحد يتعامل مع حالات العنف ضد المرأة وتفعيل خدمة الدعم النفسي لها بشتى الوسائل.

ثالثاً، ضعف تنسيق وزارة الصحة والأجهزة الشرطية -بسبب عبئهم الوظيفي لاحتواء الجائحة- مع المؤسسات المقدمة لخدمة الدعم النفسي وبالتالي ضعف تقديم الخدمة الوجيهة مع الحالات الصعبة. وعليه يجب ضم الدعم النفسي ضمن خطة الطوارئ المعمول بها وتقوية التنسيق بين مختلف الأطراف لتيسير تقديم الخدمة بشكل فعال.

¹ مرجع سابق، تهاني قاسم.

المصادر والمراجع

أولاً/ المقابلات

1. مقابلة شخصية، طبيب نفسي، جمعية عائشة لحماية المرأة والطفل، د. مصطفى المصري، (غزة، 15 ديسمبر، 2020)
2. مقابلة شخصية، طبيب ومدير مشفى الطب النفسي، د. يحيى خضر، (غزة، 16 ديسمبر، 2020)
3. مقابلة شخصية، مدير العلاقات الخارجية وإدارة تنمية الموارد، أ. قصي أبو عودة، برنامج غزة للصحة النفسية (غزة، 4 يناير، 2021)
4. مقابلة شخصية، مدير عام، تهاني قاسم، مركز حياة لتعزيز الجهورية على الطوارئ، (غزة، 18 يناير، 2021).

ثانياً/ الدراسات

1. برنامج غزة للصحة النفسية، ورقة حقائق حول تأثير فيروس كورونا على الصحة النفسية في قطاع غزة، 2020، ص 3-6
2. تحديات الحق في الصحة النفسية في قطاع غزة، مركز الميزان لحقوق الإنسان، ديسمبر 2010، ص 6
3. أفنان عابد، حذيفة البرش، ورقة حقائق: تأثير جائحة كورونا على إحساس الشباب في الضفة وغزة بالأمن النفسي، مسارات، نوفمبر 2020، ص 1-2.
4. عبد العزيز ثابت، الصحة النفسية في دولة فلسطين، جامعة القدس، كلية الصحة العامة. ص 11

ثالثاً/ المنشورات الإلكترونية

1. جلسة حوارية، محمد درابية، برنامج غزة للصحة النفسية، وذلك في: <http://bit.ly/37OUOJF>
2. جمعية عائشة تختتم تدريبات لأخصائي وأخصائيات الدعم النفسي وإدارة الحالة، جمعية عائشة لحماية المرأة والطفل، 2020/10/29، وذلك في: <http://bit.ly/38yf9lz>
3. جائحة كوفيد-19 تعطل خدمات الصحة النفسية في معظم البلدان، وفقاً لنتائج مسح أجرته المنظمة، منظمة الصحة العالمية، 2020/10/5، وذلك في: <http://bit.ly/2WxCbU1>
4. جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2019، ص 20 وذلك في: <http://bit.ly/3p3ra98>
5. أزمة في خضم أزمة: محاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19)، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA، 2020/6/2، وذلك في: <https://bit.ly/37tte4s>
6. أسئلة متكررة، منظمة الصحة العالمية، وذلك في: <http://bit.ly/3nvPZKF>
7. عبد السلام حسين، الدعم النفسي والاجتماعي لذوي الإعاقة، مركز رواء للتأهيل ش.م.م، فبراير 2020، وذلك في: <http://bit.ly/2LM1249>
8. غزة: 4 حالات انتحار في أسبوع... صرخة وجع أم هروب؟، سما الإخبارية، 2020/7/7، وذلك في: <https://bit.ly/34KAuar>
9. أيسر العيس، فلسطين تعلن حالة الطوارئ لمدة شهر لمواجهة كورونا، وكالة الأناضول، 2020/03/05، وذلك في: <https://bit.ly/3gXhiLi>
10. أول حالتين إصابة بفيروس كورونا في قطاع غزة، سكاي نيوز عربية- أبو ظبي، 22 مارس 2020، وذلك في: <http://bit.ly/34tMI74>
11. منظمة الصحة العالمية تحذر من أن فيروس كورونا يعطل خدمات الصحة النفسية الحيوية، أخبار الأمم المتحدة، 2020/10/5، وذلك في: <http://bit.ly/3alBRtZ>
12. مادلين شقليه، برنامج هن الحياة، مناقشة دراسة حول أثر جائحة كورونا على العنف ضد النساء والفتيات في قطاع غزة، مركز شؤون المرأة: 25 نوفمبر 2020، الدقيقة (3:55-5:15)، وذلك في: <http://bit.ly/3besJ0u>

13. بعد انقطاع خمسة أشهر بسبب كورونا تلاميذ قطاع غزة يعودون للصفوف الدراسية، شبكة الجزيرة الاعلامية، 2020/8/8

وذلك في: <https://bit.ly/3neHjY9>

14. غزة: حظر التجول يبدأ اليوم ال 6:30 مساءً وإغلاق المدارس والجامعات والمساجد، فلسطين اليوم، 5 ديسمبر 2020، وذلك

في: <https://bit.ly/3hMdywq>

رابعاً/ ورش العمل والمؤتمرات

1. خلود أبو حجير، تجربة فريق الإسعاف النفسي الأولي في برنامج غزة للصحة النفسية خلال جائحة COVID-19 والجهود

التي بذلت لتقديم الدعم للعاملين والمحجورين والمصابين وأهالي المصابين وقصص وتجارب هذه الفئات وآليات التدخل، ورشة

عمل بمناسبة اليوم العالمي للصحة النفسية، برنامج غزة للصحة النفسية، 14 أكتوبر 2020

معدلات القبول الجامعي: سياسة تمييزية مستمرة وأدوار اجتماعية متغيرة

سوسن العجوري، هديل زقوت

مقدمة

يضيف "التمييز في معدلات القبول الجامعي" ببعض جامعات قطاع غزة عائق جديد أمام الطالبات اللواتي يسعين لاستكمال مسيرتهن التعليمية، ومن ثم العملية والانخراط في المجتمع بشكل فاعل بعيداً عما هو حبر على ورق، وعليه وجب القيام بالدور المجتمعي في محاولات لإنهاء التمييز. وقد بادر حراك "طالعات" الناشط في قضايا الحريات وحماية النساء عبر توتير في يوليو 2020.

لكن الحملة لم تجني ثمارها نظراً لأنها لم تكن بالشكل المطلوب، ولم تستمر حتى تحقيق أهدافها وصولاً لأصحاب القرار وإيجاد حل ناجع، مما دفعنا لبذل المزيد من الجهود في سبيل إنهاء التمييز. فهل من الممكن ضبط معدلات القبول الجامعي دون معارضة القوانين والمنظومة التعليمية والقيمية والتي تنعكس تأثيراتها على المرأة ودورها المجتمعي فيما بعد؟

كما تسعى الورقة إلى كشف الأساليب التمييزية التي تعتمد عليها بعض الجامعات في قطاع غزة، وتحاول الضغط عليها لضبط معدلات القبول الجامعي تماشياً مع القوانين الفلسطينية والدولية التي تعزز المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى تفعيل مضامين المسؤوليات المجتمعية.

التمييز في القبولات الجامعية

عند قراءة مفاتيح القبول التي تصدر عن الجامعات في بداية العام الدراسي نجد أن هناك نوع من التمييز بين الطلبة بشكل عام، وسياسات تمييزية متعددة لدى الجامعات بشكل خاص، والتي يمكن سردها على النحو التالي:

شهدت الجامعة الإسلامية في مفتاح القبول للعام الدراسي 2019-2020 تمييزاً ضد الطالبات في معدلات القبول في تخصصات مختلفة كالهندسة المعمارية والهندسة الكهربائية بواقع 75% للطلاب و80% للطالبات في كلا التخصصين، وواصلت هذا

التميز في عام 2020-2021¹ بنسبة أقل من العامين السابقين، ويعود ذلك للأوضاع الراهنة محلياً والمتأثرة بالأزمة التي سببتها جائحة كورونا، مما أتاح الفرصة أمام الجامعات بقبول كافة الطلبة المسجلين دون النظر للقدرة الاستيعابية، نظراً لإتباع إستراتيجية التعليم الإلكتروني، وهذا يبطل حُجة الجامعة التي تبرر التميز بإتباعها سياسة الفصل بين الطلاب والطالبات ومراعاة النسبة والتناسب في أعداد الطلبة.

أما في جامعة الأزهر، ظهر تمييزها في معدلات القبول الجامعي للعام الدراسي 2015-2016 في تخصص طب الأسنان 95% للطلاب و96% للطالبات. وفي العام الدراسي 2017-2018 في ذات التخصص 94% للطلاب و95% للطالبات².

في العام الجديد 2020-2021 استمر هذا التمييز بين الطلبة بجامعة الأزهر في بعض الكليات، وهذا يدل على التوسع بسياسة التمييز بالانتقال من معدلات التخصصات إلى معدلات الكليات بشكل أكبر. كما وانضمت جامعة الأقصى الحكومية أيضاً للجامعات التي تمارس التمييز في معدلات قبول الطلبة في العام الدراسي 2020-2021 في بعض التخصصات. ويمكن توضيح السياسة التمييزية التي تمارسها بعض جامعات قطاع غزة للعام الدراسي "2020-2021" في الجدول التالي³

الجامعات التي تعتمد التمييز	التخصص الذي يشمل التمييز	مفتاح تنسيق الطلاب	مفتاح تنسيق الطالبات
الإسلامية	الطب	95%	96%
	لغة إنجليزية فرعي ترجمة	65%	70%
	تعليم اللغة الإنجليزية	65%	70%
	الطب	96%	97%

¹مفتاح قبول الجامعة الإسلامية للعام 2019-2020

² راجع: مفتاح قبول جامعة الأزهر

- الأول 2015-2016

- الثاني 2017-2018

³تم اعداد الجدول من قبل الباحثات وبالرجوع الى نشرات معدلات القبول الجامعي في جامعات قطاع غزة

الأزهر	الصيدلة	%83	%84
الاقصى	علوم طبية ومخبرية	%70	%80
	رياضيات	%65	%70
	لغة عربية وأساليب التدريس	%65	%70
	لغة إنجليزية وأساليب التدريس	%70	%80

تبرير الجامعات

يوضح الجدول السابق، التمييز في بعض التخصصات في الجامعات التمييزية. وعند قراءة الجدول السابق بما تصرح به الجامعات، نجد هناك الكثير من الأقوال التبريرية التي تعتمد عليها الجامعات. تحدد الجامعات بشكل عام مفتاح القبول بعد مسح لنتائج الثانوية العامة ووفقاً لمجمل هذه النتائج تقرر مفاتيح القبول للطلبة من الجنسين. والتخصصات في كليتي الطب العام والأسنان والصيدلة هي كليات نوعية. وبالنظر إلى النتائج للسنوات الأخيرة فإن معظم المعدلات المرتفعة من نصيب الطالبات. على سعيد جامعة الأزهر، يقول عميد شؤون الطالبة السابق عبد ربه العنزي "ولو حددنا نسبة القبول وفقاً لذلك، فإن حصة الطلاب الذكور ستكون منخفضة جداً، وهو ما سيعني انعدام التوازن في دراسة التخصص بين الطلاب والطالبات من ناحية، وعدم توازن في سوق العمل نفسه الذي يحتاج إلى وجود الرجال والنساء على حد سواء"¹.

وبالتالي، فإن التفسير الذي تتبناه الجامعة يندرج تحت مفهوم التمييز الإيجابي الذي يراعي تناسباً عادلاً لوزن الطلاب في هذه التخصصات. ومن أجل تعديل حالة عدم التوازن بين عدد الإناث والذكور أكثر من كونه تمييزاً سلبياً يستهدف الطالبات باعتبارهن إناثاً².

في هذا السياق، برر عميد القبول والتسجيل للجامعة الإسلامية وائل طبازة "إن الاختلاف في النسب يأتي بتفوق الطالبات"، وأضاف "لا يمكن المساواة لأننا سنكون أمام عدد كبير من الطالبات لا يوائم إمكانيات الجامعة والطاقة التدريسية، ومقابل عدد

¹مقابلة شخصية، عبد ربه العنزي-عميد شؤون الطلبة في جامعة الأزهر، (الخميس 4 فبراير 2021).
²المرجع السابق.

أقل بكثير من الطلبة"، أيضاً "أن اتّجاه الجامعة في بعض التخصصات لتخفيض نسب القبول للطلبة الذكور لتشجيعهم على الالتحاق بالتخصص، مثل القبالة والتمريض¹.

كما وافقت تبريرات كل من جامعة الأقصى والأزهر حول معدلات القبول الجامعي، حيث أوضح عميد القبول والتسجيل بجامعة الأقصى خالد أبو ندا، ونائب رئيس جامعة الأزهر للشؤون الأكاديمية عمر ميلاد، على أن هذا التمييز هو واقع الجامعات في قطاع غزة، ومن غير المعقول المساواة بين طالب مستواه جيد وآخر جيد جداً، بالمقابل هناك عدد كبير من الطلبة المتقدمين أمام عدد محدود لبعض التخصصات التي تحتاج لمعامل ومختبرات، وتم اعتبار هذا الاختلاف ليس تمييزاً وظلماً بحق الطالبات وأن حالة الاستياء الموجودة سببها عدم فهم بعض الطالبات للآلية المتبعة في تحديد مفتاح التنسيق².

رغم تبرير الجامعات لسياستها، إلا أنها غير مقنعة، نظراً لعدم ممارستها من قبل باقي جامعات القطاع من جهة، واعتمادها التعليم الموازي لبعض الكليات من جهة ثانية. بالإضافة إلى ذلك، حتى وإن كانت نتائج طلبة الثانوية العامة تظهر تفوق الطالبات، فليس من العدل توحيد عدد الطلبة بممارسة تمييز ضد متساوياً لأي سبب، وعليه فلا يوجد أي مبرر لتغطية سياسة التمييز القائمة.

جامعات فلسطينية تنبذ التمييز

إن السياسة التمييزية ليست نهج كافة الجامعات الفلسطينية، وإنما بعض جامعات في قطاع غزة، وبمراجعة مفاتيح القبول لبعض جامعات الضفة الغربية مثل "بيرزيت، النجاح، الخليل" تبين أن هذه الجامعات لا تمارس التمييز وأن معدلات القبول متساوية لكلا الجنسين، وتتبع سياسة موحدة في مفاتيح التنسيق دون استخدام سياسات تمييزية، مع العلم أن جميعها خاضعة لقرارات وزارية موحدة³.

¹بيسان الشرافي، مفتاح التنسيق في جامعات غزة تمييز صريح ضد الطالبات، (غزة، بوابة الهدف الإخبارية، 19 يوليو 2020)، في: <https://bit.ly/3cPaGi7>
²المرجع السابق.

³موقع جامعة بيرزيت، معدلات القبول للعام الأكاديمي 2019-2020، <https://bit.ly/3q40w0M>

مفتاح قبول جامعة بيرزيت لعام 2019-2020	
التخصص	مفتاح القبول
التمريض	85%
الهندسة والتكنولوجيا	82%
لغة عربية وآدابها	67%
لغة إنجليزية وآدابها	82%

وعند الحديث مع إحدى الطالبات الجامعيات في الضفة الغربية، والتي تدرس في جامعة الخليل قسم العلوم والتكنولوجيا للسنة الثانية، قالت "كانت لدي مخاوف من عدم التمكن من الالتحاق بهذا التخصص، وأن يكون معدل القبول للطالبات أعلى من الطلاب، ونظراً لأن معدلي في الثانوية العامة 78.2%، وأن معدل القبول في هذا المجال 75% لكن عندما قررت الالتحاق بالجامعة وجدت أن المعدل متساوٍ لجميع الأفرع وكلا الجنسين دون تمييز".¹

يؤكد هذا على أن الجامعة تتحقق المساواة بين الطلبة في معدلات القبول، وفي ظل ذلك يتعزز لدى الطالبات الثقة بالنفس وأيضاً الجامعات التي تسعى لتنشئ جيلاً قادراً على قيادة المجتمع ومحاكاة القوانين العادلة.

وزارة التربية والتعليم.. بين الضبط والمتابعة

تحدد الوزارة مفتاح التنسيق لعموم الطلبة بشروط وضوابط متساوية دون تمييز في كافة التخصصات، بحيث يتم وضع الحد الأدنى في تخصصي الطب وطب الأسنان لطلبة الفرع العلمي بمعدل 85%، كما يسمح بدراسة تخصص الصيدلة لطلبة الفرع العلمي بمعدل 80%، وكذلك تخصص الهندسة لطلبة الفرع العلمي والصناعي وتكنولوجيا المعلومات بمعدل 80% فأعلى، ويسمح بدراسة تخصص التمريض لطلبة الفرع العلمي

¹مقابلة هاتفية، طالبة في جامعة الخليل، (الضفة الغربية، 5 ديسمبر، 2020)

بمعدل 70% فأعلى، ولطلبة الفرع الأدبي بمعدل 80%، أما ما دون ذلك من التخصصات بمعدل يبدأ من 65%.¹

وتقديراً لمصلحة الجامعة وقدرتها الاستيعابية، حين تكون الجامعة بحاجة إلى 20 من الطلبة-على سبيل المثال-ويتقدّم إليها 80، فلا يجب عليها أن تلجأ لسياسة التمييز، ويتلخص الحل بتوحيد معدلات القبول لتختار الأعلى من بين المتقدمين بما يتناسب مع استيعابها، ولكن نظراً لأن عمل وزارة التربية والتعليم يتوقف عند وضع هذه الأسس والضوابط المتعلقة بقبول الطلبة، وما بعد ذلك فهو حكر للجامعات بما تراه موائماً لمصالحها الخاصة، فإن ذلك يشجع على استمرارها في إتباع سياسة التمييز.

رغم ما ورد من تبريرات على لسان الجامعات التمييزية إلا أنها غير مقنعة ولا تشّرع سياسة التمييز، في حين أن بعض الجامعات في غزة تعتمد نظام التعليم الموازي لمن لم يحصل على مفتاح القبول وذلك مقابل مبلغ باهظ من المال، مما يؤكد على أن الجامعات التمييزية تتبع وبالدرجة الأولى مصالحها المادية، دون الانصياع للمصلحة العليا والأهم وهي مصلحة الطالب، هذا ما يثبت تباین سياسة التمييز واختلاف نسبته من عام لآخر ومن تخصص لآخر، وأيضاً اختلافه من جامعة لأخرى بحسب مصالحها الخاصة، ولاسيما مخالفته للقوانين المحلية والدولية التي تنص على مبدأ المساواة بين الجنسين وعدم التمييز بكافة أشكاله.

التمييز والقوانين المحلية والدولية

إن سياسة الجامعات التمييزية في معدلات القبول الجامعي ثابتة كانت أم مختلفة، فإنها مخالفة ومعارضة للعديد مما نصت عليه المواثيق والقوانين المحلية والدولية.

معارضة للقوانين المحلية:

1- يعدّ التمييز في معدلات القبول الجامعي مخالفة صريحة للقانون الأساسي الفلسطيني المعدل سنة 2005، إذ نصت المادة (9) على أن "الفلسطينيون أمام

¹ موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، في: <https://bit.ly/3jsuuJm>

القانون والقضاء سواء، لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة¹.

2- شملت وثيقة الاستقلال التي أصدرها المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988 في دورته التاسعة عشر والتي تنص على العدل الاجتماعي والمساواة، وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو اللون أو الدين، أو بين المرأة والرجل في ظل دستور يؤمن بسيادة القانون والقضاء المستقل، مرجعاً أساسياً لإثبات مخالفة الجامعات للقوانين وانتهاك حق المساواة².

معارضة للقوانين الدولية:

1- يتعارض التمييز الذي تمارسه الجامعات مع التزام دولة فلسطين بموجب "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز بين النساء" (سيداو)، التي انضمت إليها في العام 2014 من دون تحفظ، إذ نصّت المادة (10) من الاتفاقية على أن "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة لكي تكفل للمرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في ميدان التعليم بوجه خاص، على أساس تساوي الرجل والمرأة"³.

2- مخالفته لميثاق الأمم المتحدة عام 1945 في المادة رقم (1) الذي أكد على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين النساء والرجال. وتعتبر المادة (55) من الميثاق التي تقر حقوق الإنسان على أساس عالمي ودون تمييز ولا تفريق بين النساء والرجال، قاعدة قانونية ملزمة لجميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة⁴.

¹المادة (9) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل 2005م.

²وثيقة الاستقلال التي أصدرها المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988م.

³المادة (10) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (منظمة مراقبة حقوق الإنسان، 1979م).

⁴المادة (1) و (55) من ميثاق الأمم المتحدة عام 1945م.

3- ابتعاده عن وثيقة (بكين +5) التي أصدرتها الأمم المتحدة عام 2000 حيث طالبت بتعزيز الحملات الجندرية والتدريب على المساواة بين النساء والرجال، والفتيات والفتية، للقضاء على استمرار الصور النمطية التقليدية الضارة.¹

يعرّض انتهاك الجامعات للقوانين والمواثيق المحلية والدولية في سياستها التمييزية ومعارضتها للمواد التي تنص على المساواة بين الجنسين للمساءلة أمام القضاء والمسؤولين، كما وتتنافى سياستها مع الموروث الثقافي والاجتماعي، والرسالة الحضارية للجامعات الفلسطينية التي تقوم على قيم الديمقراطية والحرية والمساواة، كما تتعارض مع قيم وعمل منظمات المجتمع المدني خاصة "المؤسسات النسوية" التي تقوم على احترام وتعزيز حقوق الإنسان، وتجسيد المساواة والإنصاف بين الجنسين لتعزيز حقوق المرأة، والتركيز على تمكين الأشخاص وتعزيز الديمقراطية.

ما بعد التمييز.. فجوة الأدوار الاجتماعية

نصت اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1989 أن مرحلة الطفولة تستمر حتى سن الثامنة عشر ومن ثم تبدأ مرحلة الشباب أو العطاء²، أي أن مرحلة الطفولة تنتهي مع انتهاء المرحلة الدراسية الأساسية، ليبدأ بعدها الشباب ملامسة الواقع التمييزي لأول مرة، ولأن الجامعة تعتبر أولى مؤسسات المجتمع المدني فإن تأثيرها هو الأكثر فاعلية، لكن كيف سيكون التأثير على الفتيات المقبلات على المجتمع لأول مرة في ظل ممارسة الجامعات لسياسة التمييز بين الجنسين في معدلات القبول وطرح فرص للطلاب دون الطالبات وإبراز تحدٍ جديد ومعاونة مستحدثة.

الطالبة والجامعة.. واقع ومتوقع

في حين يجب ترسيخ أسمى القيم الإنسانية والاجتماعية لدى الشابات للوصول لمجتمع متقدم، فإنهن يتعرضن للتمييز العلني دون رادع، وكيف لنا أن نفسر أن هذا ليس جزءاً من المنظومة التعليمية والمجتمعية ككل، فحين تواجه طالبة تمييزاً من جهة تُعتبر أنها واجهة المجتمع ووجه المساواة والعدل، وهذا ما تخالجه في العديد من موادها

¹ وثيقة بكين +5 التي أصدرتها الأمم المتحدة عام 2000م.

² اتفاقية حقوق الطفل التي أصدرتها الأمم المتحدة عام 1989م.

الأكاديمية، ستعتقد أنه وضع طبيعي وأمر واقع مما قد يؤثر ذلك على جوانبها الفكرية والنفسية وانعدام شخصيتها التي تسعى جاهدين لصقلها، فتتغرس لديها الفكرة الدنيوية للمرأة وتبدأ بتنميط دورها بنفسها وإتاحة الفرصة للسيادة الذكورية على المجتمع، فمهما اجتهدت فليس لجهودها أي اعتبار وقد يؤثر أيضاً على عملية الفكر السليم وجربها لممارسة التمييز ضد نفسها اعتباراً بأنه مهما فعلت فالأمر سيام، بذلك ستحتاز بعض الفتيات عن الدراسة والسعي لتحصيل معدل دراسي أعلى.

هذا ما أدى إلى تبرير ممارسة بعض العادات السلبية وتعزيز المفاهيم المجتمعية الخاطئة المبنية على التمييز متمثلة في حصر دور الفتاة وأنه دور هامشي، وانطلاقاً من نظرة المجتمع الذكورية بأن الرجل أنفع لمجتمعه وأن له أولوية التقدم في العملية التعليمية في حين أن تصل الفتاة لمستوى تعليمي معين، وإن تعدى ذلك فإن دراستها محصورة مع ما يتناسب لدورها الإنجابي فقط.

الطالبة بين تمييز الجامعة والمجتمع

يمكننا فهم طبيعة تأثيرات التمييز على الطالبات بشكل أكبر من خلال ما صرح به، وورد على لسان إحداهن " كنت أود الالتحاق بقسم العلوم السياسية وحين أفصحت عن رغبتى لوالديّ قابلني رد لم نظرنّا، ثم ماذا ستفعلين بالعلوم السياسية وما إلى ذلك، وآخر مطافك بيت زوجك! اضطرت خاضعة أن التحق بكلية التربية قسم اللغة الانجليزية، ولعدم رغبتى أدى ذلك إلى تدني تحصيلي الدراسي الذي لم أحاول أن أجاريه أبداً، والذي حرمني من التقديم لأي وظيفة أو منحة لإكمال دراستي العليا" ¹ هذا ما أدلت به إحدى خريجات جامعة الأقصى من قسم اللغة الانجليزية أكن أتوقعه وأنه مجال لا يتناسب مع الفتيات والأفضل أن تتقدمي لكلية التربية فهي الأنسب من وجهة والذي يعتبر نموذجاً حياً يعكس معاناة المرأة وما تقاسيه من الثقافة المجتمعية السائدة والنظرة محدودة الأفق للمرأة، مما أثر عليها بشكل كبير سواء خلال فترة الدراسة أو ما بعد ذلك في الحياة المهنية وغيرها، وهذا أيضاً ما شجع استمرار سياسة الجامعات

¹مقابلة حوارية، طالبة في جامعة الأقصى، (غزة، 8 ديسمبر، 2020).

التمييزية التي عبّدت الطريق للفتيات في مجالات دون الأخرى حيث نرى أن نسبة التمييز في معدلات القبول لكلية التربية أقل منه في كلية الطب والعلوم.

كل ذلك أدى إلى إحداث فجوة ملحوظة في الأدوار الاجتماعية، وإضعاف دور المرأة في المشاركة في القطاع المدني والقوى العاملة، ناهيك عن مشاركتها في مراكز صنع القرار والتي تشكل 1% فقط، ويعزى ذلك بدايةً للخلل الثقافي المجتمعي ونظرته للمرأة، والذي ساهمت فيه سياسة الجامعات التمييزية بشكل كبير وواضح، لتتحدّر أيضاً نحو الجانب العملي وقصر دور المرأة على الإنجابي.

الاستخلاصات

تستمر سياسة التمييز في معدلات قبول الطالبات في جامعات قطاع غزة بشكل متباين، بناءً على مصلحة الجامعة بشكل أساسي. وهذه السياسة تؤدي إلى عزوف الفتيات عن الالتحاق بالجامعات، وبالتالي تراجع تواجدها في المجتمع، وحدث فجوة في الأدوار الاجتماعية وما يترتب عليها، لنبدأ مجدداً بالمطالبة بتفعيل دور المرأة في المجتمع والمساواة بينها وبين الرجل، وفي حال استمرار سياسة التمييز وعدم أخذ المطالب بعين الاعتبار، يتوجب علينا تكثيف الجهود، والبدء بالضغط على المسؤولين وأصحاب القرار ومناصرة الطالبات وصولاً للعدالة المستحقة. وعليه يتوجب:

أولاً: توحيد معدلات القبول في الجامعات التمييزية بما يلاءم مصلحة الطالب أولاً ومن ثم مصالح الجامعة، تحت سيادة القوانين والتشريعات التي تنص على مبادئ المساواة والعدل وعدم التمييز.

ثانياً: توجيه محور اهتمام المؤسسات النسوية والحقوقية نحو هذه المشكلة، وإبراز دورها في المساهمة في حلها، في حين يتوجب أن تكون على رأس أولويات هذه المؤسسات ومحط اهتمامها.

ثالثاً: إنهاء حالة التمييز في معدلات القبول الجامعي بقرار وزاري (قرار بقانون يجبر الجامعات على إنهاء التمييز)، بما لا يتعارض مع القوانين المحلية والدولية والمنظومة التعليمية، وعلى الجامعات أن تواءم سياساتها ومصلحتها مع القوانين وليس العكس.

قائمة المراجع

أولاً/ المقابلات

- 1- مقابلة هاتفية، طالبة في جامعة الخليل تخصص علوم وتكنولوجيا، (الضفة الغربية، 5 ديسمبر، 2020).
- 2- مقابلة حوارية، طالبة في جامعة الأقصى تخصص لغة إنجليزية، (غزة، 8 ديسمبر، 2020).

ثانياً/ القوانين

- 1- المادة (9) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل 2005م.
- 2- وثيقة الاستقلال التي أصدرها المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988م.
- 3- المادة (10) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (منظمة مراقبة حقوق الإنسان، 1979م).
- 4- المادة (1) و (55) من ميثاق الأمم المتحدة عام 1945م.
- 5- وثيقة بكين+5 التي أصدرتها الأمم المتحدة عام 2000م.
- 6- اتفاقية حقوق الطفل التي أصدرتها الأمم المتحدة عام 1989م.

ثالثاً/ المنشورات الالكترونية

- 1- بيسان الشرافي، مفتاح التنسيق في جامعات غزة تمييز صريح ضد الطالبات، (غزة، بوابة الهدف الإخبارية، 19 يوليو 2020)، في: <https://bit.ly/3cPaGi7>
- 2- جامعة بيرزيت، معدلات القبول للعام الأكاديمي 2019-2020، في: <https://bit.ly/3q40w0M>
- 3- الجامعة الإسلامية، مفتاح القبول لعام 2019-2020، في: <https://bit.ly/2MJ3V6O>
- 4- جامعة الأزهر، عام 2015-2016، في: <https://bit.ly/2YRslrl>
- 5- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، في: <https://bit.ly/3jsuuJm>
- 6- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (رام الله-فلسطين، 2018)، في: <https://bit.ly/3cUTo31>

تحديات إقرار قانون حماية الأسرة

نورهان الطباطيبي

المقدمة:

تتنامى ظاهرة العنف الأسري في المجتمع الفلسطيني، ويتنامى معها جهود المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني من أجل إقرار قانون "حماية الأسرة من العنف"، فمازال السجل قائماً بين مؤيد يدعم ضرورة إقراره ومعارض محتج على مسودة هذا القانون، ولكل منهما حججه التي تدعم أو تدحض إقراره، في المقابل نشهد ارتفاع في نسبة العنف داخل الأسرة حيث بلغت في عام 2019 وفق إحصائيات مركز الإحصاء الفلسطيني نحو 29.9%¹.

تُصارع مسودة قانون حماية الأسرة منذ ستة عشرة عاماً لكنها لم تصل بعد إلى مرحلة تشريعها رسمياً من قبل الجهة المخولة بذلك رغم كل الجهود والحملات المبذولة من أجل تحقيق هذه الغاية، خاصة في ظل تصاعد الحاجة الماسة إليه نظراً للتطورات التي يشهدها المجتمع الفلسطيني والتي ساهمت في ارتفاع نسبة العنف الأسري، كما أن أزمة كورونا مؤخراً فاقمت من هذه الظاهرة؛ الأمر الذي جعل معه حماية الأسرة كمؤسسة وحماية الأفراد بداخلها وبخاصة الفئات الضعيفة فيها: الأطفال والنساء ضرورة؛ لاسيما وأنّ دولة فلسطين قد وقعت على جملة من الاتفاقيات الدولية التي تهتم بمثل هذه القضايا أبرزها اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، وما يتبعه من ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها.

قامت الباحثة القانونية والمحامية هنادي صلاح بإصدار ورقة بحثية تتناول هذا الموضوع وهدفت من خلالها إلى توضيح وتفصيل مسودة المشروع من خلال شرحها لمواده وتفسيرها، وبينت انسجام المواد مع الشريعة الإسلامية واتفاقية سيداو².

لذلك فإن مشكلة الورقة تتمحور حول التحديات التي تواجه مشروع قانون حماية الأسرة، وستتناول ذلك من خلال التعرف على المساعي المبذولة لإقرار قانون حماية الأسرة من العنف، وعن

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2019. رام الله -

فلسطين، في: <https://bit.ly/3fS7T6G>

² هنادي صلاح. مسودة مشروع قرار بقانون الفلسطيني بشأن حماية الأسرة من العنف - دراسة تحليلية، (المركز الديمقراطي العربي، يوليو 2020)، في: <https://bit.ly/3fS7T6G>

الجدل المثار حول مسودة المشروع ما بين مؤيد ومعارض، كذلك التحديات التي ستواجه إقرار هذا القانون في ظل تعطل المجلس التشريعي، وما الحلول المقترحة لتذليل العقبات أمام إقرار مسودة المشروع.

وتهدف هذه الورقة إلى إبراز أهمية وجود قانون حماية الأسرة من العنف في المجتمع الفلسطيني، وكيفية التغلب على التحديات التي تواجه إقراره، وذلك نابع من وجود حاجة ماسة لإقرار هذا القانون مع ضرورة التكاتف وتوحيد الجهود من أجل إقرار قانون حماية الأسرة.

المحور الأول: مساعي إقرار قانون حماية الأسرة من العنف:

تتوالى الجهود المبذولة من أجل إقرار قانون حماية الأسرة من العنف كحاجة وطنية واجتماعية وسياسية، وفي هذا السياق كانت المؤسسات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني وكذلك المؤسسات الرسمية جنباً إلى جنب تسعى إلى بلورة مسودة قانون حماية الأسرة من أجل إقراره، فمنذ أن كان مجرد فكرة سعى مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي إلى طرحها وترسيخها بمبادرة منه عام 2005 والمساعي في تزايد، فبعدها تبنى منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة فكرة مشروع القانون كمطلب رئيسي له، وفي كانون الأول عام 2008 عُقد مؤتمر وطني بالتعاون ما بين مؤسسات المجتمع المدني ووزارة شؤون المرأة حمل عنوان "نحو تبني قانون حماية الأسرة من العنف"، حيث أُعلن فيه عن مسودة للقانون. ليس ذلك فحسب، بل إنّ وزارة شؤون المرأة في إطار إعدادها للوثيقة الإستراتيجية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين 2011-2013 ضمنت في هدفها الإستراتيجي الثالث بشأن تخفيض نسبة العنف الموجّه ضد النساء وحمايتهنّ من كافة أشكال العنف الأسري العمل على إقرار قانون حماية الأسرة من العنف¹.

كما تضمنت الخطة الإستراتيجية لمناهضة العنف ضد المرأة 2011-2019 في هدفها الإستراتيجي الثاني ضرورة إقرار قانون حماية الأسرة من العنف، وذلك من أجل تعزيز الإطار القانوني لحماية النساء المعنّفات من خلال تطوير وتعديل القوانين المحلية لحماية النساء من العنف، كذلك تبنت اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة ممثلة بوزارتي الشؤون الاجتماعية وشؤون المرأة في عام 2012 مشروع قانون لحماية الأسرة من العنف، وقامت اللجنة بتسيب

¹ "ورقة موقف نحو إقرار قانون حماية الأسرة من العنف"، (موقع مفتاح، 31 يوليو 2019)، <https://bit.ly/2Ly2CXP> في:

مشروع القانون إلى مجلس الوزراء بغية إدراجه على الخطة التشريعية للحكومة، وأحال مشروع القانون للوزارات كافة لوضع الملاحظات على المشروع، كما وعقدت وزارات العدل وشؤون المرأة وشؤون المرأة والشؤون الاجتماعية مؤتمراً وطنياً لمناقشة مشروع القانون وجمع الملاحظات من المجتمع المدني، وفي حزيران 2016 عقدت الأمانة العامة لمجلس الوزراء مشاورات وطنية لمناقشة مشروع القرار بقانون مع مؤسسات العمل الأهلي ونوبي الاختصاص¹.

ماهية قانون حماية الأسرة من العنف:

يتكون مشروع قانون حماية الأسرة من العنف من 54 مادة² تهدف إلى الحفاظ على النسيج الأسري للمجتمع الفلسطيني ووقاية أفراد الأسرة من كافة أشكال العنف الأسري، وضمان وصول ضحايا العنف الأسري للعدالة مع مراعاة المصلحة الفضلى للضحية، وتأهيلها نفسياً، وجسدياً، واقتصادياً، وإعادة اندماجهم في المجتمع، ومساءلة ومعاقبة وتأهيل المعتدي بما يضمن إعادة اندماجه في المجتمع.

وضحت المادة (1) منه المعاني الخاصة بالمصطلحات الواردة فيه كالأسرة، والبيت الأسري والعنف الأسري وأشكال العنف ومرشد الحماية والشرطة وغيرها، وتحدثت المادة (4) عن من هم المشمولون بالحماية وفقاً لهذا القانون، أما المادة (5) فقد ذكرت مهام وصلاحيات وزارة التنمية الاجتماعية، بينما تحدثت المواد (8-11) عن اختصاصات مرشد الحماية المكلف بمهمة تقييم حالة ومتابعة قضايا الأسرة وخدمات الإسناد والحماية والإرشاد الأسري والإدماج، أما المادة (12) فقد ذكرت مهام الشرطة المسؤولة عن إدارة حماية الأسرة في مديرية الشرطة وأقسامها في كافة المحافظات والمكلفة بمتابعة قضايا العنف الأسري والأحداث، كما خصص مشروع القانون نيابة مختصة بقضايا العنف الأسري لمتابعتها ويكون عملها تحت إشراف النائب العام وفقاً للمادة (14)، كما اشتمل على مجموعة من العقوبات وضحتها المواد (41-46) ضد العنف الاقتصادي والسخر، وضد التحرش الجنسي، والعنف الزوجي الجسدي، العنف النفسي، التمييز، التزويج القسري.

¹ مرجع سابق، (ورقة مفتاح، 31 يوليو 2019)

² قرار بقانون رقم () لسنة 2020 بشأن حماية الأسرة من العنف، (دولة فلسطين، وزارة التنمية الاجتماعية، مكتب الوزير، 2020)، في: <https://bit.ly/3fS7T6G>

يعتبر قانون حماية الأسرة قانون إجرائي وعقابي، يوجد فيه إجراءات وقاية وحماية وعقوبات لمواجهة العنف، وبالتالي ليس له علاقة بازدياد القوانين بل جاء ليفرض المزيد من الحماية للفئات المستضعفة داخل الأسرة (النساء، الأطفال، كبار السن، ذوي الإعاقة)، كما أنه يسد القصور الذي تعاني منه القوانين الأخرى نتيجة لعدم مواكبتها للتطورات التي طرأت على منظومة حقوق الإنسان، لاسيما قانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية النافذين واللذين عفا عنهما الزمن، فمثل هذه القوانين لم تتطرق إلى قضية العنف الأسري في الحيز الخاص، ولم تشمل على الإجراءات اللازمة للتعامل معها ومعاقبة مرتكبي مثل هذه الجرائم، كما يساهم هذا القانون في تسهيل إجراءات التقاضي، حيث أعفى كافة القضايا من الرسوم، ومنحها صفة الاستعجال في كافة مراحل التقاضي.

أهمية إقرار القانون:

رغم كل الجهود المبذولة من كافة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية؛ لم يكتب بعد لمشروع قانون حماية الأسرة أن يولد حياً، فمنذ عام 2005 إلى يومنا هذا وهو في مرحلة المخاض، بينما على الصعيد الآخر مازالت ظاهرة العنف الأسري تشكل خطراً حيث بلغت نسبتها 29% عام 2019 حسب إحصائيات مركز الإحصاء الفلسطيني على الرغم من أن الإحصائيات تشير إلى انخفاضه مقارنة بعام 2011 والذي بلغ 37%¹؛ إلا أن ذلك لا يلغي حقيقة أن الخطر مازال قائماً لاسيما وأن ظاهرة قتل النساء على خلفيات متنوعة أغلبها الشرف آخذة في التزايد.

السنة	عدد النساء اللواتي قتلن على خلفيات متنوعة
2012	13
2015	15
2016	23
2017	29
2018	24
2019	18
2020	26

هذا الجدول² يوضح بأن مسلسل قتل النساء في المجتمع الفلسطيني مازال مستمراً بوتيرة متصاعدة، وبشكل ملحوظ، خاصة في الأعوام الأخيرة.

¹ العنف الأسري، (وفا، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية)، في: <https://bit.ly/3fS7T6G>
² مرجع سابق، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019).

إنّ إقرار قانون حماية الأسرة قد لا يؤدي بالضرورة إلى إنهاء العنف الأسري؛ لكنّه سيساهم في الحد من هذه الظواهر وسيعالجها وفقاً لبنوده التي تشتمل على إجراءات وقائية وحماية وأيضاً عقوبات بحق المعتدين، من أجل ذلك تكثف مؤسسات المجتمع المدني وبجانبها المؤسسات الرسمية جهودها، وتشكل ائتلافات واتحادات وتطلق حملات مناصرة وضغط لإقراره، كان آخرها إطلاق تحالف وطني لإقرار قانون حماية الأسرة في نوفمبر 2020 في المؤتمر الوطني الذي عقد في رام الله وغزة عبر تقنية الربط التلفزيوني¹، والذي دعت فيه رئيس اتحاد لجان المرأة انتصار الوزير الحكومة إلى المصادقة على مسودة القانون، مشيرة إلى أنّ المؤسسات ذات الصلة طرحت منذ عام 2005 تسع مسودات لذات القانون، لم ترَ أيّ منها النور.

من الجدير بالذكر، بأنّه منذ انطلاق المشاورات الوطنية عام 2016 اتخذ مسار إقرار مشروع قانون حماية الأسرة من العنف بدخول لجان رسمية لمناقشة مشروع القانون من جديد، بحيث جرى مناقشة المشروع من قبل لجنة التشريعات العادلة للنوع الاجتماعي، ومن ثم جرى عرض المشروع على لجنة موائمة التشريعات، والتي أجرت تعديلات على مشروع القانون، ومن ثم جرى إحالة مشروع القانون لديوان الفتوى والتشريع الذي بدوره أحاله لمجلس الوزراء، حيث قامت الحكومة السابعة عشرة برئاسة الحمد الله وخلال فترة استقالته بإحالة مشروع القانون للرئيس من أجل إصداره، وأعاد مكتب المستشار القانوني للرئيس مشروع القانون إلى مجلس الوزراء باعتبار أن الحكومة في فترة الاستقالة هي حكومة تسيير أعمال لا يحق لها إحالة مشاريع قوانين للرئيس، وبعد حلف اليمين للحكومة الثامنة عشرة برئاسة اشتية جرى إعادة إحالة مشروع القانون للرئيس من أجل إصداره².

المحور الثاني: تحديات إقرار قانون حماية الأسرة من العنف:

إنّ تبني مجلس الوزراء لمشروع القانون، ووضعه على أجندة الخطط الحكومية والإستراتيجية الوطنية يعدّ اعترافاً على المستوى الرسمي بضرورة إقرار هذا القانون وأهميته في الحالة الفلسطينية، كما شكل انضمام دولة فلسطين للاتفاقيات الدولية المتعلقة بمناهضة العنف ضد المرأة وخاصة حمايتها من العنف داخل الأسرة التزاماً إضافياً على الحكومة والجهات الرسمية بضرورة موائمة تشريعاتها الوطنية بما ينسجم معها، ومن أبرز هذه الاتفاقيات هي اتفاقية "سيداو"، حيث قامت اللجنة الخاصة بها في الأمم المتحدة بعد مناقشتها لتقرير دولة فلسطين

¹ إطلاق تحالف وطني لإقرار قانون حماية الأسرة من العنف، (رام الله – وفا، 18-11-2020)،

في: <https://bit.ly/3fS7T6G>

² مرجع سابق، (ورقة مفتاح، 31 يوليو 2019)

الرسمي الخاص بهذه الاتفاقية عام 2018 بالتوصية بضرورة الإسراع في إقرار قانون لحماية الأسرة من العنف، على ألا يتجاوز ذلك سنتين من تاريخ تقديم التوصيات¹.

تناضل المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني بكل السبل من أجل إقرار القانون وهذا ما وضعه المحور الأول؛ لاسيما وأن الأرقام التي تُوثق عن العنف الأسري بشتى أنواعه وعن جرائم القتل ضد النساء تدق ناقوس الخطر، فقد أظهر التقرير النصف السنوي من يناير حتى يونيو الصادر عن وزارة التنمية الاجتماعية بشأن حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي للعام 2020 بأنه تم التعاطي مع نحو 162 من النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي خلال فترة التقرير، والتي بلغت في شهر مارس 26% بينما 15% في يونيو، وقد كانت غالبية النساء اللواتي تم التعاطي مع قضاياهن في سن العشرينات، ومن ربات البيوت². كما أظهرت بيانات تجمع المؤسسات التنموية النسوية أن 26 جريمة قتل سُجلت بحق النساء منذ مطلع 2020³، أيضاً كان لجائحة كورونا وما تبع ذلك من إجراءات متعلقة بالحجر أثراً في تزايد نسبة العنف ضد النساء، فبحسب تصريح محمد اشتية رئيس الوزراء أشار بأن العنف ضد النساء زاد بنسبة 47% خلال فترة الحجر، ولكن ليس بطريقة دراماتيكية، أي أنه إذا كان لدينا 100 حالة عنف فقد زادوا بواقع 47 حالة جديدة⁴.

كثفت المؤسسات جهودها لإقرار القانون في ضوء حقيقة الأرقام الصادمة عن العنف الأسري؛ إلا أنه يلقى معارضةً وجدلاً كبيراً كلما طُرحت مسودة للنقاش، حيث تبدأ معها أصوات المعارضين بمهاجمته خاصة من رجال وأساتذة الشريعة وبعض الأحزاب السياسية الإسلامية من منطلق ينافي الفلسفة التي تنوي المؤسسات تحقيقها من إقراره، فالفكرة التي تتبناها هذه المؤسسات تقوم على خلق إجراءات قانونية تساهم في الحد من حالات العنف داخل الأسرة، بحيث تتيح هذه الإجراءات للجهات المكلفة بإنقاذ القانون بالتدخل السريع من أجل توفير الحماية لضحايا العنف داخل الأسرة، بحيث ينطلق القانون من فلسفة إجرائية وقائية مختلفة عن السياسة التشريعية الجنائية السائدة في التشريعات الجنائية الموضوعية والإجرائية السارية في فلسطين، كذلك إيجاد

¹ مرجع سابق، (ورقة مفتاح، 31 يوليو 2019)

² تقرير لولو هندي، التنمية الاجتماعية تصدر تقريرها نصف السنوي بشأن حالات العنف المبني على النوع

الاجتماعي للعام 2020، (وزارة التنمية الاجتماعية، 13 يوليو 2020)، في: <https://bit.ly/3fS7T6G>

³ 26 جريمة قتل بحق النساء في فلسطين منذ مطلع 2020، (بيت لحم – وكالة سند للأنباء، 20 سبتمبر 2020)،

في: <https://bit.ly/3fS7T6G>

⁴ اشتية لوطن: العنف ضد المرأة ارتفع بنسبة 47% خلال الحجر المنزلي.. ونستكمل مشاوراتنا لإقرار قانون

حماية الأسرة من العنف، (رام الله – وطن، 16 مايو 2020)، في: <https://bit.ly/3fS7T6G>

تعريفات خاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، وغيرها من التعريفات المرتبطة بالإجراءات والتدخلات التي تفتقدها التشريعات الحالية مما يسهم بشكل كبير بتوفير بنية تحتية لعمل كافة الجهات ذات الاختصاص في توفير الحماية وإعادة التأهيل لضحايا العنف الأسري¹.

ومن أبرز هذه التحديات:

أولاً: التحدي التشريعي:

إنّ العملية التشريعية للمجلس التشريعي معطّلة منذ عام 2006 بسبب الانقسام الفلسطيني، إضافةً إلى أنّ الرئيس قام بحل المجلس التشريعي في 2018/12/22 وفقاً لقرار المحكمة الدستورية، وعلى الرغم من ذلك مازالت عملية إصدار القوانين متواصلة من قبل رئيس السلطة بموجب المادة (43) من القانون الأساسي التي تتيح له إصدار قرارات لها قوة القانون².

وعليه فإنّ المسار القانوني المتاح لإقرار قانون حماية الأسرة من العنف هو بإصدار الرئيس قرار بقانون بشأن حماية الأسرة من العنف، مما يضيف تحدياً إضافياً يتم التساؤل حوله في مصير القانون حتى في حال إقراره من قبل الرئيس ومصير المصادقة عليه من قبل المجلس التشريعي في حال تمت الانتخابات المقبلة.

ثانياً: ضعف الأخذ بالملاحظات التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني

قُدمت حوالي تسع مسودات للقانون، وفي كل مرة تطرح فيها للمشاورات الوطنية أمام مؤسسات المجتمع المدني المهمة، كانت هذه الأخيرة تبدي ملاحظات عليها تهدف إلى تحسين القانون وسد الثغرات والنواقص التي قد تعترض النسخة المطروحة بين يديها، فعلى سبيل المثال قدمت مؤسسة الحق ملاحظات على مشروع قرار بقانون حماية الأسرة من العنف 2016³ سعت من خلالها إلى الارتقاء بالقانون وجعله متوائماً مع المعايير والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، حيث شددت على أهمية وجود مذكرة إيضاحية للقانون تشرح الأسباب الموجبة له وأهمية إقراره، كذلك مدى الحاجة المجتمعية له وفق متطلبات الخطة التشريعية للحكومة، أيضاً أشارت إلى النقص وعدم الوضوح في بعض التعريفات كمرشد الحماية لاسيما وأنه لا يوجد مرشدين

¹مرجع سابق، (ورقة مفتاح، 31 يوليو 2019)

²ورقة موقف: قرار المحكمة الدستورية حل المجلس التشريعي سياسي لا قانوني، (المركز الفلسطيني لحقوق

الإنسان، 21 مارس 2019)، في: <https://bit.ly/3fS7T6G>

³"ملاحظات مؤسسة الحق على مشروع قرار بقانون حماية الأسرة من العنف 2016"، (مؤسسة الحق، 29 مايو 2017) في: <https://bit.ly/3fS7T6G>

حماية لدى وزارة التنمية الاجتماعية الأمر الذي يستدعي معه إعادة النظر في التعريف، كما أنه لم يفرق بين القانون العام والقانون الخاص فيما يتعلق بالتدابير الاحترازية والعقوبات البديلة في جرائم العنف الأسري، كونه تطرق إلى عقوبات معاقب عليها في قانون العقوبات النافذ ولم يأخذ بعين الاعتبار خصوصية قضايا العنف الأسري، وغيرها من الملاحظات.

كما تم المطالبة بإضافة تعريفات غير متوافرة في مادته الأولى كتعريف الأسرة البديلة، المعتدي، الضحية، القاضي المختص، المحكمة المختصة، وأن يتم اعتماد وتبني تعريفات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعنف الأسري، والعنف الجسدي والمعنوي والنفسي¹، أيضاً من ضمن الملاحظات بأنه يجب إضافة مواد تتعلق بحماية حقوق ضحايا العنف الأسري، ووضع التدابير الكفيلة بحمايتهم، إلى جانب العمل على ضرورة إجراء تعديلات على اختصاصات ومهام مرشد الحماية، والنيابة العامة والمحكمة المختصة.

وعليه فإنّ النصوص متعددة، والمسودات متعددة، والمسودة الأخيرة التي تم عرضها على مجلس الوزراء تم تضمينها ملاحظات من عدة جهات، وإن كانت الاستجابة لها دون المأمول من قبل مؤسسات المجتمع المدني إلا أنّ هناك إجماع بقبول المسودة الأخيرة رغم ما فيها من نواقص وثغرات، فصدور قانون لحماية الأسرة من العنف يمثل حاجة ماسة للحد من معدلات العنف داخل الأسرة الذي يتصاعد حسب الإحصائيات الصادرة عن الجهات ذات الاختصاص.

ثالثاً: التحدي المتعلق بالجدل المثار حول القانون:

تبدأ أصوات المعارضين بالتنديد كلما طرحت مسودة القانون للنقاش قبل مرحلة إقراره، فهناك من يرفض القانون من أساسه وينادي بعدم إقراره بالملء وفقاً للاعتبارات الآتية:

1. الثقافة الرجعية الأبوية: أثرت هذه الثقافة المتمثلة بأن السلطة بيد الذكور، على عدم تقبل وجود مثل هذا القانون، كونه سيكون بمثابة تهديد لهذا النظام الأبوي السلطوي، فهم يعتقدون بأنّ النساء ستعلو أصواتهنّ ولن يتمكنوا من ضبط زمام الأمور، لاسيما وأنّ هذه الثقافة لعبت دوراً في ازدياد حالات العنف الأسري وكرست نظاماً سلطوياً حرم المرأة من التمتع بحقوقها.

¹ خلال ورشة عمل نظمها الشبكة: المطالبة بقانون يتضمن الحماية والعقوبات وإعادة التأهيل وجبر الضرر وتعويض الضحايا، (شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، 20 يوليو 2020)، في: <http://bit.ly/3oXBvD5>

2. الثقافة الدينية التقليدية: تركز أغلب الحملات المعارضة لقانون حماية الأسرة من العنف بإدعاء بأنه جاء مخالفاً للشريعة الإسلامية، وسيبيح ما حرّمه الله، كما يدعون بأنه سيساهم في ضياع الأبناء والبنات كونه يتيح لهم القيام بأفعال مخالفة لتعاليم الإسلام، بما يتيح لهم ارتكاب الموبقات المحظورة شرعاً وقانوناً وعرفاً، إلى جانب إعطائه الحق لأي شخص أو جار سمع شجاراً داخل أحد المنازل بتقديم شكوى لمركز حماية الأسرة وهو ما سيفتح المجال أمام تقديم البلاغات الكيدية والكاذبة، وأنّ أخطر ما احتوى عليه هو الاعتراف بالشذوذ الجنسي وجعله مشروعاً ومباحاً تحت مسمى المساواة "الجندرية"، والمطالبة بالحرية الجنسية للأطفال والمراهقين من البنات والشباب وجعل منعهم من قبل أهلهم وذويهم عنف ويعاقب الأب والأم، في المقابل تجاهل دعاة هذه الحجج ارتفاع معدلات العنف الممارس ضمن دائرة الأسرة والتي يكون ضحيتها كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال والنساء والمبادئ الشرعية التي دعت إلى احترام بالنص القرآني والسنة النبوية.

3. الرفض المطلق للاتفاقيات الدولية: هناك من يرى بأن هذا القانون جاء من رحم سيداو المرفوضة أصلاً كونها مخالفة للشريعة الإسلامية، ومن هذا المنطلق يرفض إقراره، ويطلقون عليه بأنه النسخة الفلسطينية لاتفاقية سيداو.

4. رفض فلسفة القانون ذاته: يدعي المعارضين بأنّ هذا القانون سيعمل على تفكيك النسيج الأسري، ولن يقوم بحماية الأسرة كما ينص بل سيساعد على زعزعة الأمن والنظام العام، وسيؤدي إلى جرائم قتل بما يهدد السلم والأمن الأهليين، ويزعمون بأنه تستغل المؤسسات العاملة على القانون أزمة جائحة كورونا لتمريره بما سيزيد الأمر تعقيداً ودماراً للأسرة الفلسطينية.

تقول المحامية روان أبو غزة رداً على ذلك، أنّ قانون حماية الأسرة من العنف هو قانون عصري ومستحدث على البيئة القانونية الفلسطينية، فقد تم الحديث فيه عن مفاهيم جديدة لم تتناولها القوانين الأخرى كمفهوم الأسرة، ومرشد الأسرة، القاضي المختص، كما اشتملت أيضاً على مفهوم جديد وهو العنف الاقتصادي "السُّخرة"، حيث صرّحت بأنّ هناك 3% من النساء قد تحصلن على حقوقهن الإرثية، أو أن تتنازلن عن حقها الإرثي، أو حرمانها من الزواج للحفاظ على راتب عملها، كما يمكن أن يكون هناك حرمان للحقوق المالية للذكور دون أن يكون هناك

تقييد في السجلات الرسمية على ذلك وهذا أيضاً حرمان، فمثل هذا القانون يعالج هذه القضايا، كما أكدت بأن القانون لا يلغي دور القضاء الشرعي أو قانون الأحوال الشخصية موضحة ذلك بأن ديباجة القانون قد اشتملت على "بعد الاطلاع على قانون الأحوال الشخصية بالتالي لا يعقل أن يكون هناك قانون معارضاً لقانون آخر وإلا يتم الطعن في دستوريته أمام المحكمة الدستورية، وبالتالي فإنّ هذا المسار متاح، وفيما يخص القضاء الشرعي قالت بأن القانون ترك الأمر على مصراعيه فيما يتعلق باختصاصات المحاكم الشرعية، فقد تطرق بأن يكون هناك محكمة مختصة تنظر في قضايا العنف الأسري لتسهيل الإجراءات وأن يكون هناك سرعة في البت، بدلاً من أن يكون هناك أكثر من قاضي ينظر بقضية خاصة بالعنف الأسري الأمر الذي قد يؤدي إلى المماطلة في الحكم، وفيما يتعلق بالاعتراض المثار حول مخالفة القانون للشريعة الإسلامية فقالت بأنه لا شك بأنّ الشريعة الإسلامية هي أحد مصادر الشريعة الإسلامية فلا يعقل أن يكون هناك قانون مخالف للشريعة الإسلامية خاصة وأنّ هذا القانون حساس يتناول مسألة الأسرة فلا يمكن أن نذكر فيه ما هو مخالف للشريعة الإسلامية، وأكدت بأنّه لا يوجد نص واحد فيه مخالف للشريعة بل بالعكس جميع النصوص موجودة وتجسد حالة الواقع للعنف الأسري في المجتمع، فعندما يتحدث القانون عن إبعاد المعتف عن البيت الأسري مع إلزامه بالتكاليف والمصاريف الصحية والعلاجية، فأين المخالفة في ذلك، حينما يتحدث عن عزل للولاية مثلاً في حالة الأب الذي يضرب ابنه ضرباً أفضى إلى موته، فهنا حتماً يجب عزل ولايته، فعزل الولاية ليس منظماً في قانون الأحوال الشخصية، فكيف يقولون عن التمييز، وثيقة الاستقلال كوثيقة دستورية أولية صدرت عن المجلس الوطني تحدثت عن مناهضة التمييز، كما نص القانون الأساسي عن مناهضة التمييز وكذلك قانون العمل ناهض التمييز بين الجنسين، فما الجديد هنا أما أنّه حينما نتحدث عن مناهضة العنف ضد الأسرة نضرب على الوتر الحساس، وهذا كله يؤكد بأنّ هناك ثقافة ذكورية متغلغلة بأن العنف الأسري شيء خاص لا يخرج عن الأب أو الجد¹.

وفي ظل هذا الهجوم على مسودة القانون، أكد وكيل وزارة التنمية الاجتماعية "داود الديك" بأنّ هذا المشروع ليس وليد جائحة كورونا، ولم يتم استغلال الجائحة لتمريره. وأضاف بأنّ فكرته قد بدأت عام 2005، تم تطوير عدة نسخ منه تداولت في أروقة الحكومات المتعاقبة، وفي عهد حكومة اشتية تم استئناف العمل على مراجعة وتطوير القانون وصولاً إلى نسخته الحالية التي تم

¹مقابلة هاتفية، محامية، روان أبو غزة، (غزة، 4 يناير 2021)

نقاشها مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات النسوية في فبراير 2020 تمهيداً لرفعه إلى مجلس الوزراء¹.

في الوقت ذاته، قالت وزيرة شؤون المرأة "آمال حمد" بأن قانون حماية الأسرة من العنف أصبح ضرورة ملحة ولا بد من أن يرى النور، حيث أن الوزارة تنتظر بعين القلق إلى الجريمة التي قُتلت فيها الطفلة آمال الجمالي في مدينة غزة، جريمة القتل البشعة التي وقعت يوم الخميس 2020/7/9 والتي راحت ضحيتها طفلة تبلغ من العمر 9 سنوات. كما أكدت بأن الوزارة ستعمل مع شركائها وكافة المعنيين في الإسراع بسن هذا القانون، بما يشكل رادعاً لكل من تسوّل له نفسه الاستسهال في ارتكاب الجرائم وخصوصاً ضد الأطفال، حتى لا يتفاقم الأمر وينهار النسيج الاجتماعي الفلسطيني².

لا تزال كل من وزارتي التنمية الاجتماعية وشؤون المرأة تؤكد بأن فلسفة القانون تركز على العملية الإصلاحية للمجتمع، وتوفير الحماية والرعاية والتمكين للأسرة الفلسطينية، انطلاقاً من مبدأ تساوي الفرص بين الذكور والإناث، وأن المرجعيات الأساسية للقانون هي وثيقة إعلان الاستقلال والنظام الأساسي الفلسطيني والمرجعيات الدولية المتمثلة بالاتفاقيات الدولية والتي وقعتها فلسطين. كما أكدت على دوافع المؤيدين للقانون بدءاً بالاضطهاد الذي تعاني منه المرأة الفلسطينية أسرياً، والتمييز الذي تعاني منه مجتمعياً ومهنياً، والاستغلال الذي تتعرض له النساء في المنازل، وتسلب الزوج أو الأب على ماله الخاص، والتعنيف غير المبرر من الأبوين للأبناء وخاصة الإناث في حالات عديدة، والتي تصل في عدة حالات إلى العنف الجسدي³.

المحور الثالث: مسارات إقرار القانون:

إن الأصل في إصدار القانون هو وجود سلطة تشريعية منتخبة تعكس جميع أطراف المجتمع وفئاته، وتتمر عملية إصدار القانون بكافة مراحلها وقراءاتها العلنية. وبالتالي فإن إصدار قانون من قبل المجلس التشريعي يعطيه شرعية قانونية وإجماع شعبي ومرحلة مشاورات علنية كافية⁴.

¹ عقب بيان المحامين الشرعيين حول مشروع قانون حماية الأسرة..وزارة التنمية ترد، (فلسطين المحتلة - قدس الإخبارية، 6 يونيو 2020)، في: <https://bit.ly/3fS7T6G>

² "حمد: يجب إقرار قانون حماية الأسرة من العنف"، وزارة شؤون المرأة فلسطين، 10 يوليو 2020، في: <https://bit.ly/3fS7T6G>

³ تمارا معلوف، مشروع قانون حماية الأسرة بين مد وجزر، (مفتاح، 23 يوليو 2020)، في: <https://bit.ly/3fS7T6G>

⁴ عزيز كايد، تقرير حول إشكالية العلاقة بين السلطين التشريعية والتنفيذية في السلطة الوطنية الفلسطينية، (الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، عام 2000)، في: <https://bit.ly/3fS7T6G>

فقد أشارت الورقة إلى التحدي التشريعي في المحور الثاني، والمتمثل بغياب المجلس التشريعي واستمرارية إصدار القوانين وفقاً للمادة (43) من القانون الأساسي التي تتيح للرئيس سلطة إصدار قرار بقانون.

وعليه فإنّ المسار القانوني المتاح لإقرار قانون حماية الأسرة من العنف هو بإصدار الرئيس قرار بقانون بشأن حماية الأسرة من العنف، لذلك تدرس الحكومة الحالية إمكانية إقرار القانون، ورفعها إلى الرئيس لإصدار مرسوم بالموافقة عليه، بعد رفع مسودة القانون من قبل وزارة التنمية الاجتماعية إلى مجلس الوزراء.

لقد تم طرح أكثر من مسودة على مدار الحكومات المتعاقبة، ففي عهد حكومة الحمد الله خضع مشروع قانون حماية الأسرة في عام 2016 للقراءات الثلاث في مجلس الوزراء وتم إنجازه وتنسيبه إلى الرئيس لإصداره على شكل قرار بقانون، ولكن مكتب الرئيس أعاده إلى المجلس بذريعة أن الحكومة هي حكومة تسيير أعمال، ولا يحق لها إحالة مشاريع قوانين¹. وفي عهد حكومة اشتية الحالية خضع مشروع القانون للمراجعة والتعديل من قبلها بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات النسوية، وتم إقراره بالقراءة الأولى من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 2020/5/11²، فقد صرح اشتية في مقابلة معه بأنّ هناك حاجة إلى استكمال التشاور مع العديد من أصحاب الاختصاص في موضوع قانون حماية الأسرة من العنف، معرباً عن أسفه الشديد لعدم وجود برلمان، فلو كان هناك برلماناً لما احتجنا كل هذه المشاورات تمهيداً لإقرار القانون، لأنّ البرلمان يقر القوانين والحكومة تنفذها³.

يقصد بالقراءات الثلاث بأنّه إذا تم اقتراح مشروع قانون، فعندئذ يُطرح على مجلس الوزراء لإجراء مناقشة عامة له، فإن أقره المجلس بالمناقشة العامة تبدأ مناقشته بالتفصيل من خلال قراءتين منفصلتين، يتم في الأولى قراءة مواده والتصويت عليها مادة مادة، ثمّ التصويت على مشروع القانون بمجمله. وفي القراءة الثانية يتم مناقشة التعديلات المقترحة والتصويت عليها، وقد يتطلب قراءة ثالثة وأخيرة قبل رفعه للرئيس للمصادقة عليه وإصداره⁴.

¹ مرجع سابق، (ورقة مفتاح، 31 يوليو 2019)

² تقى إسماعيل وفدوى عبدالله، "ورقة حقائق: قانون حماية الأسرة من العنف. بين الحاجات والعقبات"، (مركز مسارات، 2020)، في: <https://bit.ly/3fS7T6G>

³ مرجع سابق، (رام الله - وطن، 16 مايو 2020)

⁴ مرجع سابق، (الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، عام 2000)

يتضح لنا مما سبق بأنه يمكننا إقرار قانون حماية الأسرة بإصدار قرار بقانون من قبل الرئيس، إلا أن الرئيس لم يستجب بعد لهذه المسودات رغم مرور أكثر من عشرة سنوات على جهود المؤسسات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني ووزارتي التنمية الاجتماعية وشؤون المرأة، إضافة إلى تنامي ظاهرة العنف الأسري والتي أظهرته الورقة بالأرقام، كما أصبح هناك ظرف مستجد فاقم من هذه الظاهرة وهو جائحة كورونا وما نتج عنها، وهذا يظهر معه حالة التردد والارتباك في المؤسسة الرسمية لإقرار هذا القانون.

يبقى هناك تساؤلين: الأول يتعلق فيما لو أصدر الرئيس قرار بقانون خاص بحماية الأسرة من العنف هل يمكن لهذا القرار بقانون أن يكون سارياً في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل حالة الانقسام، ووجود مجلس تشريعي في قطاع غزة يقوم بسن القوانين النافذة في نطاق جغرافيته رغم انتهاء ولايته، إلى جانب موقفه المعارض صراحة من مشروع قانون حماية الأسرة في ورقة الموقف¹ التي أصدرها معقبا عليه بأنه تطبيقاً لاتفاقية سيداو المخالفة لأحكام الدين الإسلامي وتعاليمه، وتعارض مسودة القانون مع العادات والأعراف الاجتماعية الراسخة.

أما التساؤل الثاني الذي طرح نفسه بعد إصدار الرئيس مرسومه الخاص بالانتخابات التشريعية والمقرر عقدها في الثاني والعشرين من مايو المقبل²، هل سيكون لهذا القرار بقانون سواء أقر أو لم يقر قبل الانتخابات أهمية على جدول أعمال التشريعي لاسيما وأنه ينتظر هذا الأخير الكثير من الأعمال الشائكة التي خلفتها الحالة الفلسطينية المنقسمة.

الاستخلاصات والمضامين:

يتضح لنا مما سبق وبناء على المعلومات الواردة في الورقة ما يلي:

1. غياب الإرادة السياسية لإقرار قانون حماية الأسرة، وذلك من خلال إعادة المشروع في كل مرة يعرض على الرئاسة إلى الحكومة، دون اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الأمر من أجل تبنيه وإصدار قرار بقانون.

¹تعقيب ورقة موقف للمجلس التشريعي على مشروع قرار بقانون حماية الأسرة من العنف
²المراسيم الرئاسية وقرارات مجلس الوزراء، (لجنة الانتخابات المركزية – فلسطين، 2021)،
في: <http://bit.ly/3tAvTST>

2. ازدياد حالات العنف الأسري وجرائم القتل ضد النساء؛ لعدم وجود قوانين ناظمة لموضوع العنف الأسري تضمن حماية كيان الأسرة من خلال التدابير والإجراءات التي تساهم في الحد منه بمعاقبة مرتكبه وحماية المعتدى عليه.
3. ضعف الجهود المبذولة لتوطين الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها فلسطين والمتعلقة بحقوق المرأة والطفل؛ فعلى الرغم من التوقيع على اتفاقية "سيداو" عام 2014 إلا أنه لم يتم موائمة القوانين الوطنية معها أو نشرها في الجريدة الرسمية.
4. تركيز الجدل حول القانون على تقصد تشويه صورة القانون من قبل المعارضين، استناداً بأنه مخالف للشرعية الإسلامية ويهدد استقرار الأسرة والمجتمع سويّاً؛ وذلك بسبب الثقافة الذكورية المهيمنة بأنّ دائماً الصوت والكلمة بيد الأب، إلى جانب النظام العشائري السائد والذي يكون له كلمة الفيصل في هذه القضايا.
5. عدم وجود جهود منظمة من قبل المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني تعمل على توحيد صوت المطالبة بإقرار قانون حماية الأسرة، والرد على المعارضين من خلال الجلوس على طاولة واحدة يتمخض عنها مشروع قانوني يحاول سد الفجوات والأخذ بالملاحظات ذات الاعتبار للوصول إلى مشروع ناضج متوافق عليه من قبل الأغلبية.

التوصيات:

1. ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإقرار قانون حماية الأسرة من العنف بالضغط على صانعي القرار المتمثلة بالرئيس.
2. توحيد الجهود المبذولة من قبل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في نشر التوعية حول أهمية هذا القانون والعمل على تشكيل ائتلاف موحد يجمع كافة الأصوات من أجل الضغط لإقرار هذا القانون.

المراجع:

أولاً: المقابلات:

1. مقابلة شخصية، محامية، روان أبو غزة، (الضفة الغربية، 4 يناير 2021)

ثانياً: القوانين:

1. قرار بقانون رقم () لسنة 2020 بشأن حماية الأسرة من العنف، (دولة فلسطين، وزارة التنمية الاجتماعية، مكتب الوزير، 2020)

ثالثاً: الدراسات:

1. هنادي صلاح. مسودة مشروع قرار بقانون الفلسطيني بشأن حماية الأسرة من العنف - دراسة تحليلية، (المركز الديمقراطي العربي، يوليو 2020).

رابعاً: المنشورات الإلكترونية:

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2019. رام الله - فلسطين، في: <https://bit.ly/3fS7T6G>
2. "ورقة موقف نحو إقرار قانون حماية الأسرة من العنف"، (موقع مفتاح، 31 يوليو 2019)، في: <https://bit.ly/3fS7T6G>
3. العنف الأسري، (وفا، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية)، في: <https://bit.ly/3fS7T6G>
4. إطلاق تحالف وطني لإقرار قانون حماية الأسرة من العنف، (رام الله - وفا، 18-11-2020)، في: <https://bit.ly/3fS7T6G>
5. تقرير لولو هندي، التنمية الاجتماعية تصدر تقريرها نصف السنوي بشأن حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي للعام 2020، (وزارة التنمية الاجتماعية، 13 يوليو 2020)، في: <https://bit.ly/3fS7T6G>
6. 26 جريمة قتل بحق النساء في فلسطين منذ مطلع 2020، (بيت لحم - وكالة سند للأخبار، 20 سبتمبر 2020)، في: <https://bit.ly/3fS7T6G>
7. اشتتية لوطن: العنف ضد المرأة ارتفع بنسبة 47% خلال الحجر المنزلي.. ونستكمل مشاوراتنا لإقرار قانون حماية الأسرة من العنف، (رام الله - وطن، 16 مايو 2020)، في: <https://bit.ly/3fS7T6G>
8. "ملاحظات مؤسسة الحق على مشروع قرار بقانون حماية الأسرة من العنف 2016"، (مؤسسة الحق، 29 مايو 2017) في: <https://bit.ly/3fS7T6G>
9. خلال ورشة عمل نظمها الشبكة: المطالبة بقانون يتضمن الحماية والعقوبات وإعادة التأهيل وجبر الضرر وتعويض الضحايا، (شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، 20 يوليو 2020)، في: <http://bit.ly/3oXBvD5>
10. عقب بيان المحامين الشرعيين حول مشروع قانون حماية الأسرة.. وزارة التنمية ترد، (فلسطين المحتلة - قدس الإخبارية، 6 يونيو 2020)، في: <https://bit.ly/3fS7T6G>

11. "حمد: يجب إقرار قانون حماية الأسرة من العنف"، وزارة شؤون المرأة فلسطين، 10 يوليو 2020،
في: <https://bit.ly/3fS7T6G>
12. تمارا معلوف، مشروع قانون حماية الأسرة بين مد وجزر، (مفتاح، 23 يوليو 2020)،
في: <https://bit.ly/3fS7T6G>
13. عزيز كايد، تقرير حول إشكالية العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في السلطة الوطنية
الفلسطينية، (الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، عام 2000)،
في: <https://bit.ly/3fS7T6G>
14. ورقة موقف: قرار المحكمة الدستورية حل المجلس التشريعي سياسي لا قانوني، (المركز الفلسطيني
لحقوق الإنسان، 21 مارس 2019)، في: <https://bit.ly/3fS7T6G>
15. تقى إسماعيل وفدوى عبدالله، "ورقة حقائق: قانون حماية الأسرة من العنف.. بين الحاجات والعقبات"،
(مركز مسارات، 2020)، في: <https://bit.ly/3fS7T6G>
16. المراسيم الرئاسية وقرارات مجلس الوزراء، (لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين، 2021)،
في: <http://bit.ly/3tAvTST>

دور الأنشطة الثقافية في معالجة العنف المبني على النوع الاجتماعي في قطاع غزة

عبد الله كامل أبو شملة، مي يوسف الصوص

مقدمة:

تزايدت ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي في قطاع غزة، حيث بلغ عدد النساء اللواتي تعرضن للعنف من قبل أزواجهن 38% بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2019¹، وتتداخل العديد من العوامل التي أدت إلى صعود هذه الظاهرة منها محدودية الوعي بالحقوق المبنية على النوع الاجتماعي، وعدم الإنصاف القانوني، وندرة الأنشطة الثقافية التي تناقش مثل هذه القضايا، وتساهم في توعية المواطنين بها، لاسيما وأن الأنشطة الثقافية أساسية في تطوير أرضية للمجتمع الفلسطيني في معالجة مثل هذه القضايا.

لا ينفك المجتمع الفلسطيني من متابعة الأنشطة الموسيقية والمسلسلات والمسرحيات والندوات الثقافية والشعر، لذلك تناقش هذه الورقة ما إذا كان بإمكان الأنشطة الثقافية أن تساهم في معالجة قضايا العنف المبنية على النوع الاجتماعي في قطاع غزة.

تهدف هذه الورقة إلى تعزيز الأنشطة الثقافية في كافة المؤسسات المجتمعية لمعالجة قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، وزيادة وعي الناس بهذه القضايا وإشراكهم في وضع الحلول لها عن طريق هذه الأنشطة، وتعريف الناس بالأماكن المتخصصة لحل هذه القضايا.

وذلك يفيد في إبراز أهمية الأنشطة الثقافية في معالجة قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، ودعم المشاريع المتعلقة بهذه الأنشطة، والعمل على نشرها للوصول لكافة شرائح المجتمع. سوف تقوم هذه الورقة على ثلاثة محاور سيتضمن المحور الأول واقع الأنشطة الثقافية التي تعالج قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، بينما يتضمن المحور الثاني المعوقات التي تحول دون انتشار الأنشطة الثقافية التي تعالج العنف المبني على النوع الاجتماعي. ثم تنتقل الورقة للمحور الثالث الذي يبحث في إمكانيات نشر الأنشطة الثقافية التي تعالج العنف المبني على النوع الاجتماعي.

¹ تقرير حول العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني، (رام الله، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019)، ص20.

أولاً: واقع الأنشطة الثقافية التي تعالج قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي

تساهم الأنشطة الثقافية في تزويد المجتمع بالقدر المناسب من المعلومات الثقافية وتسليط الضوء على المشاكل المجتمعية ومناقشتها من خلال المسرح والمسابقات والفنون التعبيرية كالرسم والحكواتي وإلقاء الشعر والكتب الثقافية، والمجتمعات بدون الأنشطة الثقافية كالإنسان البدائي المجرد، فهذه الأنشطة تعمل على الحد من العنف المجتمعي.

الأنشطة الثقافية: هي أداة من أدوات تكوين الرأي العام، ووسيلة مهمة من وسائل التثقيف والمعرفة والتعبير عن النفس ونمو الشخصية، والاندماج في الممارسات الثقافية من ندوات ومحاضرات ومناقشات تثير التفكير وتعمل على تنمية الاتجاهات الفكرية السليمة¹.

بينما ترى الورقة أن الأنشطة الثقافية مجال متميز له دوره الفعّال في رفع الوعي بقضايا المجتمع ومناقشتها، وتزويد المجتمع بالمعارف والمعلومات من خلال الفن والأدب، كالعروض المسرحية والمعارض والرسم والموسيقى والحكواتي والندوات.

يشهد الواقع الثقافي في قطاع غزة تراجعاً كبيراً، حيث بلغ عدد الأنشطة الثقافية في قطاع غزة 953 نشاط ثقافي في مختلف المؤسسات حسب الإحصاء المركزي الفلسطيني عام 2019². وهذا يشكل فجوة كبيرة وقصور تحول دون تنفيذ هذه الأنشطة للحد من المشاكل المجتمعية ورفع الوعي المجتمعي بالمعارف والمعلومات.

يقول الكاتب والقاص كريم أبو الروس واصفاً واقع الأنشطة الثقافية " أن المشهد الثقافي في غزة يصارع للبقاء، ويللم أوراقه الأخيرة بسبب الظروف الصعبة، وأيضاً إسكات الأصوات الثقافية التي لا تتماشى مع الرغبات السياسية والاجتماعية، وضعف وجود هذه الأنشطة المتعلقة بقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي"³

¹ عبد الخالق محمد عفيفي، منهجية تعليم وممارسة المهارات المعاصرة للخدمة الاجتماعية ج1، (مصر، المكتبة

العصرية، 2011)، ص253

² الإحصاء المركزي الفلسطيني 2019

³ مقابلة شخصية، كاتب، كريم أبو الروس (غزة، 27 ديسمبر 2020)

فيما عبّر الأديب والمخرج عبد الفتاح شحادة عن هذا الواقع الثقافي أنه لا يؤدي بشماره بالشكل المطلوب في التوعية، خاصة بقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، وذلك لغياب الجهود الحقيقية في إحياء هذه الأنشطة بشكل كبير في مختلف الحقول¹.

أما الحكواتي هناء أبو عطايا قالت إن واقع الأنشطة الثقافية فعّال، ولكن ليس بالشكل المطلوب لقصور الدعم لهذه الأنشطة، وهناك محاولة قدر الإمكان إشراك قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي في هذه الأنشطة والعمل على توعية المجتمع وتعريفهم بالقضايا المجتمعية ومناقشتها معهم².

فيما قال الباحث ماهر داوود أنه لا يمكن تقييم الحالة الثقافية في الأراضي الفلسطينية، بمعزل عن وجود الاحتلال والحصار والعزلة، لكن ثمة إخفاق ناتج عن عدم وجود رغبة وإرادة حقيقية تجاه تطوير هذا المشهد وإبقائه مهشماً³.

بعد عرض هذه المقابلات والإحصائيات ترى الورقة أن واقع الأنشطة الثقافية في قطاع غزة واقع مرير وصعب، ويشهد تراجعاً ملحوظاً في التوعية بشكل عام وقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي بشكل خاص، حيث يحتاج لجهود كبيرة تعمل على إحيائه والنهوض به، بحيث تندر وجود هذه الأنشطة، وغياب الدور الحقيقي من قبل وزارة الثقافة ومؤسسات المجتمع المدني في دعم الأنشطة الثقافية المتعلقة في مناهضة العنف ضد المرأة.

ثانياً: المعوقات التي تحول دون انتشار الأنشطة الثقافية التي تعالج العنف المبني على النوع الاجتماعي:

وضّحت الورقة البحثية في المحور الأول ندرة وجود الأنشطة الثقافية بشكل عام والمتعلقة بقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي بشكل خاص، وتراجع ملحوظ في تنفيذ الأنشطة الثقافية المتعلقة بالعنف ضد المرأة. هناك الكثير من الأسباب والمعوقات التي تحد من كثرة الأنشطة الثقافية من وجود احتلال إسرائيلي والانقسام الفلسطيني والعادات والتقاليد في المجتمع.

يرجع الأديب شحادة للكثير من التحديات والأسباب التي تحيل دون تنفيذ وانتشار الأنشطة الثقافية منها أنه لا يوجد إستراتيجية منظمة ومخططة من قبل وزارة الثقافة، وضعف التمويل

¹مقابلة شخصية، مخرج، عبد الفتاح شحادة (غزة، 27 ديسمبر 2020)

²مقابلة شخصية، حكواتي، هناء أبو عطايا (غزة، 26 ديسمبر 2020)

³مقابلة شخصية، باحث وممثل، ماهر داوود (غزة، 27 ديسمبر 2020)

المقدم لهذه الأنشطة، وقلة وجود عاملين في هذه الأنشطة وغياب الرؤية الحقيقية والرسالة من العاملين في الأنشطة الثقافية.

بينما يقول أبو الروس أن ثمة تحديات كبيرة تعاني منها الأنشطة الثقافي منها نقص التمويل والقيود الموضوعية من قبل الحكومة، وعدم وجود تراخيص للمؤسسات الثقافية، وهناك انطباعات اجتماعية معارضة لبعض الأنشطة كالموسيقى ومشاركة المرأة في المسرح.

بينما تقول الحكواتي أبو عطايا أن هناك قصور في التمويل للجانب الفني والثقافي بحيث يلجؤون للجانب الإغاثية والنفسي، وأيضاً قلة الاهتمام من قبل المؤسسات في هذه الأنشطة وعدم التصديق بأثرها الفعّال.

في حينه يُرجع الموسيقار والشاعر أحمد القريناوي أن الاحتلال يشكل تحدي كبير، وأيضاً نقص التمويل، وقلة وجود أماكن ومكتبات في قطاع غزة تهتم بهذه الأنشطة وغياب دور وزارة الثقافة في نشر هذه الأنشطة، وعدم وجود تقبل من المجتمع لبعض النشاطات مثل الموسيقى.¹

فيما أضاف الكاتب والقصّيس الغول عن التحديات التي تواجه الأنشطة الثقافية: "نحن في قطاع غزة والضفة الغربية نعاني من أزمات ناتجة عن وجود احتلال يرزح على الأرض، ناهيك عن الحصار وقطع رواتب وأزمات أخرى كارتفاع في الأسعار وضيق الأرض، فكل هذه التراكمات تؤثر على الجنسين. وأحياناً يقوم الرجل بدور تعسفي ضد المرأة، لذلك نحن بحاجة للوصول إلى حل. نحن ككتاب لا نستطيع أن نملك سوى الكتابة، لكن الاقتصاد هو أساس كل الواقع المرير الذي يعاني منه المواطن الفلسطيني، والمرأة هي الحلقة الأضعف في غزة"². ويقول الباحث داوود أنه يتمثل التهميش للأنشطة الثقافية في استمرارية تقليص حصة الثقافة من الموازنة العامة لكل من السلطتين الحاكميتين في قطاع غزة والضفة الغربية.

وتلخص الورقة المعوقات التي تحول دون نشر الأنشطة الثقافية:

1. نقص التمويل الداخلي والخارجي للأنشطة الثقافية المختصة بقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.

2. الحصار المفروض على قطاع غزة يحول دون تنفيذ هذه الأنشطة.

¹مقابلة شخصية، موسيقار، أحمد القريناوي (غزة، 27 ديسمبر 2020)

²مقابلة إذاعية، كاتب وقاص، يسري الغول (غزة 31 ديسمبر، 2020)

3. العادات والتقاليد السائدة في المجتمع التي تعمل على ندرة المشاركة من قبل النساء في الأنشطة الثقافية وندرة وجود هذه الأنشطة.
4. غياب الدور الحقيقي من قبل وزارة الثقافة لنشر الأنشطة الثقافية التي تعمل على العنف ضد المرأة.
5. عدم إقبال الجمهور الفلسطيني على المشاركة في هذه الأنشطة بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة.
6. قلة انتشار هذه الأنشطة المتعلقة بقضايا العنف ضد المرأة في المدارس والجامعات.
7. قلة الوعي بأهمية الأنشطة الثقافية في معالجة قضايا العنف ضد المرأة.
8. غياب الدور الإعلامي في غزة لنشر هذه الأنشطة.

ثالثاً: الإمكانيات التي تساعد في نشر الأنشطة الثقافية التي تعالج العنف المبني على النوع الاجتماعي:

يعمل نشر ثقافة الأنشطة الثقافية في مؤسسات المجتمعي المدني والمحلي على رفع الوعي بالقضايا المجتمعية وخاصة القضايا المتعلقة بقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، إذ أن هذه الأنشطة تعمل على تخفيف العنف، وتعريف الجمهور بالأمكان المتعلقة بحل مثل هذه القضايا، وإشراكهم في وضع حلول للحد من وجود العنف، ونشر ثقافة المساواة بين الجنسين.

ولكن ندرة وجود هذه الأنشطة تحول دون نشر هذه الثقافة بسبب نقص الإمكانيات ووجود بعض التحديات. في هذا السياق يقترح الكاتب أبو الروس لزيادة هذه الأنشطة على وجود منصات حرة تُنفذ هذه الأنشطة، وخلق لوبي ثقافي يتضمن مجموعة من الشباب متفقيين على هدف واحد، لينتجوا أنشطة ثقافية متعددة تخص قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي دون الاعتماد على حزب سياسي أو مؤسسة ما.

فيما يحث شحادة على رفع مهارات العاملين في الأنشطة الثقافية، وتأمين العاملين فيها من خلال عمل واضح وشروط واضحة، وأيضاً تكامل الجهود بين جميع القطاع المدني والمحلي للحد من ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي.

فيما أكدت الحكواتي أبو عطايا أنه يجب العمل على توسيع هذه الأنشطة والترويج لها وترخيصها، وعمل تدريبات لازمة لهذه الأنشطة، وأيضاً تسليط الضوء من قبل الإعلام. ويضيف الباحث داوود أن الأنشطة الثقافية تحتاج لبناء مجتمعي سليم، كأن تكون جزء من الحصص

المدرسية، والتربية الأسرية، وأن يكون هناك مخصص مالي حكومي مستقل لتفعيل الأنشطة الثقافية.

ويوصي الموسيقار القريناوي بإيجاد تمويل لهذه الأنشطة، وعمل مجاورات ثقافية تعمل على زيادة الوعي بقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي مع فنانين خارج القطاع، نشر ثقافة الأنشطة الثقافية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، وتقبل المجتمع لهذه الأنشطة.

بينما ترى الورقة أنه يجب على وزارة الثقافة نشر هذه الأنشطة بكثرة في المدارس والجامعات والأسواق، ودعم المشاريع المتعلقة فيها كالمسارح والمعارض الفنية، والأنشطة الموسيقية وإشراك كل من الإعلام الفلسطيني في نشر هذه الأنشطة وتسليط الضوء عليها. ويجب وجود قانون يحمي العاملين في هذه الأنشطة بإعطائهم حقوقهم المادية. والعمل على توعية الجمهور الفلسطيني بأهمية هذه الأنشطة ومساهمتها في الحد من ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي.

رابعاً: الاستخلاصات

تبرز أهمية الأنشطة الثقافية، من أهمية دورها الفعال في معالجة قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي. إذ أنها تعمل على رفع الوعي تجاه هذه القضايا. ومع ذلك، خرجت الورقة بمجموعة من النتائج، وهي:

- غياب دور كلاً من وزارة الثقافة والحكومة في غزة في نشر الأنشطة الثقافية المتعلقة بقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي
- نقص التمويل الداخلي والخارجي لنشر الأنشطة الثقافية.
- غياب دور الإعلام في نشر ثقافة الأنشطة الثقافية التي تحد من انتشار العنف.
- عدم تقبل بعض الفئات في المجتمع الفلسطيني لبعض الأنشطة الثقافية المتعلقة بمناهضة العنف ضد المرأة
- غياب وجود خطة واضحة لنشر الأنشطة الثقافية المتعلقة بقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي من قبل وزارة الثقافة.

انطلاقاً من النتائج التي أظهرتها الورقة قام الباحثان بصياغة بعض التوصيات المهمة، والتي يمكن أخذها بعين الاعتبار لدى وزارة الثقافة والحكومة في غزة ومؤسسات المجتمع المحلي والمدني للحد من ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال الأنشطة الثقافية:

1. نشر أهمية الأنشطة الثقافية والعمل على تبني خياراته الواسعة لإيجاد حلول للحد من ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي.
2. تخصيص دعم مادي للأنشطة الثقافية المتعلقة بقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، من قبل وزارة الثقافة والحكومة في غزة.
3. خلق لوبي ثقافي للعمل على نشر هذه الأنشطة يتضمن ممثلين وكتاب وموسيقيين ورسامين ومن لديه اهتمام في الحد من العنف ضد المرأة.
4. تسليط الضوء من قبل وسائل الإعلام المختلفة في غزة لنشر هذه الأنشطة والدعوة لها.
5. الحث على توحيد الجهود من قبل وزارة الثقافة ووزارة التربية والتعليم لنشر هذه الأنشطة والمتعلقة بقضايا العنف ضد المرأة
6. العمل على وجود حماية للعاملين في الأنشطة الثقافية من تأمين مادي، وجعله كأي عامل في القطاع الحكومي.

المراجع:

1. تقرير حول العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني، (الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني، 2019).
2. عبد الخالق محمد عفيفي، المهارات المعاصرة للخدمة الاجتماعية ج1، (مصر، المكتبة العصرية، 2002).
3. الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني (2019) تقرير حول عدد الأنشطة الثقافية المنعقدة في المراكز الثقافية.
4. مقابلة شخصية، كاتب، كريم أبو الروس (غزة، 27/ ديسمبر 2020)
5. مقابلة شخصية، مخرج، عبد الفتاح شحادة (غزة، 27/ ديسمبر 2020)
6. مقابلة شخصية، حكواتي، هناء أبو عطايا (غزة، 26/ ديسمبر 2020)
7. مقابلة شخصية، باحث، ماهر داوود (خان يونس، 27/ ديسمبر 2020)
8. مقابلة شخصية، موسيقار، أحمد القريناوي (البريج، 27/ ديسمبر 2020)
9. مقابلة إذاعية، كاتب وقاص، يسري الغول (غزة 31 ديسمبر، 2020)

آليات تعزيز وصول الشباب للمراكز القيادية في مؤسسات المجتمع المدني

هبة صبري أبو بكر

المقدمة:

تعتبر شريحة الشباب في أي مجتمع المحرك الدافع لعجلة التنمية وخاصة في المجتمعات الفتية، التي يمثل فيها الشباب (من 18 إلى 29 سنة) شريحة كبيرة من المجتمع، كما هو الحال في المجتمع الفلسطيني الذي تتعدى هذه الفئة فيه 22 % من إجمالي السكان بواقع 105 شاب مقابل 100 شابة¹. وبناءً على هذه النسبة تشكل الشباب نسبة كبيرة من المجتمع الشبابي الفلسطيني.

نلاحظ مدى انخراط الشباب في المشاركة المجتمعية الفاعلة في كافة المجالات المجتمعية المختلفة، حيث بلغت نسبة الشباب المشاركات في الأعمال التطوعية في العام 2017 (12.8%)²، مما عززت حضورها ومشاركتها الفاعلة في الأنشطة المجتمعية المختلفة. وبرغم ذلك، هناك غياب ملحوظ للنساء الشبابات في المراكز القيادية وتقليدها المناصب العليا على جميع الأصعدة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، حيث لا يتجاوز نسبة الشباب والشابات العاملون بشكل عام في مراكز صنع القرار عن 1%³.

تُركز هذه الورقة على دور مؤسسات المجتمع المدني في خلق قيادات نسوية شابة، حيث شكلت مؤسسات المجتمع المدني دوراً فعالاً وحيوياً في بناء وتنمية المجتمع الفلسطيني، وخصوصاً في ظل غياب المؤسسات الحكومية، حيث تعرف الأمم المتحدة المجتمع المدني على أنه القطاع الثالث من قطاعات المجتمع ويتكون قطاع المجتمع المدني من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية⁴.

¹ استعراض أحوال الشباب الفلسطيني عشية اليوم العالمي للشباب، (رام الله، جهاز الإحصاء

المركزي، 12/8/2020)، في: <https://bit.ly/39vf7eN>

² استعراض أحوال الشباب الفلسطيني عشية اليوم العالمي، (رام الله، جهاز الإحصاء المركزي، 10/8/2017)،

في: <https://bit.ly/39uH1Y2>

³ المرجع السابق.

⁴ المجتمع المدني، موقع الأمم المتحدة، تاريخ الزيارة 13/1/2021، في: <https://bit.ly/3sj0DqG>

وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني هي مؤسسات مستقلة غير ربحية خارج إطار السلطة تعمل على تقديم خدمات وبرامج متعددة بهدف تطوير المجتمع وتعزيز الاستدامة المجتمعية بما يتلاءم مع مقتضيات المرحلة.

وبما أن مؤسسات المجتمع المدني لها دور أساسي في تمكين الشابات وتعزيز وجودهم في المجتمع إلا أن هناك ضعف في تواجد الشابات في المراكز القيادية وصناعة القرار في هذه المؤسسات واحتكار الشابات على المشاركة في الأنشطة المجتمعية فقط دون تولي القيادة عليها، مما يعمل على تزايد في فجوة القيادة للنساء الشابات في المجتمع الفلسطيني. وهذا يقودنا إلى السؤال الرئيس: ما هو دور المجتمع المدني في خلق قيادة نسوية شابة وما هي آليات تعزيزه لوصول الشابات إلى المراكز القيادية في مؤسسات المجتمع المدني؛ لاسيما في ظل وجود قانون الشباب الفلسطيني عام 2011 الذي شرعه المجلس التشريعي والذي ينص على " تبوء الشباب المراكز القيادية في إدارة المؤسسات الشبابية"¹؟

واقع الشابات في مؤسسات المجتمع المدني

على الرغم من ارتفاع عدد مؤسسات المجتمع المدني إلا أن هناك ضعف في توجه المؤسسات لخلق قيادة نسوية شابة. رغم الشريحة المستهدفة في أغلب المشاريع التنموية هي الشابات من أجل تفعيلها في المشهد المجتمعي كمشاركة وليس كصانعة قرار. إذ أكدت دراسة " دور المجتمع المدني في خلق قيادات نسوية شابة" عن تدني حساسية منظمات المجتمع المدني تجاه النوع الاجتماعي وهذا يشكل عائقاً أمام بناء قيادات نسوية شابة، فحين تستهدف تلك المنظمات الشابات دون الشباب أو النساء دون الرجال بالمجتمع سيخلق هذا بدوره فجوة معرفية حول أهمية دور المرأة في المجتمع كشريك وعنصر فعال ومهم في عملية التنمية والتي يصعب في حقيقة الأمر الولوج إليها في ظل غياب خطاب داعم ومساند من قبل المجتمع حول أهمية دورها أو حتى مجابهة ثقافة المجتمع².

¹ قانون الشباب الفلسطيني، لعام 2011.

² مريم المزين، دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في بناء قيادات نسوية شابة: دراسة حالة، (قطاع غزة مركز دراسات المجتمع المدني، (قطاع غزة، 2011).

تؤكد الشابة آمال قنونة المتطوعة في المجالس الشبابية على اقتصار الشابات بالمشاركة في الأنشطة المجتمعية، موضحة بأن هناك تهميش ملحوظ لتمثيل الشابات في المراكز القيادية رغم مقدرة الشابات على تولي المناصب الإدارية بكل ثقة¹.

أما الشابة رشا أبو الشيخ عضو الهيئة العامة للمجالس الشبابية أكدت على أن التطوع أداة مهمة لاستعداد الشابات للمراكز القيادية واكتسابهم روح القيادة إلا أن هناك تحديات تواجه الشابات للوصول إلى مراكز صنع القرار سواء من خلال المجتمع أو العاملين في المؤسسات أنفسهم².

هذا يدل على وجود خلل واضح في المنظومة الكاملة لسياسة مؤسسات المجتمع المدني اتجاه الشابات وتجاهل حقوقهن في التطور المهني وصولاً للمجالس الإدارية، وبهذا يتم استغلالهن للأهداف الخاصة المنوطة بالمؤسسة وليس بالشابات أنفسهن.

اهتمام ضعيف من مؤسسات المجتمع المدني بالشابات

تكمن مسؤولية خلق قيادات نسوية شابة بالدرجة الأولى على المؤسسة التعليمية، وعلى الشابات أنفسهن وكيف ينظرن إلى قدراتهن، ثم المؤسسات التي تعنى بالشباب ومتطلباته. يؤخذ على المؤسسات التعليمية مناهجها الغير مرن، حيث لا يتضمن الأدوات والأساليب اللازمة لصقل المهارات الشخصية القيادية على مدى المراحل التعليمية، حتى المرحلة الجامعية تكتفي بمنهاجها الأكاديمي فقط دون دمج الشابات في برامج خاصة تعنى بتطويرهن وتحضيرهن لسوق العمل الخارجي، رغم أن صناعة القادة تبدأ من داخلها، وبالتالي تنتج جيلاً خاماً ومحدود القدرات والخبرات العملية.

أما نظرة الشابات إلى أنفسهن قد تشكل عائقاً في وصولهن للمراكز القيادية، فالخوف من مواجهة المجتمع يجعلها تضع حدود وهمية باعتبارها شخصية غير مستحقة مما تفضل أن تكون تابع خوفاً من نظرة المجتمع. وأيضاً قلة التشجيع من البيئة المحيطة تجعلها تظن أنها غير مؤهلة بالقدر الكافي لتكون في مركز صنع القرار، مما تخمد طموحها بما يتلاءم مع الوضع المفروض عليها، لذلك لا تستطيع المطالبة بحقوقها في صنع القرار مادام لم تستطع صناعة قرار نفسها.

¹ مقابلة عبر مواقع التواصل الاجتماعي "واتساب"، آمال قنونة، متطوعة في المجالس الشبابية، (الأربعاء 30/12/2020).

² مقابلة عبر مواقع التواصل "واتساب"، رشا أبو الشيخ، عضو هيئة عامة في المجالس الشبابية، (الأربعاء 30/12/2020).

فمؤسسات المجتمع المدني لا توفر أنشطة كافية لتطوير قدرات الشباب القيادية، ولا تعطي حيزاً أكبر للشباب للمشاركة في قيادتها، لتصبح جاذبة بقوة لهم كإطار لتفعيل طاقاتهم. ويؤكد هذا الأمر تدني نسبة تمثيل الشباب في الهيئات الإدارية والجمعيات العامة، وخاصة النساء¹. حتى أن موضوع الشباب ثانوياً²، وهناك العديد من المؤشرات على ذلك منها:

– قلة البرامج القيادية التثقيفية الموجهة نحو الشباب لتعزيز حصولهنّ على المهارات القيادية اللازمة لوجود قيادات نسوية شابة حقيقية.

– عدم منح القيادات النسوية الشابة أي فرصة لإثبات ذاتها واستئثار القيادات الحالية بكل ما يأتي من مؤتمرات خارجية. حقيقةً إذا استعرضنا تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني حتى يومنا هذا نجد أن القيادات التاريخية لا زالت تبارح أماكنها سواء أكان أماء عاميين أو قيادات مجتمع مدني إلا حين الوفاة.

– ضعف البناء الديمقراطي في مؤسسات المجتمع المدني، وهذه من أبرز الإشكاليات التي تقف حائلاً أمام مشاركة الشباب في صناعة القرار، والتي تشهد تراجعاً في بنائها الديمقراطي، وعدم إجراء العملية الديمقراطية في أجهزتها العاملة لديها، وعدم قبولها للتحويل الديمقراطي أن تم، كما أن هناك ثغرات ترافق إجراء العملية الديمقراطية في المؤسسات، إذ يخضع في كثير من الأحيان إلى التدخلات السياسية لفرض قوائم أو أشخاص بعينهم يتم اختيارهم لتمثيل تلك المؤسسات، مما يؤثر سلباً على العملية الديمقراطية التي تخضع لأجندات وقيود سياسية أو قيود اقتصادية مرتبطة بالجهات المانحة والممولين.

– تعيش مؤسسات المجتمع المدني حالة من الانغلاق المؤسسي على نفسها، ففي غالب الأحيان لا يوجد انفتاح حقيقي بين المؤسسات فما يخص بتعزيز المشاركة الشبابية وخصوصاً للشابات أو تفعيل أدوارها المختلفة اتجاه المجتمع عامة والشباب خاصة.

– تراجع دعم المانحين لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني بشكل حاد، كنتيجة مباشرة للضغوط الإسرائيلية والأميركية، إذ لجأت جهات مانحة رئيسية عدة إلى خفض تمويلها، أو

¹ نضال جلايطة، وآخرون، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للشباب، (رام الله، مركز مسارات) ص3
² المرجع السابق

فرض قيود وإجراءات رقابة إضافية، مما ساهم في تراجع البرامج والخدمات التي تقدمها للشباب، واضطر جزء منها إلى تقليص موازنتها والاستغناء عن جزء من موظفيها.

آليات تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني لخلق قيادات نسوية شابة

تقع على عاتق مؤسسات المجتمع المدني مسؤولية كبيرة بالنسبة للشابات خصوصاً في ظل غياب المؤسسات الحكومية التي كان من المفترض أن تكون مهمتها الأساسية خلق بيئة صحية تساهم بالنهوض بالشباب والمرأة والمجتمع. وفي ظل هذه الأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة الراهنة يجب التمسك بالشباب كركيزة أولية لإعادة بناء المجتمع الفلسطيني.

بالرغم من التحديات والمعوقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني إلا أن هناك بعض البرامج التنقيفية التي تقوم بها لتعزيز مشاركة الشباب في صناعة القرار ولكن تبقى محاولات ضئيلة مادام ذلك لا يتم تنفيذه على أرض الواقع. لذلك يجب أن تتبنى مؤسسات المجتمع المدني آليات لتعزيز وصول الشابات للمراكز القيادية في المجتمع الفلسطيني منها:

– زيادة البرامج القيادية التنقيفية التي تستهدف الشابات وتمكينهم قيادياً، وتعزيز المهارات القيادية لدى الشابات والتطبيق الفعلي لهذه البرامج وممارسة هذه المهارات على أرض الواقع من خلال زيادة عدد الأعضاء الشابات في المجالس الإدارية للمؤسسات وإتاحة الفرصة لهم في القيادة لاكتسابهم الخبرات القيادية اللازمة من خلال التجربة، لتخلق قيادة شابة مؤهلة لصنع القرار. وأكدت دراسة أبو الحلو "المهارات الاجتماعية وعلاقتها بالقدرة على اتخاذ القرار لدى القيادات النسوية في المجتمع المدني" أن العمل ضمن إطار منظمات المجتمع المدني له دور مهم في تنمية المهارات الاجتماعية، وذلك لأن طبيعة العمل غير الثابت يدفع هذه الفئة إلى تنمية المهارات الاجتماعية بغرض البحث الدائم عن فرص أفضل للعمل، وهذا له علاقة بمتغيرات أخرى كالتعليم والخبرة، وبالتالي تنعكس تلك المهارات على مقدرة القيادات النسوية على اتخاذ القرار¹.

– ضرورة التشبيك والتنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني بشكل فاعل، حيث تؤكد دراسة ثابت "دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المرأة الفلسطينية" على خطورة التنسيق الذي يظهر

¹ نعمة أبو الحلو، المهارات الاجتماعية وعلاقتها بالقدرة على اتخاذ القرار لدى القيادات النسوية في المجتمع الفلسطيني، (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2008)

في إهدار الطاقات والجهود وتكرار الخدمة من قبل عدة منظمات واستهداف المنطقة الواحدة من قبل أكثر من منظمة مع خلو مناطق أخرى من خدمات المنظمة¹، حيث تهدر الطاقات الشبابية في تكرار الأنشطة نفسها لعدة مؤسسات والدوران في نفس الدائرة دون الخروج خارج الصندوق مما ينتج ملل الشباب من نوعية البرامج وزيادة تسبيهم في المشاركة وفقد الأمل في المؤسسات التي تختصر أنشطتها في التدريب النظري دون تقديمهم خارج غرف التدريب وإعطائهم فرصة للتطبيق الفعلي، وتقدير الكفاءات منهم وتوزيعهم على المؤسسات بالشراكة الفعلية المنتجة.

- التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشابات من خلال دعم الأفكار والمشاريع الشابة، وتعزيز الآليات المتبعة في المنح والقروض. ورغم العجز التي تعاني منه المؤسسات إلا أنه يجب تعيين ميزانية خاصة بدعم الشباب وتكون لهم حق الأولوية في المشاريع المؤسساتية.
- مشاركة الشابات في إعداد البرامج والتدريبات، وتبني مؤسسات المجتمع المدني لخطط واضحة الأهداف ومحددة زمنية لبناء قيادات نسوية شابة من حيث طبيعة ونوعية البرامج وإشراك الشابات في عملية التخطيط لتبني برامج ضمن احتياجاتهم.

النتائج والتوصيات:

- استنتجت الورقة أن هناك تهميش واضح في مشاركة الشابات في المراكز القيادية في مؤسسات المجتمع المدني. وعليه توصي هذه الورقة بضرورة إشراك الشابات في مراكز صنع القرار وتعزيز العملية الديمقراطية في المجالس الإدارية المؤسساتية وزيادة فعالية البرامج القيادية والمهارات الاجتماعية لتعزيز مقدرة الشابات إلى الوصول للمراكز القيادية وإتاحة الفرصة لهنّ.
- استنتجت الورقة أن مؤسسات المجتمع المدني تواجه جملة من التحديات والمعوقات التي تقيد تفاعلها الرئيسي مع الشباب بشكل عام، فبعض سياسات الدول المانحة تقيد نوعية البرامج الممولة، وهناك الأوضاع السياسية وخصوصاً الانقسام الفلسطيني ولّد حالة من

¹ سلوى ثابت دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المرأة الفلسطينية من وجهة نظر العاملين فيها بمحافظة غزة، (قطاع غزة، مركز شؤون المرأة 2006).

التشتت عن الأهداف الرئيسية للمؤسسات. لذا، توصي الورقة إلى ضرورة إنهاء الانقسام الفلسطيني والالتفاف نحو تمكين الشباب وتعزيز قدراتهم القيادية لأنهم عماد هذا المجتمع.

المراجع:

أولاً: القوانين:

1. قانون الشباب الفلسطيني، لعام 2011.

ثانياً: المقابلات

1. مقابلة عبر مواقع التواصل الاجتماعي "واتساب"، أمال فنونة، متطوعة في المجالس الشبابية،
30/12/2020.

2. مقابلة عبر مواقع التواصل "واتساب"، رشا أبو الشيخ، عضو هيئة عامة في المجالس الشبابية،
30/12/2020.

ثالثاً: الدراسات:

1. سلوى ثابت دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المرأة الفلسطينية من وجهة نظر العاملين فيها بمحافظة غزة، (قطاع غزة، مركز شؤون المرأة 2006).
2. مريم المزين، دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في بناء قيادات نسوية شابة: دراسة حالة، (قطاع غزة مركز دراسات المجتمع المدني، (قطاع غزة، 2011).
3. نضال جلايطة، وآخرون، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للشباب، (رام الله، مركز مسارات، 2018).
4. نعمة أبو الحلو، المهارات الاجتماعية وعلاقتها بالقدرة على اتخاذ القرار لدى القيادات النسوية في المجتمع الفلسطيني، (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2008)

رابعاً: مراجع الإنترنت

5. استعراض أحوال الشباب الفلسطيني عشية اليوم العالمي للشباب، جهاز الإحصاء المركزي،
12/8/2020، في: <https://bit.ly/39vf7eN>
6. استعراض أحوال الشباب الفلسطيني عشية اليوم العالمي، جهاز الإحصاء المركزي، 10/8/2017،
في: <https://bit.ly/39uH1Y2>
7. المجتمع المدني، موقع الأمم المتحدة، تاريخ الزيارة 13/1/2021، في: <https://bit.ly/3sj0DqG>

المنافع الاقتصادية المترتبة على تمكين النساء ذوات الإعاقة

صدام الغندور، مريم أبو عمرة

تمهيد:

تعتبر النساء ذوات الإعاقة من أكثر الفئات تهميشاً وانتهاكاً لحقوقهن الاجتماعية والاقتصادية، حيث تبلغ نسبة اللاتي يعملن ولهن مصدر دخل 4%¹ فقط من أصل أكثر من 115,634 امرأة ذات إعاقة في فلسطين²، وقد أظهرت الإحصاءات الأخيرة ارتفاع معدل البطالة لديهن لتبلغ 43.0% من إجمالي نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة العاطلين عن العمل³.

تواجه النساء ذوات الإعاقة عدة معوقات للالتحاق بسوق العمل، منها ما يتعلق بالواقع الاجتماعي الذي يراهن أقل شأنًا لممارسة الحياة بشكلها الطبيعي، وعوامل اقتصادية كارتفاع نسب البطالة والفقر، أدت لعدم تساوي فرص حصولهن على الوظائف والتشغيل، وتدني أجورهن⁴. وتعاين من عدم توفر حاضنات خاصة برعاية أعمالهن وتقديم الدعم أو التدريب اللازم لإدخالهن الحياة العملية.

كما تتعرض حتى العاملات منهن للاستغلال المادي والحرمان من رواتبهن والمخصصات التي تصرف لهن من وزارة التنمية الاجتماعية، فلا تستطعن اتخاذ أي قرار تجاري أو القيام بنشاط اقتصادي؛ لعدم امتلاكهن الأموال بسبب سيطرة الأهل، وقد ورد في مسح العنف الفلسطيني للعام 2019 أن 85% من النساء ذوات الإعاقة تعرضن للعنف بأحد أشكاله، ونسبة 85.3% منهن تعرضن لعنف اقتصادي⁵.

بالإضافة لأنواع أخرى من العنف يواجهنها خلال العمل كعدم موائمة أماكن العمل، والعنف اللفظي والتقليل من قدراتهن، وضعف إمكانيات وصولهن للموارد والخدمات.

¹ علا عوض، د. عوض تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي 2020/3/8، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 5 مارس 2020)، في: <http://bit.ly/3p5AtFp>.

² الجهاز المركزي للإحصاء. النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2019، ص16، في: <http://bit.ly/34qWDdv>

³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصاءات، 2020، ص85، في: <http://bit.ly/3amMfYa>

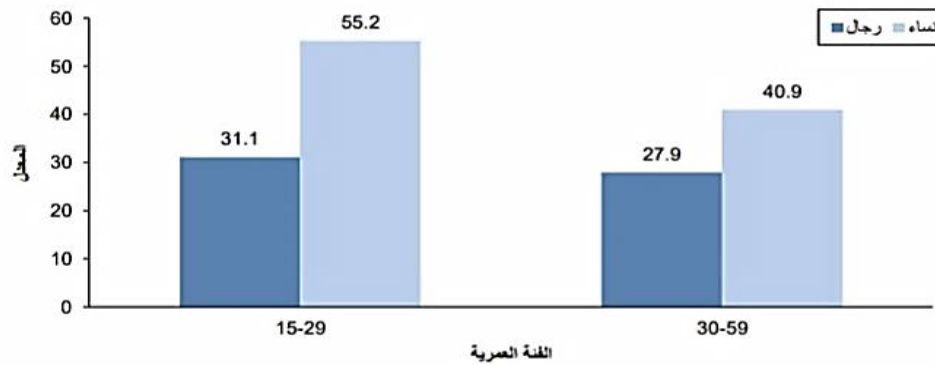
⁴ اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. التقرير الأولي لدولة فلسطين الخاص باتفاقية "حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، (الأمم المتحدة، 2019)، ص74، في: <http://bit.ly/3gWBblG>.

⁵ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2019، في: <http://bit.ly/2IXKpS3>

ناهيك عن عدم توفر بيئة سليمة للعيش وتهالك البنية التحتية بسبب الاحتلال والحصار؛ الذي أدى لصعوبة تحركهم، حيث أن حوالي 76.4% من الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين لا يستخدمون المواصلات العامة لعدم موائمتها¹.

ويأتي ما سبق مخالفاً للنصوص القانونية التي ألزمت الجهات الحكومية والخاصة بموائمة المباني والمرافق العامة لخدمة ذوي الإعاقة، وتسهيل تحركهم، ومنح تخفيضات خاصة لهم ومرافقيهم في وسائل النقل²، ومخالف لما ورد في قانوني المعاقين والعمل الفلسطيني اللذان ألزما أصحاب الأعمال بتشغيل 5% من موظفيهم من ذوي الإعاقة³.

ولما لأثر التهميش على صحة ورفاهية هذه الفئة، وجب التركيز على مفهوم التمكين الاقتصادي كأحد الحلول لإدماج النساء ذوات الإعاقة في الحياة الاقتصادية، وتعزيز قدراتهن للوصول إلى الاستقلال المادي والمشاركة ضمن القوى العاملة⁴.



شكل (١) معدل البطالة بين الأشخاص ذوي الإعاقة المشاركين في القوى العاملة

تدخلات لتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء ذوات الإعاقة

قدمت الورقة بعض التدخلات التي يمكن من خلالها تحسين دخولهن لسوق العمل، وهي:

1- التدريب المهني

¹مرجع سابق، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ص ٧١، في: <http://bit.ly/3amMfYa>.

² نص المواد (١٥) و(١٦) من قانون حماية المعوقين رقم (٤) لسنة ١٩٩٩.

³ المادة (١٣) من قانون العمل رقم (7) لسنة ٢٠٠٠، والمادة (١٠) من قانون حماية المعوقين رقم (٤) لسنة ١٩٩٩.

⁴Jaideepsheoran (2016), "Aspects of Women Empowerment: A Brief Overview", <http://bit.ly/3rbT18T>, International Research journal Management Science & Technology, Issue 4, Folder 7, Page 136. Edited

يعتبر نهج التدريب المهني للنساء ذوات الإعاقة مهم لتطوير قدراتهن وتفعيل دورهن مجتمعياً، فهناك العديد من المجالات التي يستطعن الحصول على دخل مستقل عن طريقها كالخياطة والتطريز والحرف اليدوية والصناعات الغذائية والطباعة والجرافيك وصناعة المنظفات. ولا يقتصر الأمر على مجرد تقديم مواد تدريبية بل متابعتهن بعدها؛ لإيجاد مصادر تمويلية كالمنح والقروض الحسنة، تمكنهن من البدء في العمل؛ مما سيعود بالفائدة على المستوى الشخصي للمرأة ذات الإعاقة، فيحسن من مستوى معيشتها، وأيضاً يدفع عجلة الاقتصاد، ويوفر أيدي عاملة ذات خبرة ومنتجة تسد حاجات المجتمع في مجال العمل المهني.

2- استخدام التكنولوجيا

يعتبر العمل من خلال الانترنت أحد المجالات الواعدة في توفير فرصة عمل مناسبة للمرأة ذات الإعاقة، حيث اعتمدت الأمم المتحدة 17 هدفاً لتحقيق التنمية وكان من ضمنها تمكين المرأة واستخدام التكنولوجيا¹، فالإمكانيات كثيرة ومبتكرة في هذا المجال، ويوجد فرصة حقيقية بأن ينتجن ويدعن فيه، حال تلقيهن التدريب المناسب على استخدام البرامج المحوسبة، وتصميم المواقع الالكترونية والتسويق الالكتروني وإدارة الصفحات.

3- رفع الوعي بالحقوق الاقتصادية

إن عدم معرفة النساء ذوات الإعاقة بحقوقهن الأساسية في العمل وامتلاك مورد مالي خاص من أهم المحاور الواجب العمل عليها، ففي دراسة ميدانية لمركز شؤون المرأة تبين أن حوالي ثلث المبحوثات من لديهن معرفة حول قانون المعاق الفلسطيني، وحوالي ٢١.٣% فقط لديهن معرفة بالاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة²؛ لذلك وجب على المؤسسات المعنية اتخاذ خطوات عملية لمعالجة هذه القضية، كتنظيم ورشات وندوات تعرّف بحقوقهن التي كفلها القانون وكيفية المطالبة بها، خاصة ما يتعلق برخص المهن والحرف وطرق التسجيل، وتوافر بيئة عمل آمنة وموائمة، والحق في التوظيف بشكل متساوٍ.

4- التمويل

تواجه المرأة ذات الإعاقة مشكلة شح التمويل اللازم للبدء بمشروعها المستقل، وتبين وجود عدم مساواة في الحصول على التمويل لإنشاء مشروع صغير أو متوسط بين الأشخاص ذوي

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية. أهداف التنمية المستدامة، في: <http://bit.ly/37vm7si>
² مركز شؤون المرأة، سواسية. وصول ذوات الإعاقة لنظام العدالة الرسمي وغير الرسمي، 2017، ص ٩، في: <http://bit.ly/3gZbnp5>

الإعاقة وغيرهم، حيث تشير الإحصائيات إلى أن ما يقارب ٩٥% من المشاريع الإنتاجية حول العالم هي مشاريع صغيرة ومتوسطة يعمل بها ٦٥% من الأيدي العاملة في الاقتصاد العالمي وتساهم بحوالي ٣٣% من الناتج المحلي للدول النامية¹؛ مما يؤدي إلى خسارة كبيرة في القوى العاملة وبالتالي الناتج المحلي، ويرجع شح التمويل لعدم اقتناع الممول بالمشاريع المقدمة، لذا يجب تدريبهن على إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ليكون مؤهلات للحصول على الدعم المالي، مع ضرورة تفعيل آليات الرقابة على مقدمي التمويل، وتوفير شروط ميسرة للقرض الحسن وتسهيل طرق السداد.

العائد الاقتصادي لتمكين النساء ذوات الإعاقة

هذا العائد متعلق بالمرأة ذات الإعاقة والدولة ككل، فيؤدي تمكين هذه الفئة إلى:

1. توفير فرص عمل

تهتم الدول بتوفير فرص عمل جديدة من خلال زيادة التوظيف الحكومي، وتشجيع المستثمرين على إنشاء مشاريع تشغيلية فيها.

ولما كانت النساء ذوات الإعاقة جزءاً أصيلاً من مركبات المجتمع، فقد تحتم النظر لتوفير فرص عمل لهن كأحد أولويات خطة الحكومة؛ في سبيل خفض نسب البطالة المرتفعة خاصة لدى هذه الفئة.

وهنا تثير الورقة سؤال مفاده "كيف يمكن التصدي لظاهرة البطالة لدى النساء ذوات الإعاقة؟" وللإجابة عليه يجب الجمع بين ثلاث مسؤوليات رئيسية: مسؤولية الحكومة، وأصحاب الأعمال، والباحثين عن العمل.

فعلى الحكومة أن تدفع باتجاه تفعيل القوانين الخاصة بتشغيل النساء ذوات الإعاقة داخل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية مع موائمة البنية التحتية، وتوفير حزم تشجيعية للمؤسسات العاملة التي تضم ضمن طواقمها نساء من ذوات الإعاقة، كإعفاء من بعض الرسوم والضرائب.

¹ أهمية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، غسان الطالب، (جريدة الدستور، 16 مارس 2020)، في: <http://bit.ly/3ny6g1q>

وعلى القطاع الخاص صياغة سياساته بشكل يضمن سهولة توظيفهم واستثمار قدراتهم، فتوفير فرص العمل لهم يحقق التنمية ويزيد الناتج المحلي، وتقوى البنية الأساسية ألا وهي الأسرة بتغيير النظرة الدونية حول قدرتهم وكفاءتهم.

2. زيادة دخل النساء ذوات الإعاقة

يعد زيادة دخل الفرد من أحد الأهداف الرئيسية لخطط التنمية الاقتصادية، وتعتبر من التحديات أمام متخذي القرار، ولما كان الفرد محور أساس النشاط الاقتصادي؛ فارتفاع دخله يؤدي بشكل مباشر إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، بالتالي زيادة دخل النساء ذوات الإعاقة سيكون عامل مهم للنمو الاقتصادي للدولة، فيعزز مسؤولياتهن تجاه أنفسهن ومجتمعهن، ويخفض الإنفاق الحكومي على برامج دعم ذوات الإعاقة وتوجيهه لخدمة مشروعات ذات أولوية قومية أخرى تفيد المجتمع.

وللوصول إلى حالة الدمج والتمكين لهذه الفئة وتحقيق حصولهن على الرفاهية والاستقلال المادي، يجب عمل إصلاحات جذرية على صعيد النظرة المجتمعية لعهن، ومعالجة الأنظمة الاقتصادية للدولة لتكفل وجودهن كغيرهن، فبحسب تقديرات البنك الدولي فإن الخسائر العالمية في الناتج المحلي الإجمالي بسبب استثناء الأشخاص من ذوي الإعاقة تتراوح بين 1.71 تريليون إلى 2.23 تريليون دولار أمريكي سنوياً¹.

3. الحد من ظاهرة الفقر داخل المجتمع الفلسطيني

نظراً لما يعانيه المجتمع الفلسطيني من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية؛ فقد زادت نسب الفقر إلى 29.2% عام 2018²، وفي الأسر التي ترأسها النساء لتبلغ 30.6%، مع الأخذ بعين الاعتبار أن حوالي 10.1% من الأسر الفلسطينية يرأسها امرأة³.

وكما للإعاقة أثر على زيادة فرصة أن يكون الإنسان فقيراً، إلا أن الدراسات أكدت خطر الفقر في زيادة الإعاقة؛ بسبب سوء التغذية وضعف إمكانيات التعليم والرعاية الصحية، والعمل في

¹ الاونروا. دليل دمج الإعاقة، 2016، في: <http://bit.ly/38hbrfQ>

² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني، ٢٠١٨، ص ١٨، <http://bit.ly/2WxBn1b>

³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح إنفاق واستهلاك الأسر، ٢٠١٧، ص ٢٨،

<http://bit.ly/37uKhMH>

أوضاع غير آمنة وبيئة ملوثة، وهذا الضعف في القدرات الجسدية والعقلية يؤدي إلى عدم القدرة على العمل، وتدني الإنتاج والإنتاجية¹.

لذا وجب العمل على محاصرة هذه الظاهرة وتضييق مسباتها، من خلال تمكين الفئات الاجتماعية الأكثر فقراً وتهميشاً كالنساء ذوات الإعاقة وزيادة مشاركتهن في سوق العمل، حيث أشارت آمال صيام مدير مركز شؤون المرأة خلال وقفة نظمها المركز في غزة لتحسين الأوضاع الاقتصادية للنساء ذوات الإعاقة إلى أن "تشغيل ذوي الإعاقة وخاصة النساء يضمن زيادة تنمية المجتمع وتحويل شريحة كبيرة من المستهلكين إلى منتجين لتحقيق التنمية الاقتصادية"²، وأظهرت الدراسات أن زيادة الدخل القومي للدولة بمقدار 10% سيحد من مشكلة الفقر بنسبة تتراوح ما بين 20-30%³.

التوصيات:

- 1) تفعيل المواد الواردة في المعاهدات الدولية والقوانين الوطنية التي تكفل حماية الأشخاص ذوي الإعاقة، ومعالجة القصور فيها كزيادة نسبة التشغيل بشكل يحقق المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في العمل.
- 2) زيادة المخصصات الحكومية لبرامج تمكين النساء ذوات الإعاقة، وتقديم القروض الميسرة للبدء في مشاريعهن الخاصة، وتشجيع أصحاب العمل على تشغيلهن بتقديم حوافز كالإعفاءات من بعض الرسوم والضرائب.
- 3) العمل مع البلديات وأصحاب المنشآت على توفير بيئة موائمة لحركة الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 4) العمل على زيادة وعي النساء ذوات الإعاقة بحقوقهن المتعلقة بحمايتهن من الاستغلال، والعنف بأشكاله والاقتصادي منه تحديداً، وزيادة وعي المجتمع وأصحاب العمل بأهمية دمج هذه الفئة في الحياة العامة وسوق العمل، من خلال مؤسسات الإعلام في فلسطين.

¹ عبد الله صادق أمين حسنين. الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته حالة عملية (محافظة جنين)، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٥، ص ٢١، <http://bit.ly/3nGWtGk>

² ذوات الإعاقة بغزة يطالبن بحقوقهن في العمل، (وكالة سوا الإخبارية، ٢٥ إبريل ٢٠١٦)، في: <http://bit.ly/37Oh8my>

³ ماريبا رينجر. ١٠ طرق للحد من الفقر في العالم، مشروع بوجين، في: <http://bit.ly/3gXD01A>

- 5) إجراء مسح حديث للأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء؛ تمهيداً لإصدار بطاقة معاق تضمن سهولة الحصول على الخدمات، وإعادة التأهيل الاجتماعي والتعليمي والمهني حسب درجة العجز.
- 6) التشديد على أهمية التعليم المهني ومجال التكنولوجيا للنساء ذوات الإعاقة وضرورة إنشاء مراكز تدريب خاصة ومناسبة لاحتياجاتهن.
- 7) أهمية بناء حاضنات متخصصة لأصحاب الفكر الريادي منهن، وتشبيكها مع المجتمع، وإطلاق فعالية سنوية تروج أعمالهن.

المراجع

أولاً: القوانين

1. قانون العمل رقم (7) لسنة ٢٠٠٠.
2. قانون حماية المعوقين رقم (٤) لسنة ١٩٩٩.

ثانياً: الدراسات

1. عبد الله صادق أمين حسنين. الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته حالة عملية (محافظة جنين)، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٥، <http://bit.ly/3nGWtGk>

ثالثاً: الصحف والجرائد

1. أهمية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، غسان الطالب، (جريدة الدستور، 16 مارس 2020)، في: <http://bit.ly/3ny6g1q>

رابعاً: المنشورات الإلكترونية

1. الأونروا. دليل دمج الإعاقة، 2016، في: <http://bit.ly/38hbrfQ>
2. اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. التقرير الأولي لدولة فلسطين الخاص باتفاقية "حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، (الأمم المتحدة، 2019)، في: <http://bit.ly/3gWBblG>
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني، ٢٠١٨، <http://bit.ly/2WxBn1b>
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصاءات، 2020، في: <http://bit.ly/3amMfYa>
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. النتائج الأولية للعدد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2019، في: <http://bit.ly/34qWDdv>

6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2019،

في: <http://bit.ly/2IXKpS3>

7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح إنفاق واستهلاك الأسر، ٢٠١٧، في:

<http://bit.ly/37uKhmH>

8. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية. أهداف التنمية المستدامة، في:

<http://bit.ly/37vm7si>

9. ذوات الإعاقة بغزة يطالبن بحقهن في العمل، (وكالة سوا الإخبارية، ٢٥ إبريل ٢٠١٦)، في:

<http://bit.ly/37Oh8my>

10. علا عوض، استعراض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي 2020/3/8، (الجهاز

المركزي للإحصاء الفلسطيني، 5 مارس 2020)، في: <http://bit.ly/3p5AtFp>

11. ماري بارينجر. ١٠ طرق للحد من الفقر في العالم، مشروع بورجين، في:

<http://bit.ly/3gXD01A>

12. مركز شؤون المرأة، وصول ذوات الإعاقة لنظام العدالة الرسمي وغير الرسمي، 2017، في:

<http://bit.ly/3gZbnp5>

خامساً: المصادر الأجنبية

1. Jaideepsheoran (2016), "Aspects of Women Empowerment: A Brief Overview", <http://bit.ly/3rbT18T> , International Research journal Management Science & Technology, Issue 4, Folder 7, Edited.

العمل المهني للمرأة بين الحاجة ونظرة المجتمع

أريج جريد، حنين العمصي

المقدمة

بذلت المرأة الفلسطينية جهودًا كبيرة للقيام بدورٍ فاعلٍ على مختلف الأصعدة من أجل خدمة وطنها وشعبها، ولم تقبل بأن يقتصر دورها على الاهتمام بشؤون البيت والأسرة، بل تطلعت دومًا إلى المشاركة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تهتم المجتمع، وقد بذلت محاولات عديدة لإشراكها في مجالات الحياة المجتمعية، ولكنما زالت هذه المحاولات لم تستوعب كل طاقات النساء وقدراتهن في المجتمع الفلسطيني.

على الرغم من النضال الطويل والممتد للمرأة العاملة والإنجازات التي حققتها، إلا أن الطريق مازال طويلًا لتحقيق المساواة والقضاء على التمييز ضد المرأة العاملة بالمجال المهني حديثًا، ولكي تتحقق المساواة يجب إعادة البحث في قضاياها والعمل بصورة نشطة على تحقيقها في إطار فكري يؤمن بحقوق الإنسان والدفاع عن حق المساواة.

في هذا السياق، يكشف التناقض في التشريعات والممارسات الاجتماعية إلى ازدواجية واضحة في حقوق المرأة العاملة، ففي حين تتمتع المرأة ببعض حقوق المساواة في المجالات العامة إلا أنها تترجح تحت عبء التشريعات، ولقد أدى هذا التناقض إلى استمرار الأدوار التقليدية في المجتمع لكل من الجنسين والتي لا تعترف بالمساواة وتكرس التمييز بين الرجل والمرأة، مما يعد العقبة الكبرى في سبيل تطور العمل المهني للمرأة، لذلك كان إلزاماً علينا أن نبحث ونرصد ونوثق الإشكالية المتمثلة في مدى حاجة النساء للعمل المهني ومدى استجابة المجتمع لعمل المرأة في هذه المهن.

تأتي أهمية هذه الورقة في مناقشتها للعمل المهني للمرأة في المجتمع الفلسطيني. وتهدف إلى تسليط الضوء على الفجوة بين العمل التقليدي والمهني للمرأة العاملة؛ إذ تعتبر المرأة ركيزة أساسية لرقى المجتمع ودعم الاقتصاد، وترسيخ مفاهيم النوع الاجتماعي على نطاق واسع وتشجيع الأعمال التي تقوم بها المرأة ودعمها، وإعداد تخطيط سليم لتتبع عمل المرأة ليشمل كل القطاعات في المجتمع.

أولاً) قبول محدود من المجتمع الفلسطيني لعمل المرأة المهني

المجتمع الفلسطيني لا يختلف كثيراً عن المجتمعات العربية الأخرى من حيث الموروث الثقافي والبنية الاجتماعية والاقتصادية؛ إلا أن الأمر لا يخلو من بعض الخصوصية فهناك صورة نمطية كانت سائدة في المجتمع لعمل المرأة المهني بين عدم تحفيز عمل المرأة ككل وبين عمل المرأة المهني على وجه الخصوص، لكن في ظل الظروف الاقتصادية السيئة ومع طفرة الإنترنت والسوشال ميديا بدأت هذه النظرة تتغير نحو التقبل وفي حالات أخرى التحفيز.

لاسيما وأن هناك نماذج ناجحة قامت بها النساء ودخلت في عدة مجالات وكسرت الحواجز التقليدية التي وضعها المجتمع لها، ونشير إلى تجربة "مجد المشهراوي" التي أدركت الحاجة الأساسية لمدينة غزة وحاولت معالجتها من خلال مشروع أطلقته باسم SUN BLOCKS قامت فيه بتصميم جهاز حمل اسم الشركة يستخدم الطاقة الشمسية لتوفير الكهرباء وهي تعتبر حاجة أساسية في أي مجتمع، وخاصة في غزة، وما دفعها إلى ذلك وجود أزمة حقيقية للكهرباء فابتكرت جهازاً يخدم المجتمع، وتقول المشهراوي أنها انبهرت بكمية الكهرباء في الشوارع بالخارج ومقارنتها بوضع مدينة غزة، وتؤكد أن حياتنا في غزة غير مساوية لحياة الناس في الخارج، وبالتالي فالحاجة المجتمعية هي التي دفعتها للعمل في ريادة الأعمال المجتمعية والتي تنص فكرتها على "خدمة مجتمعية متعددة الأبعاد لتحقيق أهداف مجتمعية بشكل مستمر".

وتضيف المشهراوي، في إحدى المواقف أنها ذهبت لهيئة المعابر والحدود لاستكمال إجراءات استيراد المواد المستخدمة في المشروع فقال لها أحد الموظفين: أين والدك؟ فتاة تقوم باستيراد هذه الأجهزة!

هذه النظرة المجتمعية التي تعاني منها المرأة في مجال العمل المهني، ازدادت في العقد الأخير، وتؤكد المشهراوي أنه لا يوجد حدود لشغفها، وتتابع أنها تلقت الدعم الكامل من أهلها ومحيطها، وكانت تساهم في تمويل مشاريع وفعاليات شبابية لديهم العديد من الأفكار الريادية في العمل

المهني والتقني من خلال أرباح الشركة وهذا يقع على عاتقها لتحقيق الاستدامة الكاملة والفاعلة في المجتمع.(1)

تجربة أخرى كانت الأولى من نوعها مثلتها الفتاة "سلمى النجار" حيث عملت كعاملة في محطة وقود، أدى ذلك إلى تباين في ردود فعل السائقين حينما رأوها حيث تقبل البعض وانتقد البعض الآخر. تقول سلمى: "كان هدفي هو القول إن المرأة قادرة على العمل في كل مكان، بغض النظر عن طبيعة هذا العمل، خاصة المرأة الفلسطينية نظراً للظروف الصعبة التي تمر بها".

وتابعت: "لو بقينا مكبلين بنظرة المجتمع وعاداتنا وتقاليدينا، لن نفعل شيئاً، فكثير من الصور النمطية تجاه المرأة أياً كان عمرها، تكون سبباً في تحجيم دورها وعدم تقدمها وانخراطها وفي مجالات عمل مختلفة"(2).

أما على صعيد التجربة الجديدة تأتي "هدى خطاب" كأول سيدة تفتتح محل للهواتف الخلوية والصيانة في مدينة غزة متجاوزة كل الانتقادات التي تعرضت لها وما زالت تتعرض لها. أجرينا مقابلة معها لنوثق هذه التجربة النوعية، حيث قالت إن المجتمع يرفض عمل المرأة في هذا المجال لأنه حكراً على الرجال، فهي تحدث هذه النظرة وأقدمت على العمل متحدية الصعوبات ومتملكة كل الدعم من أسرتها وذاتها لأنها تجد نفسها في هذا المجال، ومن ثم من قيامها بتنفيذ دورها ودور الكثير من الفتيات ليمارسن صيانة الأجهزة الخلوية وغيرها، فكان هناك إقبال للفتيات ليمارسن مهنة الصيانة كعمل من أجل الحاجة الاقتصادية، وتوظيف ما تعلمنه في الكليات المهنية والتقنية.

في ضوء ذلك، أبدت خطاب دعمها الكامل لتمكين الفتيات للقيام بأي عمل يرغبن به ولا يضعن رغبات المجتمع كعائق أمام هذا المشروع، وصرحت بأن هذا المشروع مستمر فهو يخدم الحاجة الاقتصادية والمجتمعية لأننا في عصر التكنولوجيا التي دخلت كل بيت وأصبح العالم قرية

¹ - تلفزيون معاً، تقديم فداء حلس، برنامج "وجوه من غزة"، عنوان الحلقة "كهرباء زهيدة الثمن تصنعها المهندسة مجد المشهراوي بغزة"، (رام الله، تلفزيون معاً، 2020)، نشر في صفحة فيس بوك:

<https://bit.ly/36QAfvi>

² - هاني الشاعر، لكسر الصورة النمطية سلمى النجار تعمل بمحطة وقود، (تركيا، الأناضول، 24 نوفمبر 2020م)، في: <https://bit.ly/3q48xmv>

صغيرة بسببها، وأنه لولا الحاجة الاقتصادية لدى الإنسان لما أقدم على أي عمل، وأضافت أيضًا أنها ستساهم بعدة مشاريع أخرى في المستقبل⁽¹⁾.

نموذج آخر خرج عن المألوف لامرأة تدير مخبزًا، حيث قامت "ربا أبو العيش" بتحدي الأوضاع الاقتصادية الصعبة ففعلت المستحيل لكي تقوم بهذا العمل من أجل سداد ما عليها من ديون لكي تعيش حياة كريمة وتحسن من وضعها المادي لأنها تطمح للأفضل. وبعد عامين من هذا المشروع تقول أبو العيش بأن حياتها أصبحت أفضل من قبل وتحسن وضعها الاقتصادي، وواجهت البطالة السائدة في المجتمع وتراكم الخريجين، حيث حققت جزءًا من النجاح وتأمل أن تطور مشروعها، وتطمح بأن تقوم بتشغيل العديد من الأيدي العاملة من النساء تحديدًا من خلال مشروعها، وتوجه رسالة للنساء جميعهن قائلة: "تستطعن الإبداع بأي مجال إن توفرت الإرادة"، وتقول واجهتني العديد من الانتقادات من المجتمع، ولكن حصلت على تشجيع كثير من الرجال واحترموني وأصبح لدي العديد من الزبائن⁽²⁾.

ثانياً) التحديات والمعوقات التي تواجه عمل المرأة المهني

يتمثل المعيق الأكبر في نظرة المجتمع (الفكرة النمطية السائدة) ومدى تقبل المرأة لفكرة مواجهتها والصمود أمامها، والوضع الاقتصادي عائق آخر قد يتسبب في فشل السيدة مهنيًا منها مفارقة الأجور مقارنة بما تبذله من جهد وما تقضيه من ساعات في العمل مما يؤدي إلى التفكير بالتوقف عن العمل، حيث بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة 18% من مجمل النساء في سن العمل في عام 2019م، وهي نفس النسبة للعام 2015م، مع وجود فجوة في معدل الأجر اليومي بين النساء والرجال، إذ بلغ معدل الأجر اليومي للنساء 98 شيكل مقابل 102 شيكل للرجال⁽³⁾.

كذلك عدم الوعي الكافي، وسوء التطبيق، واستمرار صدارة الأعراف الاجتماعية والموروثات الثقافية، وضعف القوانين؛ مما يقلل من فرص اندماج المرأة اقتصاديًا، ولعب الانقسام الفلسطيني دورًا لعدم توحيد الجهود لصياغة تدخلات سياساتية مشتركة لعمل النساء، بالإضافة إلى المعوقات

¹ - مقابلة شخصية، صاحب محل الهدى للاتصالات، هدى خطاب، (غزة 28 ديسمبر 2020م)

² - فضل أبو مطر، ربا أبو العيش أول سيدة تدير مخبز في غزة، (غزة، وكالة صفا، 7 ديسمبر 2020م)، في:

<https://bit.ly/3a1JYkA>

³ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 28 مارس 2020م.

التي تواجه العمل المهني بشكل عام من صعوبة توفر المواد الخام وصعوبة التسويق ووجود الحصار.

وأثبتت الدراسة أن المرأة تتحمل 87% من عبء العمل في الزراعة وتوفر 70% من الغذاء الذي يستهلكه المجتمع، موصية بتحسين واقعها كشرط لتحسين القطاع الزراعي عمومًا وتحقيق الحد الأدنى من الأمن الغذائي، على الرغم من الدور الكبير الذي يبرز دور المرأة في هذا المجال إلا أنها لا تتمتع إلا بالقليل من الفوائد والامتيازات والحقوق. وأيضًا إن 19% من النساء العاملات في هذا القطاع منتسبات إلى جمعيات تعاونية زراعية، مما يعني أن أغلب النساء محرومات من الخدمات المقدمة من هذه الجمعيات، ويتعرضن لاستغلال التجار.⁽¹⁾

ثالثًا) آليات التغلب على التحديات التي تواجه المرأة في العمل المهني

نحن بحاجة إلى برامج تثقيفية لتوعية المجتمع بالعمل المهني للسيدات من خلال الإعلام بكافة أشكاله من إذاعة والتلفزيون والسوشيال ميديا ودورات توعوية بأهميته، وتحسين ظروف العمل المهني للمرأة بإعداد أنظمة التأمينات الاجتماعية والصحية، وتوفير جهات دعم مالي ومعنوي للسيدات العاملات في المهن.

بحاجة حقيقة إلى تغيير أو إضافة على قوانين العمل المهني بما يخدم المرأة العاملة في المجال المهني. ونظرًا إلى أهمية وحداثة الموضوع في المجتمع الفلسطيني نقترح إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المستقبلية حول تمكين وتطوير العمل المهني.

الخاتمة

إن غياب سياسات جدية ووجود تناقضات في التشريعات والنظرة النمطية السائدة، إضافة إلى سيطرة الاحتلال على الفضاء المجتمعي وتدخله في كل تفاصيل الحياة الطبيعية، خلقت حيزًا لتهميش دور المرأة في فلسطين بشكل كبير وذلك من خلال غياب وجود أدوات حقيقية تعمل على الرقابة والمتابعة في فرض واقع ينصف المرأة مع الرجل، ويزيد من تمكينها في المجتمع.

تؤكد الورقة مدى تأثير الثقافة المجتمعية من خلال تقسيم العمل، فنجد أن تركز النساء العاملات في القطاع الخدماتي والزراعي بشكل أساسي كأنشطة اقتصادية تقليدية، حيث معظم

¹ - أرشيف نشرة فلسطين اليوم، (لبنان، مركز الزيتونة للدراسات، العدد 3979، 2016)، ص 27.

النساء يعملن كمعلمات أو ممرضات أو طبيبات وهذا ما يفسر نسب التفاوت بينهن وخاصة بين المتعلمات ذوات تخصصات أخرى.

إن تفعيل التمييز الإيجابي للمرأة في الإعلام والتعليم يعمل على التمكين لقضيتها وزيادة مشاركتها في سوق العمل، فنظرة الإعلام للمرأة لها انعكاساتها ليس فقط على تشجيع المجتمع لعمل المرأة وإنما أيضاً الإحساس بقيمتها وقدراتها كمنتجة.

قامت الحكومات المتتالية بعدة جهود تنموية في مجال التعليم لرفع كفاءة المرأة لكنها غير كافية، بالإضافة إلى إصدار العديد من التشريعات والقوانين التي تضمن لها حياة اجتماعية مستقرة. كما قامت العديد من الوزارات بإنشاء وحدات تعني بشؤون المرأة -ولعل وجود وزارة شؤون المرأة خير دليل- بهدف التركيز على دور المرأة وحقوقها إلا أن هناك فجوات حقيقية التي تتعلق بعمل المرأة المهني تحتاج إلى معالجة، ولذلك لابد من هذا البحث.

المراجع:

- (1) أرشيف نشرة فلسطين اليوم، (لبنان، مركز الزيتونة للدراسات، العدد3979، 2016)، ص27.
- (2) تلفزيون معاً، تقديم فداء حلس، برنامج "وجوه من غزة"، عنوان الحلقة "كهرياء زهيدة الثمن تصنعها المهندسة مجد المشهراوي بغزة"، (رام الله، تلفزيون معاً، 2020)، نشر في صفحة فيس بوك: <https://bit.ly/36QAfvi>
- (3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 28 مارس 2020م.
- (4) فضل أبو مطر، ربا أبو العيش أول سيدة تدير مخبز في غزة، (غزة، وكالة صفا، 7ديسمبر 2020م)، في: <https://bit.ly/3a1JYkA>
- (5) مقابلة شخصية، صاحب محل الهدى للاتصالات، هدى خطاب، (غزة 28ديسمبر 2020م)
- (6) هاني الشاعر، لكسر الصورة النمطية سلمى النجار تعمل بمحطة وقود، (تركيا، الأناضول، 24نوفمبر 2020م)، في: <https://bit.ly/3q48xmv>

آليات تعزيز مشاركة النساء ضمن الانتخابات الفلسطينية القادمة

أريج جريد، وسيم الخالدي

المقدمة:

شاركت النساء في الحياة السياسية الفلسطينية على اختلاف تواترها وتميزت هذه المشاركة بالانخراط الكبير للمرأة إلى جانب الرجل في الأوقات السياسية والوطنية، واضطرت إلى التعامل مع التوترات المستمرة والمشاركة في العمل المجتمعي والسياسي. وعلى الرغم من الدور الكبير الذي لعبته المرأة الفلسطينية من خلال الجمعيات والاتحادات، إلا أن مؤشرات مشاركتها السياسية وتمثيلها ما زال ضعيفاً قياساً بالدور الكبير الذي مارسته ومازالت تمارسه في ظل الواقع الفلسطيني.

الأمر الذي يستلزم حضور أكبر للنساء ومشاركة فعلية في رسم السياسات واتخاذ القرارات، حيث إن الاطلاع على آليات تعزيز مشاركة النساء ضمن الانتخابات القادمة سيمكن من التعرف على مقدرة النساء على خوض الانتخابات في ضوء الواقع الحالي وبيان مدى دور مشاركة النساء وفعالية دورهم في النظام السياسي، مما يساهم في توسيع دور المرأة وزيادة نسبة مشاركتها في الانتخابات وبيان التحديات والصعوبات التي تحد من مشاركة النساء في العملية الانتخابية للنهوض بالواقع المُمَشِّح للمرأة نحو تعزيز وتمكين دورها السياسي في المجتمع.

النساء والانتخابات (تجربة النساء بالانتخابات التشريعية (1996-2006)

تمثل المرأة أكثر من نصف المجتمع، ورغم مشاركتها مع الرجل في بناء وتطوير المجتمع الفلسطيني، إلا أنها لم تحظى بالحد الأدنى من المشاركة في صناعة القرار الفلسطيني بل أكتفى وجودها في الأحزاب والتنظيمات السياسية كـ عضو دون الوصول إلى مراكز صنع القرار بما يعكس نسبة المرأة ونضالاتها.

مع أول انتخابات أجريت حظيت المرأة بحقها في الانتخاب والترشح حسب قانون الانتخابات التشريعية لعام 1996م المعد لهذه المشاركة لم تتناسب مع دور المرأة ونسبتها في المجتمع¹، حيث حصلت المرأة على 5 مقاعد من أصل 88 مقعد وهن: راوية الشوا، وجميلا صيدم، وحنان

¹ حكمت المصري، تجربة تمثيل المرأة في الانتخابات بين الماضي والمستقبل، (وكالة أمد، 2019)، في: <https://bit.ly/2YY2YKm>

عشراوي، وانتصار الوزير، ودلال سلامة.¹ أما الانتخابات الثانية لعا 2006، تم تعديل عدد مقاعد المجلس التشريعي لتصبح 132، وتم انتخاب 17 امرأة.

تضمن قانون الانتخابات الفلسطيني المعدل لعام 2021 باعتبار الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة. وقد كان النظام مختلط في انتخابات 2006 (القوائم، والدوائر). وقد تضمنت المادة (5) أحد أهم التعديلات الهامة، وهي بأن تتضمن "كل قائمة من القوائم الانتخابية حد أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن امرأة واحدة من بين كل من: 1. الأسماء الثلاثة الأولى. 2. كل أربعة أسماء تلي ذلك". مما يضمن تمثيلاً أعلى للمرأة في المجلس التشريعي المنتخب². بعد أن أصبحت فلسطين دائرة انتخابية واحدة، يتبادر إلى الذهن سؤال: كيف تشكل القوائم؟

كثيرون يعتقدون أن الحق في تشكيل القائمة يعود فقط للفصائل أو الأحزاب، وهنا أود التنويه بأنه يمكن بحسب القانون تشكيل القائمة الانتخابية من حزب أو ائتلاف أحزاب، أو مجموعة من الناخبين تتشكل لغرض الانتخابات على أن تستوفي شروط الترشح الواردة في المادة (45) من قانون الانتخابات، والتي تشترط في المرشح ضمن قوائم عضوية المجلس ما يلي:

1- أن يكون فلسطينياً.

2- أن يكون قد أتم الثامنة والعشرين عاماً من العمر أو أكثر في اليوم المحدد لإجراء الانتخابات³.

على مستوى مجلس الوزراء، فقد كانت المرأة تمثل في أغلب الوزارات، وكانت أعلى نسبة تمثيل على مستوى مجلس الوزراء هي 3 وزارات (سنة 2009م، 2014م)، ولم ترتفع نسبة تمثيلها بل بقيت على حالها في التشكيل الوزاري الحالي "حكومة محمد اشتية" والمكونة من 21 وزارة منها 3 سيدات وهن: "مي الكيلة" وزيرة الصحة الفلسطينية، و"آمال حمد" وزيرة المرأة، و"رلى معاينة" وزيرة السياحة والآثار⁴.

¹لجنة الانتخابات المركزية، <https://bit.ly/3pQAP3S>

²دلال عريقات، الانتخابات... تعديل القانون والمرسوم الرئاسي، (شبكة راية الإعلامية، 2021)، في:

<https://bit.ly/3aD6FuU>

³مكالمة هاتفية، دلال صائب عريقات، أستاذ مساعد في الجامعة العربية الأمريكية، الأحد، 2021/1/17م

⁴مركز التخطيط الفلسطيني، <https://bit.ly/2MydxkB>

واقع المرأة الفلسطينية في صنع القرار:

أصبحت عملية مشاركة المرأة في الحياة السياسية ضرورة لتحقيق أهداف النظام السياسي، بحيث لا يقتصر حق المشاركة على الرجال فقط. لذا فإن من أولى مقدمات الإيمان بمشاركة المرأة الفعلية الإقرار بأنها تتمتع بالمساواة التامة أمام القانون بدون أي تمييز.

على الرغم من ذلك مازالت المرأة تعيش تحت سيطرة الرجل خصوصاً فيما يتعلق بالتمثيل السياسي للأحزاب والتنظيمات الفلسطينية، فلم تحظى المرأة بمناصب قيادية في الصف الأول للأحزاب أو التنظيمات بشكل جدي. بل أصبح التنظيم أو الحزب له الدور الأساسي في إيصال المرأة إلى صناعة القرار، بعد أن أصبح النظام الانتخابي "نسبي".¹

بالإضافة إلى ذلك، لا تزال مشاركة النساء في مواقع صنع القرار محدودة مقارنة مع الرجال، حيث أظهرت البيانات أن 5% من أعضاء المجلس المركزي، و11% من أعضاء المجلس الوطني، و 14% من أعضاء مجلس الوزراء هن نساء، و 11% نسبة السفيرات الفاعلات في السلك الدبلوماسي، كما أن هناك امرأة واحدة تشغل منصب محافظ محافظة رام الله والبيرة من أصل 16 محافظ.²

أما بالنسبة للانتخابات المحلية تم للمرأة الأولى في محافظة جنين انتخاب امرأة لرئاسة المجلس القروي التي جرت في 25 حزيران/ يونيو عام 2019م حيث تم انتخاب الناشطة المجتمعية كفاية الزقروق³. وتبقى المحاولات قائمة لرفع نسبة مشاركة المرأة في صنع القرار الفلسطيني قائمة، حيث أعلن رئيس الوزراء محمد اشتية خلال اليوم الوطني للمرأة الفلسطينية بأنه "سيتم العمل على زيادة "الكوتا" النسائية في الانتخابات المقبلة لتكون أكثر من 30%، متمنياً الوصول إلى اتفاق وطني لكي تأخذ القوانين حَقَّها في النقاش تحت قبة البرلمان المنتخب"⁴.

في التعديل الأخير لقانون الانتخابات 2021م تم التعديل إلى النظام النسبي الكامل، وشملت زيادة "كوته" المرأة لتصبح 26% بدلاً من 20% وترتيب ذلك في قوائم الترشيح.⁵ حيث إن التعديل

¹مرجع سابق، حكمت المصري.

²الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، <https://bit.ly/3cOB8ZI>

³رشا أبو جلال، للمرة الأولى... انتخاب امرأة لرئاسة مجلس محلي في محافظة جنين، (المنتور، 2019)،

في: <https://bit.ly/3cB266h>

⁴اشتية: الانتخابات القادمة سنعمل على زيادة الكوتا النسائية، (غزة، وكالة صفا الإخبارية، 2020)، في:

<https://bit.ly/39JnnJu>

⁵ قانون الانتخابات العامة، (موقع لجنة الانتخابات المركزية)، في: <https://bit.ly/3cvZve2>

الجديد حسن من كوته المرأة بأن ألزم القوائم المرشحة بوضع امرأة ضمن كل 4 أسماء بدل 5 أسماء وفق القوانين السابقة وعليه ارتفعت حصة المرأة ضمن قائمة (67) مرشح إلى (14) بدل من (11) امرأة سابقاً.¹

تبقى هذه التصريحات، والقرارات، وحتى القوانين بحاجة إلى ترجمة فعلية على أرض الواقع، ولعل الانتخابات الفلسطينية العامة المقبلة ستحدد، أولاً، قدرة صانع القرار من زيادة مشاركة المرأة، ثانياً، إرادة المرأة نفسها في المشاركة بقوة في الانتخابات الفلسطينية.

المعوقات التي تحد من مشاركة النساء:

العائق القانوني: لا بد من إقرار قانون الكوتا 30% والتي تعزز من موادها السابعة والثامنة إذن يجب على النساء المطالبة بحقوقهم القانونية ولضمان ترشيحهم وتمثيل نسبهم بالانتخابات الفلسطينية القادمة، لا توجد مشكلة في مساهمة المرأة كناخبة حيث أن نسبة مشاركة المرأة تقريباً تتساوى مع نسبة مشاركة الرجل أما مشاركتها كمرشحة إشكالية. ولكي نرفع من نسبة النساء في الترشيح وهذا الذي يستدعي من الأحزاب الفلسطينية أن ترفع نسبة ترشيحها بالقوائم سواء ترشيحها بشكل حزبي أو غير حزبي.²

قبلت المرأة الفلسطينية كما قبلت كثير من النساء في الوطن العربي بالعموم والمجتمع الفلسطيني بالخصوص أن تكون رقم 3 ورقم 20 في التنظيمات والأحزاب السياسية لأن الذي أسس التنظيماتهم رجال قاعدة فكرها وثقافتها ذكورية، لا يوجد أي امرأة أو تجربة على الصعيد الفلسطيني لتأسيس أو حزباً وتنظيم نسوي قاعدته من النساء ولكن على صعيد المجتمعات الأخرى يوجد تنظيمات سياسية قاعدتها نسوية.³

العائق السياسي: غياب الدور النسوي فقد شهد المجتمع الفلسطيني مراراً وتكراراً استبعاد وإقصاء الدور النسائي، لذلك ما زالت المرأة الفلسطينية تعاني معاناة كبيرة في المعوقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي تمنع وتحد من مشاركتها الفاعلة في المجتمع كما وأن المؤسسات النسوية أثبتت نفسها في انتخابات 1996 وكانت تعمل ويوجد دعم وحاولت ولكن للأسف الشديد

¹مكالمة هاتفية، محمد التلواني، محامي، الأربعاء، 2021/1/13م.

²مكالمة هاتفية، عزة قاسم، ناشطة مجتمعية ومدربة، السبت 2021/1/2م

³مقابلة شخصية، شيرين الضاني، أكاديمية في جامعة الأزهر، الثلاثاء، 2021/1/12م

الناتج لم تتجح أي امرأة وفي انتخابات 2006 أظهرت ترشيح المرأة ولم تغز إلا النساء على المستوى الحزبي أما المستقلين لم ينجح منهم أحد¹.

عدم أخذ الأحزاب السياسية وجودها في عين الاعتبار في المراكز الأولى في القوائم وبالتالي يجب أن يكون توزيعها بالقوائم بالترتيب مع الرجل كي يتيح لها أكبر مشاركة ممكنة، وأيضًا لم يكن هناك فرصة لإيجاد قيادة نسائية جديدة تستطيع أن ترتقي أو تصل لمرحلة أن تمثل المجتمع.

الآليات المتاحة من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات القادمة

هناك ضرورة لتعزيز الآليات من أجل ضمان مشاركة فعالة للنساء في الانتخابات والمشاركة في صنع القرار والتمثيل السياسي والدبلوماسي وأيضًا يجب تمكين المرأة قانونيًا واجتماعيًا وسياسيًا من أجل تفعيل أدوارها في المجتمع.

أثبتت التجربة السياسية الفلسطينية مرارًا وتكرارًا استبعاد وإقصاء مقصود للنساء ضمن كافة المستويات، حيث إن المشكلة تتمثل في غياب إرادة سياسية تُعني بإشراك هذه القيادات في الانتخابات، وأيضًا لا يمكن التعويل على إرادة القيادة النسوية دون وجود إرادة مجتمعية تسعى لإشراك الجميع في الانتخابات، والقيادات النسوية تقاقل من أجل الحصول على أدوارها السياسية ولكن في ظل هذا النضال تقاقل دومًا بحائظ كبير من المعوقات الاجتماعية والاقتصادية السياسية التي تمنع وتحد مشاركتها الفاعلة، حيث أن هناك خطة وطنية لتوطين القرار 1325 ولكن حتى أعمال هذه الخطة يتطلب دعمًا مجتمعيًا وسياسيًا لا يمكن للحركة النسوية أن تجني ثمار هذا القرار وتحصل على حقوقها بمعزل عن هذا الدعم².

حسب قانون الانتخابات الفلسطيني فإن النسبة (20-30%) والتغيير في النسبة يعطى الأمر من المجلس التشريعي هو صناع القرار من يستطيعون تغيير القانون، وهذا يستدعي الضغط الشعبي لتحقيق ذلك، وهذا أيضًا غير كافٍ في المرحلة الحالية.

رفع نسبة مشاركة النساء في الانتخابات هذا الأمر يستدعي من الأحزاب أن ترفع نسبة ترشيحها بالقوائم سواء ترشيحها حزبي أو غير حزبي، حيث إن مشاركتها كمرشحة إشكالية لأن حسب النظام الموجود النساء الذين فازوا كانت مرشحات عبر القوائم للأحزاب فقط، فإنه يجب الضغط

¹مرجع سابق، عزة قاسم.

²مقابلة، هبة الدنف، محامية ومدربة، الثلاثاء، 2021/1/5م

على أصحاب القرار الذين يقرروا ترشيح القوائم، حيث أن الانتخابات لدينا حزبية تعتمد على النظام النسبي.

تتمثل الحاجة في رفع الوعي الشعبي وأن يدرك المجتمع حاجة النساء للمشاركة في صنع القرار، والضغط الشعبي هو إقناع الأحزاب لرفع نسبة النساء في القوائم، حيث أن من الضروري من أجل تمكين النساء ورفع النسبة في القوائم عدم الالتزام بالكووتا وأن يكون هناك أحزاب رائدة تضع نسبة أعلى من القانون، وهذا مطلب يجب أن تتبناه الأحزاب التي تدعم حقوق الإنسان وحقوق المرأة.¹

يجب تعزيز دور ومشاركة المرأة في الأحزاب السياسية وتعزيز تواجدها في الصفوف الأولى (مراكز صنع القرار في الأحزاب) حتى تكون مؤثرة وفاعلة، وحتى تعزيز مشاركة النساء الأخريات داخل الأحزاب السياسية وتساهم في صناعة قيادات نسائية أو دعمها ومساندتها للوصول لمراكز صنع القرار للفوز في الانتخابات القادمة، والخطوة الأولى هي تعزيز مشاركتها في الأحزاب السياسية. أما الخطوة الثانية هي تعزيز تواجد ومشاركة النساء في النقابات، لتكون حاضرة داخل الهيئات والأجسام الإدارية وانتخابها لتترأس قيادة النقابات، ولتكون المرأة متواجدة في الحيز العام.

المؤسسات والمراكز النسوية باتت نمطية ولا توجد عملية تنمية مستدامة من أجل أن تؤتي ثمارها الصحيحة والسليمة يجب أن تهتم بتصميم برامج تدريبية توعوية للعمل على الرجال المناصرين لطرف النساء والمعارضين محاولة استمالتهم للاصطفاف نحو حقوق النساء ودعمهن، لأن الانتصار في هذه القضايا مرحلي ومؤقت ومرتبطة بتمويل المشاريع، ومحدودية العمل مع الجميع (الجزء الآخر من المجتمع وهم الرجال).²

تعزيز دور المرأة يتطلب جهد نسوي ذاتي لأهمية دورها، والبدء بخطوات عملية حقيقية ضمن برامج ضغط من أجل تغيير تلك النسب والحصول على تمثيل حقيقي للمرأة في المجتمع تتساوى مع دورها المجتمعي.

¹مرجع سابق، عزة قاسم

²مقابلة، سامية الغصين، أستاذة القانون الدولي في جامعة غزة، السبت 2021/1/2م

وقد توصلت الورقة إلى النتائج والتوصيات التالية:

- 1- رغم مشاركة النساء في الانتخابات التشريعية في 1996 و2006، إلا أنها مازالت تعاني من مشكلة التمثيل الكامل والحقيقي لها، وخاصة في ظل عدم وضوح رؤية المؤسسة السياسية الرسمية الفلسطينية.
- 2- على الرغم من تبني معظم الأحزاب والفصائل أفكارًا إيجابية حول وضعية المرأة الفلسطينية، إلا أن وضع النساء في الأحزاب لم يرتق للمستوى المطلوب، والمؤهل لخوض الانتخابات ورفع نسبة مشاركة المرأة. وهذا يتطلب من الأحزاب العمل على زيادة نسبة مشاركة المرأة في أماكن صنع القرار.
- 3- العمل على زيادة نسبة مشاركة المرأة في أماكن صنع القرار من خلال عقد ورش عملية لتعزز المفهوم العام للانتخابات، ونشر الوعي والثقافة بين الجماهير الفلسطينية بأهمية دور المرأة وتواجدها في أماكن صنع القرار كالمجلس التشريعي وأيضاً دعوة المؤسسات الحكومية والأهلية للنظر إلى كما تنظر للرجل.

المراجع:

1. حكمت المصري، تجربة تمثيل المرأة في الانتخابات بين الماضي والمستقبل، (وكالة أمد، 2019)، في: <https://bit.ly/2YY2YKm>
2. لجنة الانتخابات المركزية، <https://bit.ly/3pQAP3S>
3. دلال عريقات، الانتخابات... تعديل القانون والمرسوم الرئاسي، (شبكة راية الإعلامية، 2021)، في: <https://bit.ly/3aD6Fuu>
4. مكالمه هاتفية، دلال صائب عريقات، أستاذ مساعد في الجامعة العربية الأمريكية، الأحد، 2021/1/17م
5. مركز التخطيط الفلسطيني، <https://bit.ly/2MydxkB>
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، <https://bit.ly/3cOB8ZI>
7. رشا أبو جلال، للمرة الأولى... انتخاب امرأة لرئاسة مجلس محلي في محافظة جنين، (المنتور، 2019)، في: <https://bit.ly/3cB266h>
8. اشثية: الانتخابات القادمة سنعمل على زيادة الكوتا النسائية، (غزة، وكالة صفا الإخبارية، 2020)، في: <https://bit.ly/39JnnJu>
9. قانون الانتخابات العامة، (موقع لجنة الانتخابات المركزية)، في: <https://bit.ly/3cvZve2>
10. مكالمه هاتفية، محمد التلاني، محامي، الأربعاء، 2021/1/13م.
11. مكالمه هاتفية، عزة قاسم، ناشطة مجتمعية ومدربة، السبت 2021/1/2م

12. مقابلة شخصية، شيرين الضاني، أكاديمية في جامعة الأزهر، الثلاثاء، 2021/1/12
13. مقابلة، هبة الدنف، محامية ومدرية، الثلاثاء، 2021/1/5م
14. مقابلة، سامية الغصين، أستاذة القانون الدولي في جامعة غزة، السبت 2021/1/2م

مراعاة المصلحة الفضلى للطفل في تحديد سن الحضانة في قانون الأحوال الشخصية ياسمين الدريملي

مقدمة:

أمام عدة محاولات قامت بها تحركات نسائية لتحسين حقوق النساء والأطفال وتكريس المساواة الكاملة بين الجنسين في قطاع غزة، يشهد اتجاه أخير لمع بشكل خاص في الضغط على صناع القرار بتعديل سن الحضانة ومراعاة المصلحة الفضلى للطفل في قانون الأحوال الشخصية نظرا لأن قضية حضانة الأم لصغارها من أكثر القضايا الهامة في ظل تزايد أعداد الطلاق.

لذا من الضروري وضع الطفل كأساس معادلة الحضانة بما يشكل دعما للمطالبة بإصلاح قوانين الأحوال الشخصية على أن تراعي مصلحة الطفل الفضلى وأن لا يتم تحديد حضانة الطفل وفقا للمعيار العمري، فرفع سن حضانة الأم لصغارها من القضايا الحساسة التي تشترك فيها عوامل حقوقية وإنسانية وقواعد فقهية تنسب للشرعية الإسلامية.

ينظم الحضانة في قطاع غزة عدد من القوانين المطبقة أمام المحاكم الشرعية، ويقع على الطفل والأم بعض الآثار السلبية، وهذا الأمر يعزز التساؤل حول مدى مراعاة قانون الأحوال الشخصية مصلحة الأم وطفلها فيما يتعلق بسن الحضانة؟

في ذات السياق، ناقشت ورقة محمد أبو هاشم بعنوان "رفع سن الحضانة مصلحة للطفل" وأكدت أن القوانين المطبقة حاليا بما يخص سن الحضانة يترتب عليها لأثار الاجتماعية والنفسية لفصل الطفل، حيث توصل إلى عدة عقبات قد تواجه المرأة عقبات اقتصادية واجتماعية وثقافية في حضانة صغارها، مما قد يسبب حرمان المرأة من حقها في الحضانة. هذه العقبات قد تحرم الطفل من التمتع بحضانة أمه، حيث قد تضطرها هذه العقبات للتنازل عن الحضانة. كما قد تؤدي إلى إخضاع الطفل لظروف اقتصادية ونفسية صعبة، لا تحقق معها مصلحته الفضلى المرجوة من الحضانة¹.

حضانة الطفل في القوانين الفلسطينية

¹ محمد أبو هاشم. رفع سن الحضانة مصلحة للطفل: تقدير موقف، (جمعية عانشة لحماية المرأة والطفل، 2017)، في: <https://bit.ly/3aikKx7>

نص القانون الفلسطيني في المادة (118) من قانون العائلة لقانون الأحوال الشخصية للقاضي أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى تسع والصغيرة بعد تسع إلى إحدى عشر سنة إذا تبين أن مصلحتها تقتضي بذلك¹.

تقول المحامية هنادي عكيلا في مركز شؤون المرأة فيما يتعلق بسن الحضانة المقرر في الأحوال الشخصية المطبق في قطاع غزة والموجود في قانون الأحوال الشخصية وتعديله في قانون حقوق العائلة الصادر زمن الإدارة المصرية، بكل تأكيد بين أن هناك سلطة تقديرية للقاضي التي يقوم من خلالها رفع سن حضانة الصغار من سن 7 إلى 9 أعوام فقط والإناث الصغار من سن 9 إلى إحدى عشر سنة فقط².

تؤكد أن هذا العمر غير كافٍ لأي طفل لنموه لحاجته لخدمة النساء كما يسميه القانون بأن الطفل بحاجة لخدمة من النساء وهي ليست فقط خدمة نحن لدينا تعليق على هذا المصطلح فيما يتعلق بما يذكره القانون هذه الخدمة تشمل مصلحة نفسية وتربوية واجتماعية للطفل خدمة بكافة الأشكال باعتبار أن الأول والأخير من يتعلق به الطفل هي الأم لذلك هذا العمر غير كافٍ وخاصة عندما نتحدث عن الإناث (الحالة الفسيولوجية) الطبيعة الجسدية تحتاج أن يكون لدى أمهاتهن أقرب من أن يكون الآباء أو الحاضنة أخرى غير الأم تكون الفتاة في سن البلوغ أو اقتربت منه، وفي حاجة ماسة إلى أمها³.

تحدث محمد التلباني باحث قانوني حول القوانين الفلسطينية وخصوصا المرتبطة بتنظيم الأسرة والتي يرجع تنظيمها إلى الدولة العثمانية دون تجديد هذه القوانين وربطها بالمعايير المرتبطة بالمصلحة الفضلى للطفل والمرأة، معتبرا أن من الأهمية اليوم الحديث إدماج هذه المعايير ضمن القوانين الفلسطينية وتعديل القانون بما يضمن ذلك⁴.

من جانبه شدد على أهمية رفع سن حضانة الطفل لما له مصلحة فضلي للطفل، وعدم استغناء الطفل لأمه في جميع الأحوال، فلا يمكن حرمانه من حضن أمه في سن مبكر حيث أكد إنه لا يوجد نص ثابت بالقران والسنة يقتضى ذلك، كما تحدث عن أهمية التوعية القانونية المتعلقة بأثر قصور القوانين المعمول بها على حقوق الفئات المهمشة من النساء المطلقات والأرامل وكذلك

¹ شيرين خليفة، حضانة الأطفال،، سيف على رقاب الأمهات، (شبكة نوى، 8 ابريل 2018)، في: <https://bit.ly/3tdQagU>

² مقابلة شخصية، هنادي عكيلا، محامية بمركز شؤون المرأة، (غزة، 11 يناير 2021).

³ المرجع السابق.

⁴ مقابلة شخصية، محمد التلباني، باحث قانوني، (غزة، 4 فبراير 2021).

محور التوعية المجتمعية المتعلق بالمساهمة في تغيير النظرة النمطية والعادات المجتمعية المحفزة لزيادة العنف بحق المرأة.

الحضانة والشرعية الإسلامية

لقد وضع الإسلام أحكاماً لحالات الانفصال، منها الحضانة، وهي حق من حقوق الأم، لأنه من المعلوم أن الأم لديها تجاه ابنها أو ابنتها قدر من الحنان والرحمة تجعلها تصبر على التربية وتتأذى بالصبر، أما الأب ليس لديه هذه الطاقة على الإطلاق؛ لأن له دوراً آخر نحو الصغير، وهو التثقيف والتربية والتهديب، لذلك فدور الحضانة لا يمكن أن يقوم به الرجل حتى لو ماتت الأم، سيضطر أن يأتي بمن يرعاه. لذلك، الشرع أقر بأن الصغير لأمه، بسبب هذه الطبيعة¹. أولاً، رأى الشرع: لا يوجد نص ثابت سواء في القرآن الكريم أو السنة النبوية يحدد السن الذي تنتهي عنده حضانة الأم لوليدها كما أن سن الحضانة يجب أن يرتبط بمصلحة الصغير والمصلحة قد تختلف من عصر إلى آخر فكل ما صدر من آراء حول هذا الشأن هي اجتهادات من الفقهاء².

ثانياً، اجمع الفقهاء على أن الحضانة في أصل الشريعة الإسلامية هي ولاية للتربية غايتها الاهتمام بالصغير وضمان رعايته والقيام على شئونه في الفترة الأولى من حياته التي لا يستغنى فيها عن عناية النساء ممن لهم الحق في تربيته، والأصل فيها هو مصلحة الصغير وهي تتحقق بان تظمه الحاضنة إلى جناحها باعتبارها أحفظ عليه وأحرص على توجيهه وأقدر على صيانته ولأن انتزاعه منها طفلاً - وهي أشفق عليه وأوفر صبراً مضرة به في هذه الفترة الدقيقة من حياته التي لا يستقل فيها بأموره، و الشريعة الإسلامية في مبادئها المقطوع بثبوتها ودلائلها لا تقدم على الأم أحداً في شأن الحضانة ما لم تتزوج³، وكان قد أكد المجلس الأعلى للقضاء الشرعي في قطاع غزة بأهمية رفع سن حضانة الأم لأبنائها الذكور والإناث حتى سن 15 سنة وهو قيد الدراسة من قبل المجلس التشريعي للإنجاز في قطاع غزة.

تحدث حسن الجوجو رئيس المجلس الأعلى للقضاء بغزة خلال لقاء نظمته مركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة موافقته وتأييده لرفع سن حضانة الأمهات للأولاد حتى 15

¹ بوابة الأزهر، الشرع حينما أعطى الأم حق الحضانة فهو لا يجاملها ولا يجوز على حق الرجل، (مجلة بوابة الأزهر، نوفمبر 2017)، في: <https://bit.ly/3acsvEE>.

² المرجع السابق.

³ المرجع السابق.

سنة ومن ثم يتم تخييرهن من قبل القاضي مع من يقيمون (الأب أم الأم) وذلك وفقا لمصلحة الطفل¹.

حاجة الطفل للأمومة

عقبت سمر قويدر أخصائية نفسية في مركز حياة تعلق الطفل بأمه شيء طبيعي ومألوف، باعتبار أن الأم مصدر الأمان لهذا الطفل لنرى الكثير من الأطفال المنفصلين عن الأم يترتب عليهم آثار كثيرة بسبب الضغوطات الذي يتعرض لها الطفل منه الحزن والكآبة وغضب ومشاعر بالوحدة والعزلة والخوف من المدرسة، حيث نلاحظ نحن في مركز حياة من الحالات التي تأتي لنا أن الطرف الآخر يقوم بشحن الطفل على الأم باستخدام عدة عبارات مثل "أمك السبب" أو "أمك الذي تركتك" حيث يصبح لدي الطفل الحقد والكره للطرف الآخر وهذا يؤثر على علاقاته المستقبلية، ويتعرض الطفل لعملية تربية سيئة في حال كان الأب متزوج بغير الأم حيث لا يوجد انتباه جيد لاحتياجات الطفل الأولية أو إشباع الأمان النفسي "عدم شعور الطفل في الأمان" كذلك انعدام الثقة بالنفس بسبب تعرضه لفرض شروط وقيود عليه من قبل الطرف الآخر نلاحظ الطفل في وضع غير مستقر والأكثر خطورة عندما يعيش الأخوة بعضهم مع احد الوالدين والآخر مع الطرف الآخر هنا يحدث تشتت لديهم².

التأثير المادي على مستوى المعيشة: في حال فصل الأب عن الأم وخاصة إن كانت الأم ليس لديها أي دخل أو ليس لديها عمل ذلك يسبب اختلاف مقدار وقيمة الدخل الذي كان يقدمه الأب للأسرة، بحيث قد يعجز أحدهما عن توفير احتياجات الأطفال وتحقيق رغباتهم لوحده، وهنا يجب التنويه لضرورة تعاون المحاكم مع توفير النفقة للأطفال والتي لا تراعي المصلحة الفضلى للطفل بأن يبقى في نفس المستوى الاقتصادي والاجتماعي الذي كان يعيش فيه في كنف أبيه أو أثناء وجوده في حضانه أمه.

التأثير على المستوى التعليمي والأكاديمي: قد ينتج عن التغيرات الحياتية تدني المستوى التعليمي والأكاديمي للأطفال، وهو أمر يختلف من طفل لآخر، لكنه يعود لعدة أسباب منها شعور الأطفال بالارتباك والتشويش والإجهاد العقلي، وعدم القدرة على التركيز في الدراسة بشكل جيد بسبب التغيرات الديناميكية والمشاعر السلبية التي قد ترافق قرار الانفصال للأبوين وعدم تأقلم الأطفال

¹ قرار رفع سن حضانه الأمهات لأبنائهن حتى سن 15 سنة قيد الدراسة من قبل المجلس التشريعي للإنجاز في قطاع غزة، (مركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة، 13 أكتوبر 2020)،

في: <https://bit.ly/3ovh28l>

² مقابلة شخصية، سمر قويدر، أخصائية نفسية في مركز حياة، (غزة، 12 يناير 2021).

مع المدارس، وأماكن السكن والأحياء الجديدة، والأصدقاء والمعارف الجدد مما يعيق رغبتهم في التعلم أو الذهاب للمدرسة.

الأمهات بين الحرمان والمعاناة

الأسباب للمطالبة برفع سن الحضانة ليست مجرد أمومة أو عواطف في الشرع والقانون، المتعارف عليه في مجتمعنا لا يوجد أرحم على الطفل من أمه. " هبة حسين" أم لثلاثة أطفال تتحدث عن غدر زوجها، لم أكن متوقعة في يوم من الأيام أن الخلافات التي بيني وبين طليقي تصل للأولاد كنت مطمئنة من هذا الجانب فهو كان أب حنون لكني استغربت بأنه استخدم الأولاد كطعنة ظهر حرمني أن أراهم وتزوج، وأصبحت قلقة جدا من زوجة الأب، لم أقف مربوطه الأيدي طالبت بمشاهدتهم والمحكمة حكمت أن أراهم يومين بشهر فقط وهذا اتفاق غير عادل أنا لست امرأة غريبة أنا أم الأطفال، كانت الاتفاقية مشاهدتهم كل أسبوعين من الخميس عصرا للجمعة عصرا خلال هذه الفترة الأطفال يظهر عليهم التغير نتيجة غسيل الدماغ وتحريضهم ضدي حملات التشويه الذي يتعرض لها الأولاد من قبل أهل طليقي "أنا تركتهم" "أنا ما بسأل فيهم" وعن المشاهدة حتى هذه اللحظة أطلب بتعديل هذه الاتفاقية عند مكتب الإرشاد الأسرى أتمنى أن نصل لحل عادل لقضيتنا لأنني أهمهم أحن عليهم من والدهم وزوجة الأب¹.

"سواء لبد" تروى لنا قصتها المؤلمة تقول: "لدي ثلاثة أطفال آية، رامي، لانا، فمنذ خروجي من منزل والدهم لم أتركهم لحظة واحدة ولكن للأسف بعد فترة قصيرة ما يقارب شهر خطف طليقي أبنائي آية ورامي لحظة نزولهم من السيارة للدخول للمدرسة، بعد ذهاب أطفالي للمدرسة بساعتين اتصلت المرشدة التربوية تسألني عنهم كانت فترة امتحانات كان سؤالها صدمة لي.. اتصلت على السائق وأخبرني أنه أوصلهم لباب المدرسة سألت هنا وهناك بالمدرسة وأصدقائهم فأخبرني طالب تفاصيل ما حدث، كل الشكوك كانت اتجاه طليقي مع العلم انه في يوم من الأيام كتب لي ورقة تنازل عن أطفالنا ولكنها ليست رسمية، اتصلت عليه عدة مرات وأرسلت له رسائل ولكن لم يُجب ذهبت لمركز الشرطة، كان الرد عليا صاعقة عندما أخبرني الضابط لا أستطيع مساعدتك فلا يوجد معك حجة حضانة لهم ولكن سأعرف لك أن كانوا موجودين عنده تم الاتصال عليه من مركز الشرطة وتأكدنا وجودهم عنده، من هنا بدأت معاناتي في المحاكم ذهبت للمحكمة وكان الرد لا يمكن في يوم وليلة اخذ حكم بحضانة أطفالي ويمكن أن يمتد ذلك لأشهر أو سنين، بعد خطفهم بأسبوع طفلي ذات السبع سنوات وطفلي ذا الست سنوات هربوا من منزل والدهم من معسكر

¹ مقابلة هاتفية، هبة حسين، مطلقة، (غزة، 9 يناير 2020).

الشاطئ إلى منطقة السودانية مشياً على الأقدام بدون حذاء ولا ملابس شتوية، كان الجو شديد البرودة وصلوا بيت أهلي والدم ينزل من أقدامهم، الصدمة كانت لي قوية عند رؤيتهم ولكن حمدت الله كثيراً أنهم وصلوا بخير وتفاعلت باتصال من مركز الشرطة حيث اتهمني طليقي بختفهم من داخل منزله طلب مني الضابط الحضور للمركز ورفضت الذهاب أرسلت رسالة لطليقي أن المحاكم التي تفصل بيننا ولن أتنازل، أخذت حكم بحضانتهم وحكم نفقة لي ولهم بعد ما يقارب من تاريخ رفع القضية بسنة أو أكثر حاول هو ومحاميه أن يسقط النفقة والحضانة ولكن بدون جدوى أراد مشاهدتهم حيث حصل على حكم استضافة ولكن الغدر من طباعه أخذ الأطفال الثلاثة واختفى بهم ما يقارب عشرين يوماً¹.

وفيما يعرفه المجتمع عن زوجة الأب من النادر أن تمثل بديلاً لأم الطفل حيث رصدت عدد من حالات القتل أو التعذيب التي مارسها زوجات لأب ضد أولاد الزوج في حال غيابه عن البيت أثناء عمله وهذه الحالات وإن كانت نادرة نسبياً إلا إنها تعبر عن حالة متطرفة عن زوجة الأب. سنة 2020 كانت شاهدة على حالات القتل التي حدثت، منها جريمة القتل البشعة التي وقعت يوم الخميس 9 يوليو 2020 والتي راحت ضحيتها الطفلة (أمال أحمد الجمال) البالغة من العمر 9 سنوات على يد والدها بعد أن تعرضت للضرب المبرح.

تجدر الإشارة أن الطفلة وأختها وأخيها يتعرضون للضرب المبرح على يد والدهما لمنعهما من المطالبة بمشاهدة والدتهما المطلقة، وقد سبق أن تكررت جريمة الضرب والتعذيب من قبل والدهما، وسبق أن قامت إحدى الطفلتين بالشكوى لمركز الشرطة بسبب العنف الذي وقع عليها من والدها².

مصلحة الطفل الفضلى بين الحاجة والضرورة

من خلال ما سبق عن أهمية تفعيل وتقديم مصلحة الطفل عند إقرار الحضانة في المحكمة أمام القانون فإن المصلحة الفضلى للطفل والطفلة هي أن تكون تحت رعاية وكفالة وتربية الطرف الآخر الأقر على حضانتهم ورعايتهم وغالباً ما تكون الأم، والأخص بالضرورة حماية حق الأم المطلقة الذي منعت نفسها عن الزواج في سبيل تربية أبنائها.

هناك حملات ضغط من المؤسسات النسوية لجهات صناع القرار في موضوع مصلحة الطفل الفضلى ورفع سن الحضانة نظراً لتمسك واستمرارية النساء بمطالبة عادلة لقضيتهم نتيجة العنف الذي تتعرض له النساء والأطفال والمراهقين معاً باستخدام الأطفال كوسيلة انتقام من طرف الزوج.

¹ مقابلة هاتفية، سناء ليد، مطلقة، (غزة، 10 يناير 2020).

² مركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة يدين وبشدة جريمة قتل الطفلة أمال الجمال في مدينة غزة، (مركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة، 13 أكتوبر 2020)، في

<https://bit.ly/3aiTAX5>:

وموافقة مبدئية ووعود لتقديم مصلحة الطفل الفضلى ورفع سن الحضانة مع رئيس مجلس الأعلى للقضاء الشرعي الجوجو حيث يجب الاتفاق على تحديد سن الطفولة وتحديد في كافة القوانين وإصلاح القانون المعمول على حقوق الفئات المهمشة من النساء خاصة المطلقات.

استخلاصات:

أولاً، يرتب نظام الحضانة الحالي أثار سلبية اجتماعية ونفسية خطيرة على الأطفال نتيجة فصل الطفل عن الأم، في ضوء القوانين والأحكام الحالية. ي

مما يوضح ضرورة رفع سن حضانة الطفل لـ 15 سنة لما له مصلحة فضلى للطفل والأم. ثانياً، يوجد تمييزاً سلبياً واضح ضد المرأة فيما يتعلق بالحضانة فمثلاً يسقط القانون حق الأم في الحضانة بمجرد الزواج من غير محرم للصغير، وبالمقابل لا يسقط حق الزوج في الحضانة إذا تزوج بأخرى.

وهذا يتطلب من السلطة الفلسطينية ملائمة القوانين لما جاء في اتفاقية سيداو التي نصت على القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة

ثالثاً، قد يستخدم الزوج الأولاد كوسيلة انتقام ضد الأم بحرمانها من أطفالها ويستخدم أسلوب الضغط عليها بعدم دفع النفقة للأولاد ويسبب هذا عبء اقتصادي على الأم.

وهذا يتطلب من القضاء محاسبة الزوج بدفع غرامة أو الحبس، عندما يرفض تطبيق القوانين المتعلقة بالاستضافة والحق بالنفقة.

قائمة المراجع:

أولاً: المقابلات:

- 1-مقابلة شخصية ، سمر قويدر، أخصائية نفسية في مركز حياة، (غزة، 12 يناير 2021).
- 2-مقابلة شخصية، سماح أبو عاصي، مطلقة، (غزة، 15 يناير 2021).
- 3- مقابلة هاتفية، سناء لبد، مطلقة، (غزة، 10 يناير 2020).
- 4- مقابلة هاتفية، هبة حسين، مطلقة، (غزة، 9 يناير 2020).
- 5- مقابلة شخصية، هنادي عكيلى، محامية بمركز شؤون المرأة، (غزة، 11 يناير 2021).
- 6- مقابلة شخصية، محمد التلواني، باحث قانوني، (غزة، 4 فبراير 2021)

ثانياً: القوانين والقرارات :

- 1-قانون الأحوال الشخصية لسنة 1976.
- 2-قانون حقوق العائلة لسنة 1954.
- 3-اتفاقية انهاء كافة اشكال التمييز ضد المرأة سيداو 1979.
- 4-اتفاقية حقوق الطفل 1989.
- 5-قرار رفع سن حضانة الأمهات لأبنائهن حتى سن 15 سنة قيد الدراسة من قبل المجلس التشريعي للإنجاز في قطاع غزة، (مركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة، 13 أكتوبر 2020)،

في: <https://bit.ly/3ovh28l>

ثالثاً: أوراق بحثية:

- 1-محمد أبو هاشم. رفع سن الحضانة مصلحة للطفل: تقدير موقف، (جمعية عائشة لحماية المرأة والطفل، 2017)، في: <https://bit.ly/3aikKx7>

رابعاً: الصحف والجرائد:

- 1-مدير بوابة الأزهر ، الشرع حينما أعطى الأم حق الحضانة فهو لا يجاملها ولا يجور على حق الرجل، (مجلة بوابة الأزهر، 3 نوفمبر 2017)، في: <https://bit.ly/3acsvEE>.
- 2-شيرين خليفة، حضانة الأطفال،، سيف على رقاب الأمهات، (شبكة نوى، 8 أبريل 2018)، في:

<https://bit.ly/3tdQagU>

خامساً: المنشورات الإلكترونية:

- 1- مركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة يدين وبشدة جريمة قتل الطفلة أمال الجمالي في مدينة غزة، (مركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة، 13 أكتوبر 2020)، في

<https://bit.ly/3aiTAX5>:

دور لجان الإرشاد والتوجيه النسوية "إسناد" في مساندة لجان الطوارئ المحلية في مواجهة جائحة كورونا في المحافظات الشمالية في فلسطين

دينا وليد إسماعيل، نشوى أحمد رزق

مقدمة:

جاءت فكرة الورقة البحثية للباحثتين من أجل إظهار دور المرأة الفلسطينية في ظل جائحة كورونا، حيث وجدت الباحثتان لجان الإرشاد والتوجيه "إسناد" كتطبيق عملي على أرض الواقع لدور المرأة في لجان الطوارئ التي شكلت لمواجهة جائحة كورونا.

تشكلت لجان التوجيه والإرشاد "إسناد" في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية في المحافظات الشمالية بعد إعلان حالة الطوارئ في فلسطين؛ على أثر تفشي فيروس كورونا (Covid19)، حيث ارتأت وزارة شؤون المرأة ضرورة الحاجة لإدماج النساء في المجتمع ومشاركتهم في لجان الطوارئ، وخاصة أنها لاحظت أن هذه اللجان التي تم تشكيلها لمؤازرة الحكومة تفتقر للعنصر النسوي، فبادرت للتواصل مع وزارة الحكم المحلي بهذا الشأن.

على أثرها كان هنالك قرار بتاريخ 25 آذار 2020 من وزارة الحكم المحلي بضرورة إدماج العنصر النسوي في لجان الطوارئ، وفي تاريخ 15 أبريل/ نيسان 2020م، صدر قرار 1 وزير الحكم المحلي بناءً على طلب رسمي وزارة شؤون المرأة بتشكيل لجان إسناد؛ بهدف مؤازرة الحكومة في مواجهة جائحة كورونا، حيث كان هناك العديد من الفتيات والنساء اللواتي يقدمن خدماتهن للمجتمع وينفذن أنشطة بشكل منفرد وغير منظم، ومن هذا المنطلق جاءت الحاجة لضرورة تمثيل النساء في هذه اللجان، وهي لجان دائمة، تتكون من الكفاءات النسوية لتقديم خدمات الإرشاد الصحي والاجتماعي والإغاثة والتوجيه، وتلبية الحاجات المختلفة للنساء والأطفال وكبار السن وذوي/ات الإعاقة.

بحسب وزارة شؤون المرأة، بلغ عدد اللجان حتى الآن 300 لجنة بمتوسط 2000 عضوه موزعات على 11 محافظة في أنحاء الوطن، وتسعى وزارة شؤون المرأة إلى زيادة عدد اللجان. ومن

¹ مرفق قرار وزير الحكم المحلي قرار رقم 1953 الصادر بتاريخ 14-5-2020

الجدير بالذكر أن محافظة القدس يوجد بها 25 لجنة محلية بالرغم من وضعها الخاص كونها عاصمة فلسطين.

جاءت هذه اللجان لإدماج النساء في المجتمع وخلق جيل واعي قادر على تحمل زمام المبادرة، جيل يتمتع بإمكانيات وقدرات عالية، جيل قادر على التغيير وبهذا تكون وزارة شؤون المرأة قد شكلت لها قاعدة جماهيرية في كافة أنحاء الوطن؛ مما ينعكس إيجاباً على دور الوزارة في تطوير خططها وإستراتيجيتها بما ينسجم مع احتياجات وأولويات النساء.

تهدف الورقة البحثية التي تتناول لجان الإرشاد والتوجيه إسناد في المحافظات الشمالية على تسليط الضوء على ماهية لجان التوجيه والإرشاد "إسناد"؛ من ناحية تأسيسها وفكرة عملها، الهدف منها؛ نشاطاتها؛ فعاليتها؛ الشراكات المجتمعية والمعوقات والتحديات التي تواجهها، والعمل على تقديم التوصيات واقتراح تصورات للمرحلة المقبلة.

في ظل نقشي فيروس كورونا المستجد ننتقل إلى السؤال الرئيس وهو: إلى أي مدى ساهمت لجان الإرشاد والتوجيه النسوية "إسناد" في مساندة لجان الطوارئ المحلية؟ إيماناً من وزارة شؤون المرأة بأهمية مشاركة المرأة السياسية؛ فقد ارتأت أهمية وجود النساء في لجان الطوارئ، ومن ثم تطورت الفكرة لتكون لجان دائمة في كافة المجالس المحلية، حيث ارتكزت وزارة شؤون المرأة في تشكيل هذه اللجان؛ لجان التوجيه والإرشاد "إسناد" على عدة أساسيات ومن المرتكزات الأساسية التي اعتمدتها وزارة شؤون المرأة في تشكيل لجان التوجيه والإرشاد "إسناد" منها:

1. وثيقة الإعلان الفلسطيني¹.
2. التوجه الحكومي بالعمل على تمكين المرأة وإدماجها في المجتمع من خلال رؤية دولة رئيس الوزراء محمد اشتية (التمكين الاقتصادي مفتاحاً لمشاركتها السياسية والمجتمعية).
3. الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية الخاصة في وزارة شؤون المرأة لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة (2017-2022) بأهدافها الخمسة.
4. العمل التشاركي في تطوير السياسات الوطنية والخطط الإستراتيجية الخاصة بتقليص فجوات النوع الاجتماعي بما يحقق الهدف من تمكين المرأة في النوع الاجتماعي.
5. الخطة الوطنية لتنفيذ القرار 1325².

¹ وثيقة الإعلان الفلسطيني الذي تم في تاريخ 15 نوفمبر 1988 في الجزائر والتي تنص على المساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين الرجل والمرأة.

² قرار صادر عن مجلس الأمن عام 2000 يهدف لتوفير الحماية للنساء في زمن النزاعات المسلحة

هذا وقد ساعد وزارة شؤون المرأة في تشكيل هذه اللجان قرار وزير الحكم المحلي رقم (1953)، حيث تسعى وزارة شؤون المرأة لعمل خطة للتعامل مع هذه اللجان وكيفية المحافظة على إستمراريتها وديمومتها، من خلال إشراكهم بورشات العمل والدورات التدريبية في كافة المجالات، ومن خلال تفاعلهم مع النشاطات المتعددة التي تقوم بها وزارة شؤون المرأة، مع ضرورة التأكيد على أهمية دمج ذوي/ات الإعاقة ونشر الوعي باعتبارهم شريحة مهمة وفاعلة في المجتمع. هذا وتسعى لجان الإسناد لخلق حالة من التكامل والتكافل ما بين وزارة شؤون المرأة والقاعدة الجماهيرية، حيث أن أساس التغيير هو الإرادة والحاضنة المجتمعية؛ وهي رافعة من روافع التنمية الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الصحية والثقافية.

الهدف العام للجان التوجيه والإرشاد "إسناد":

تشكيل قاعدة جماهيرية نسوية على قدر عالٍ من التدريب والتأهيل والتوعية.

الأهداف الخاصة للجان التوجيه والإرشاد "إسناد":

- خلق قيادات نسوية مستقبلية فاعلة ومؤثرة قادرة على صنع التغيير، وعلى درجة عالية من التأهيل والتمكين والوعي.
- تبادل الخبرات بين الأجيال من خلال منح الفرصة لدمج جيل الشباب والسعي لتكون هذه اللجان في حالة تكامل مع كافة الشركاء في الميدان، لدعم أي قضية تخدم المجتمع والنساء بشكل خاص.
- تعزيز العمل التطوعي والمبادرات لتشكيل حاضنة مجتمعية، وذلك على أساس أن التغيير هو الإرادة والعمل المجتمعي.
- خلق الثقة ونشر الوعي وكسر حاجز الخوف والعمل على تغيير الصورة النمطية السائدة للمرأة.

هيكلية اللجان التي تم تشكيلها في الضفة الغربية



وتبعاً للمخطط السابق لوحظ غياب العنصر النسوي الفاعل في رئاسة لجان الطوارئ، وحيث أن النساء دائماً في المقدمة، خاصة أن المرأة الفلسطينية شريكة الرجل في كافة الميادين ويمتلكن القدرة على التغيير بداية من نواة المجتمع وهي الأسرة ومروراً بالعمل المجتمعي؛ أصبح من الضروري خلق حالة من التكافل والتكامل الاجتماعي والثقافي.

بعض من الأعمال التي قامت بها لجان الإرشاد والتوجيه المحلية "إسناد" في الضفة الغربية؛ على سبيل المثال:

- عمل جلسات توعية عن أثر فيروس كورونا، وإجراءات السلامة المتبعة للحد من انتشاره، وتوزيع أدوات ومعدات تعقيم.
- توزيع بعض الطرود على الأسر المحجورة بسبب فيروس كورونا.
- تم تكليف تغريد جودة رئاسة بلدية البيرة لمدة أسبوع ضمن حملة تتأخر بها النساء رئاسة البلديات.
- عمل جلسات توعية حول القرار 1325 وتوطين القرار في فلسطين.
- شاركت عضو لجنة الإسناد النسوي بيت فجار الأخت شروق ثوابته في مشروع "مكاني" حيث قام المشاركين بتنفيذ مبادرة الأمل (مبادرة #اللاعنف).
- عمل جلسات توعية حول حقوق الملكية.
- عمل جلسات توعية حول أهمية إقرار قانون حماية الأسرة.
- توزيع كسوة شتوية للأشخاص ذوي الإعاقة.

- تدريب المرشحات المحتملات لخوض الانتخابات المحلية بالشراكة مع مؤسسة مفتاح.
- تنفيذ مسيرات لدعم الأسرى.
- تنفيذ نشاطات ترفيهية وتوعية باليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تم تشجير مناطق (C)¹ وهي مناطق مهددة بالتهويد والمصادرة الواقعة بالقرب من جدار الفصل العنصري؛ وذلك بالتعاون مع وزارة الزراعة من أجل دعم اللجان زراعياً.
- تنفيذ تثقيف صحي للعديد من اللجان المحلية.
- المشاركة في مؤتمر المرأة من أجل تعزيز أجندة السلام.
- تقديم المساعدات العينية لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن.
- التوعية بسرطان الثدي، وطرق الوقاية منه.

المعوقات التي تواجه لجان الإسناد

منذ تفشي جائحة كورونا في العالم انتهجت فلسطين نموذجًا خاصًا بإدارة الأزمات كون فلسطين دولة محتلة وذات موارد محدودة وخاصة، إلا أن لجان الإرشاد والتوجيه "إسناد" واجهت بعض التحديات والمعوقات الميدانية التي يواجهونها بسبب الاحتلال؛ كونه لصيق بأي مشكلة في فلسطين، بالإضافة إلى الفصل بين المحافظات بسبب الاحتلال هو العائق الأساسي والملازم في أي مجال من مجالات الحياة في فلسطين، مما يؤدي إلى صعوبة التنقل بين المحافظات، وأثر الحجر المنزلي بسبب فيروس كورونا وعدم الخروج من المنازل، عدم جدية بعض رؤساء البلديات في التعاون مع لجان الإرشاد والتوجيه "إسناد"، والانقسام الفلسطيني بين شطري الوطن. بذلك استطاعت وزارة شؤون المرأة ومن خلال تشكيلها للجان الإسناد؛ وبالتعاون مع البلديات والمجالس المحلية والمؤسسات النسوية الفاعلة في محافظات الوطن؛ أن تكون جسراً بين رسالة وزارة شؤون المرأة ومواءمة السياسات والتشريعات في كافة القطاعات، وذلك لضمان تكافؤ الفرص؛ خاصة وأن من محاور عمل وزارة شؤون المرأة زيادة مشاركة المرأة في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وكذلك تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية للنساء في فلسطين.

التوصيات:

- ❖ تعميم تجربة لجان الإرشاد والتوجيه "إسناد" في المحافظات الجنوبية.
- ❖ العمل على تفعيل دور النساء في لجان الطوارئ المحلية.
- ❖ خلق قيادات نسوية شابة تكون قادرة على التغيير.

¹مناطق تتبع إدارياً دولة فلسطين وأمنياً لسلطات الاحتلال الإسرائيلي

- ❖ ضرورة دمج ذوي الإعاقة ونشر الوعي؛ باعتبار ذوي الإعاقة شريحة مهمة في المجتمع.
- ❖ العمل على توسيع مجال عمل لجان الإرشاد والتوجيه "إسناد" ليشمل نطاقات ومجالات جديدة.
- ❖ أخذ التدابير اللازمة للحفاظ على استمرارية وديمومة عمل لجان الإرشاد والتوجيه "إسناد".

المراجع:

1. قرار وزارة الحكم المحلي رقم "1953" الصادر بتاريخ 15 أبريل/ نيسان 2020.
2. الموقع الإلكتروني وزارة شؤون المرأة www.mowa.pna.ps.
3. الموقع الإلكتروني لجنة الإرشاد والتوجيه "إسناد" صفحة الفيس بوك.
4. عودة، يوسف، مدير وحدة مجلس الوزراء في وزارة شؤون المرأة، مقابلة تليفونية في تاريخ 18 كانون الأول 2020م.
5. تصور وزارة شؤون المرأة بخصوص لجان الإسناد.

المرفقات:



تاريخ: 2020/14/15

رقم: 1953

الأخوة المدراء العامون في المديريات المحترمين
تحية طيبة وبعد ...

الموضوع: تشكيل لجان إرشاد وتوجيه وإسناد نسوية

بالإشارة للموضوع أعلاه، وتتمنى لكم ولكافة أفراد شعبنا الصحة والسلامة، ولاحقاً لتعميمنا المسمى بتاريخ 2020/3/25 بشأن إشراك النساء في لجان الطوارئ والإسناد في هيئاتكم المحلية، فإننا نأمل من حضرتكم التعميم على كافة رؤساء الهيئات المحلية العمل على تشكيل لجان إرشاد وتوجيه وإسناد نسوية في كل هيئة محلية، وأن تكلف الهيئة المحلية بتشكيل هذه اللجان من الكفاءات النسوية، ومن حملة الشهادات العلمية ونوات الخبرة في العمل المجتمعي، على أن تتضمن هذه اللجان من 3-5 عضوات، ويكون دور هذه اللجان مساندة لجان الطوارئ، وتقديم خدمات الإرشاد والتوجيه للنساء وكبار السن ونحوي، بالإضافة من النساء. مع الإشارة إلى أن وحدة النوع الاجتماعي بالوزارة وبالتعاون مع وزارة شؤون المرأة ستوفر الدعم الفني والمشورة لهذه اللجان.

ملاحظة: إرسال اللجان الإرشادية لعدد نوع الاختصاصي الأخت أسماء خروب حلال بسوق من تاريخه حول: (0594227718)

جائز: 0599740459
أب

مع فائق الاحترام والتقدير

م. مجدي الصالح
وزير الحكم المحلي



نسخة: معالي وزيرة شؤون المرأة،
نسخة: وكيل وزارة الحكم المحلي،
نسخة: الوكيل المساعد،
نسخة: وحدة النوع الاجتماعي.

دور الكتابات النسوية في تعزيز الوعي النسوي في قطاع غزة

سحر يوسف لبد

مقدمة:

ما زالت الكتابات النسوية في المجالات التي لم تستقر معرفياً تعاني من غموض المفاهيم والطرح، وعلى وجه الخصوص القضايا التي تتبناها، أو تلك التي تحاول أن تقيم فيها تعديلاً، ضمن تقاليد منهجية واضحة¹. لقد صادف مصطلح النسوية إشكالية كبرى في تحديد ماهيته، «فقد استعمل هذا المصطلح لأول مرة في مؤتمر النساء العالمي الأول الذي انعقد بباريس سنة (1892) حيث جرى الاتفاق على اعتبار أن النسوية هي "إيمان بالمرأة وتأييد لحقوقها وسيادة نفوذها"، وبما أن الأدب النسوي جزء من هوية المرأة، فقد بات ما تكتبه من إبداع ذا وعي متقدم ناضج، يراعي مختلف العلاقات التي تتحكم في شرط نضج هذا الإبداع داخل نظام المجتمع ليعبر عن هويتها، وكيانها، وقضاياها حيث "ظهرت أصوات نسائية في الغرب، قبيل ظهور حركة "النسائية"، اتخذت الأدب شكلاً معبراً عن الحقوق الضائعة، ولا سيما حق الأمومة²».

تعد الدراسات النسوية المرجع الأساسي لاتجاهات الفكر النسوي المرتبط بوعي المرأة لمعاناتها وحقوقها، لذلك تطرح الورقة تساؤلاً رئيسياً: هل تؤثر الدراسات النسوية الفلسطينية في تشكيل الوعي النسوي في قطاع غزة؟

تستهدف هذه الورقة الباحثين الفلسطينيين من كلا الجنسين في قطاع غزة، الذين يكتبون في قضايا النساء، كونها النوع الأكثر انتشاراً لدى مؤسسات المجتمع المدني. وتسعى الورقة إلى كشف تأثير الدراسات النسوية في توعية المرأة بمعاناتها وحقوقها، وأيضاً إمكانية أن تكون مرجعاً للمهتمين والقائمين على النهوض بمبدأ الفكر النسوي الفلسطيني. أما أهدافها، فتتخصر في معرفة القضايا التي استطاعت الدراسات النسوية التركيز عليها.

1 "الكتابة النسوية... المفهوم والأطر المعرفية"، (القدس العربي، 13 أغسطس 2017)،

في: <https://bit.ly/3oDUwKy>

2 "الكتابة النسوية العربية من التأسيس إلى إشكالية المصطلح"، عامر رضا، (مجلة اللغة، 1 إبريل 2016)،

في: <https://bit.ly/3q4MpZ0>

اعتمدت هذه الورقة منهجية التحليل الكيفي لمعرفة مدى تأثير الكتابات النسوية البحثية على الوعي النسوي، والتعرف على التحديات التي تحول دون مساهمة الباحثات، من خلال المقابلات مع أشخاص من ذوي الاختصاص (باحثين من كلا الجنسين من قطاع غزة، باحثين من كلا الجنسين المشاركين في مشروع كتابة أوراق بحثية في مؤسسة بال تنيك).

أولاً: الكتابات النسوية

إن نهج البحث النسوي حول العنف القائم على النوع الاجتماعي، ذو منحنى عملي يركز على التغييرات اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين على المستوى الفردي، والاجتماعي والنظمي والمؤسسي، حيث تشدد المقاربات النسوية على أن السبب الجذري للعنف ضد النساء والفتيات هو عدم المساواة بين الجنسين التي تشكل أيضاً معالم كل جانب من حياتهن والتي يسعى البحث النسوي إلى تحويلها من خلال دراسات نسوية تبنى على حقائق وتجارب معيشة حياة النساء والفتيات، وعلى مقاربات تحويلية للوقاية من هذا العنف والاستجابة له¹.

فمن الصعب الوصول إلى تاريخ محدد للكتابة النسوية، إلا أن هناك مؤشرات تاريخية تشير إلى نشاط وقع في الفترة ما بين 1860-1790م، ويشير إلى أن الوعي الاجتماعي بقضية حقوق المرأة "بدأ مع الثورة الفرنسية التي شاركت فيها المرأة؛ ففي 1798م ساهمت النساء مع أولمب دي جوج في صياغة أول عريضة تطالب بحقوق المرأة كمواطنة في سبعة عشر بنداً (1). لذا؛ تعد عريضة أولمب فاتحة الحراك النسوي ومطالبه المصاغة².

تعرف النسوية بأنها مجموعة من التصورات الفكرية والفلسفية التي تسعى لفهم جذور وأسباب التفرقة بين الرجال والنساء، وذلك بهدف تحسين أوضاع النساء وزيادة فرصتهن في كافة المجالات، فالنسوية ليست فقط أفكار وتصورات فكرية مؤسسة في الفراغ، بل هي تقوم على حقائق وإحصاءات حول أوضاع النساء في العالم، وترصد التمييز الواقع عليهن سواء من حيث توزيع الثروة أو المناصب أو الفرص وأحياناً حتى احتياجات الحياة الأساسية من مأكل وتعليم ومسكن وغيره³.

تتنوع الدراسات النسوية التي تنتهجها الباحثات

¹ مؤسسة أوكسفام. التحالف النسوي للتغيير الاجتماعي، الكتيب النسوي (2018م)، ص5.

² سامية العنزي. مفهوم الفكر النسوي في العالم العربي والوطن العربي، (مركز باحثات لدراسات المرأة)، في: <https://bit.ly/3pH3MyQ>

³ محمود وطنطاوي. النسوية-النسائية-الشابة، نظرة للدراسات النسوية (مصر، مارس 2016). ص13

أهمية البحث النسوي¹:

ينتهج البحث النسوي تحليل القوى بين الجنسين كقاعدة لفهم مكنون العالم الاجتماعي والبحث فيه، يمكن استخدام عدة أنواع من المقاربات والطرق البحثية في البحث النسوي، غير أن جميع البحوث النسوية تتشارك ثلاثة مبادئ أساسية:

1- تبين منهجيات البحث النسوي بأن الهيكلية بين الذكور والإناث تشكل جميع جوانب عالمنا الاجتماعي وتدرّك بأن هذه الهيكلية (طريقة لتنظيم المجتمع) تضعف مكانة المرأة، لذا يركز البحث النسوي في العنق القائم على النوع الاجتماعي على الأوجه التي يتم فيها توزيع السلطة والمكانة والموارد بين النساء والرجال غير المتكافئ وتأثيره على العنف القائم على النوع الاجتماعي.

2- يبيّن البحث النسوي الأدلة بمشاركة النساء والفتيات بهدف إحداث تحويل للأنظمة والبنى الأبوية غير المتكافئة التي تقمع المرأة.

3- يبين البحث النسوي الطرق التي تتقاطع فيها ديناميكيات عدم المساواة بين الجنسين مع أشكال أخرى من اللامساواة الاجتماعية مثل العمر، الدين، العرق، الإعاقة، الطبقة.

طبيعة البحوث والكتابات النسوية

تنقسم الكتابات النسوية البحثية إلى قسمين: الأول، بحسب الاتجاهات (اجتماعية، سياسية، اقتصادية، نفسية، ثقافية، إعلامية). أما الثاني، بحسب المجالات: هناك كتابات أكاديمية صادرة عن الجامعات الفلسطينية مثل المجالات والمؤتمرات الجامعية، كتابات مجتمعية صادرة عن مؤسسات المجتمع المدني، كتابات صادرة عن مراكز الفكر والدراسات الإستراتيجية، مثل بال ثنيك، كتابات تصدر عن مجلات متنوعة، كتابات تصدر عن مجلات متخصصة بالمرأة مثل مجلة الغيداء، كتابات تصدر عن ورش عمل ومؤتمرات مؤسسات المجتمع المدني والمراكز النسوية، الدراسات المسحية (الاستمارات) التي تصدر عن مؤسسات المجتمع المدني.

تنوعت القضايا النسوية التي استهدفتها الباحثات الفلسطينيات في دراساتهم البحثية النسوية ما بين السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي، حيث قالت الباحثة هداية شمعون عن جملة مختلفة من القضايا النسوية التي تم تناولها على مدار عشرين سنة تقريباً، فكانت قضايا حقوقية

¹مرجع سابق، مؤسسة أوكسفام، ص5.

ومطلبية لكل النساء الفلسطينيات التي تسعى لإعادة التوازن والمركزية، حتى لو كان إجحاف كامل بحقوق النساء، والبحث الكامل عن العدالة والإنصاف وإعادة الحقوق للنساء¹.

ركزت دراسات هداية على قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، التزويج المبكر، حرمان النساء من الميراث، حضانة الأم لأطفالها، دور النساء في الواقع السياسي والنقابات، التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية، مشددة على أهميتها من بداية عملها البحثي بالمشهد الثقافي والإعلامي للمرأة الفلسطينية².

فيما تطرقت الباحثة هبة الدنف إلى قضايا لها علاقة بالمشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية وتعزيز مشاركتها في مراكز صنع القرار، مثل ورقة تحليل سياسات نحو تعزيز دور وتمثيل المرأة في مواقع صنع واتخاذ القرار في منظمة التحرير³.

لقد أوضحت المقابلات مع عدد من الباحثات في قطاع غزة والضفة الغربية، من خلال رصدهن لطبيعة القضايا النسوية التي برزت في الدراسات على مناقشة قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، خاصة في ظل جائحة كورونا ومدى تأثيرها على النساء في جميع المجالات، فيما اختلفت الباحثة ختام أبو عودة على عدم تطرق الباحثات إلى الفئة المهمشة من النساء اللواتي يعملن داخل بيوتهن، ويتعرضن للعنف المبني على النوع الاجتماعي⁴.

المنظور النسوي في إجراء البحوث

البحث النسوي ضروري لضمان وضع البرامج والسياسات ذات الصلة لجهة وقائع تجارب النساء والفتيات وكان منهج البحث الكيفي أو المنهج السردي من المنظور النسوي ذي فائدة كبيرة، لاسيما في تقديم الجهود الرامية إلى التغيير الاجتماعي حول العنف القائم على النوع الاجتماعي من وجهة نظر النساء، عملية غالباً ما تكون غير مترابطة⁵.

ومن هذا المنطلق، ترى الباحثتان هبة الدنف، والاستشارية المجتمعية عندليب عدوان أن العمل البحثي بغض النظر عن أدواته سواء كانت ورقة بحثية، أو ورقة عمل، وورقة تقدير الموقف وسيلة قوية للباحثات للحديث عن حقوق المرأة الفلسطينية، كون الورقة البحثية تبحث في ظاهرة

¹مقابلة عبر شبكة الإنترنت، باحثة، هداية شمعون، (9 يناير)

³مقابلة عبر شبكة الإنترنت، باحثة، هبة الدنف، (6 يناير).

⁴مقابلة هاتفية، باحثة أكاديمية، ختام أبو عودة، (6 يناير).

⁵مرجع سابق، مؤسسة أوكسفام، ص5

معينة منتهية بمجموعة من التوصيات أما ورقة الحقائق فهي ورقة كاشفة تظهر حقائق، وتلخص مجموعة دراسات أو بيانات أو معلومات وأرقام لتصبح أداة ضغط على صناع القرار من مؤسسات المجتمع المدني¹.

وقد اتفقت الباحثة هداية شمعون أن العمل البحثي عمل أساسي وجوهري للحديث عن قضايا الحقوقية والمطلبية للمرأة الفلسطينية لسببين²: السبب الأول: تفحص الواقع الحقيقي للمرأة الفلسطينية، فالورقة البحثية تبدأ من جمع المعلومات، والمقابلات، واستخدام كل الأدوات البحثية من فوكس جروب، دراسة حالة، واستطلاعات.

أما الثاني، السبب الثاني: تتيح المعلومات التي تقدمها الأوراق البحثية للمجتمع والجمهور وللجهات ذات العلاقة وصناع القرار، لإدراكهم بوجود مشكلة نسوية يتطلب منهم تدخل.

فيما اعتبر الباحثان إسلام عطا الله³، وختام عودة⁴ أن نجاح الأوراق البحثية التي توثق قصص معاناة المرأة الفلسطينية جراء تعرضها للعنف المبني على النوع الاجتماعي، وتضمن آليات حماية تحقيق حقوقها وسبل الوصول إليها، يرتبط بترجمتها على أرض الواقع من حيث نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي.

أثر الكتابات النسوية في المجتمع الفلسطيني

ساعدت الكتابات النسوية بمختلف أنواعها وتعدد مجالاتها في تشكيل الوعي النسوي الذي يشمل على جميع الأبعاد التي تكون كلية واقع وإشكاليات العلاقات الاجتماعية بين الجنسين، حيث يعكس جميع مكوناته التي طرحها النظريات النسوية المختلفة وهي: 1- الوعي للمساواة في الفرص والحقوق، 2- الوعي من النظرة الدونية لسمات وخصائص المرأة، 3- الوعي لتقسيم العمل وتخصيص أدوار المرأة داخل العائلة، أما الممارسة القائمة على الوعي النسوي فتتكون من بعدين اثنين: 1- قدرة المشاركات على اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهن الشخصية، 2- قدرة المشاركات في البحث على تغيير العلاقات والأدوار التقليدية المناطة بهن داخل عائلاتهن.

هذا ما أكدت الباحثة هداية شمعون على مدى تأثير الكتابات النسوية وخاصة الأوراق البحثية على تشكيل الوعي النسوي الذي يتشكل من خلال معرفة المرأة الفلسطينية بحقوقها والانتهاكات

¹ مقابلة مع الاستشارية مجتمعية، عندليب عدوان، (غزة، 6 يناير 2021)

² هداية شمعون مرجع سابق.

³ مقابلة مع، الباحثة، إسلام عطا الله، (7 يناير، 2021).

⁴ ختام أبو عودة، مرجع سابق

¹⁹ مؤسسة أوكسفام، مرجع سابق، ص5.

الواقعة عليها في مجتمع ذكوري، لكن الاستشارية المجتمعية عندليب عدوان وجهت رسالة إلى الباحثات حتى يحصلن على وعى نسوي، ضرورة استخدام تقنيات جديدة في توصيل الحقائق والبيانات والمعلومات عن المرأة الفلسطينية المعنفة، من خلال استخدام الانفوجرافيك كوسيلة أقوى للكتابة النسوية بدلاً من الطريقة السردية خاصة في زمن طفرة التكنولوجيا¹.

ومن وجهة نظر أخرى، شدد الباحث إسلام عطا الله على عدم ارتقاء الكتابات البحثية إلى مستوى ترجمة مطلوب من الوعي النسوي، كون هناك فجوة بين من يكتب والمجتمع، واقتصارها على فئة محدودة، ونخبوية من المهتمين والباحثين والصحفيين وبعض النساء، طالما لم نجد اهتمام من قبل المؤسسات الرسمية للدولة أو الجهات الحاكمة بنتائج وخلاصات الأبحاث، وأخذها بعين الاعتبار في السياسات التي تمارسها².

لا يقتصر تأثير الدراسات النسوية بتشكيل الوعي النسوي فقط، بل يرتبط بتوجيه الرأي العام في الشارع الفلسطيني لتؤثر في صناع القرار، من خلال إيصالها لأكبر عدد من الجمهور الفلسطيني القائم على الرجال والنساء.

وفق ما قالت الباحثة ختام أبو عودة: أن تأثير الكتابات البحثية النسوية ترتبط بمدى نسبة وصولها إلى الفئات المستهدفة من النساء خاصة اللواتي يعملن في بيوتهن والمجموعات النسوية المنتشرة على وسائل التواصل الاجتماعي، اللواتي لم يتم دعوتهن من قبل مؤسسات المجتمع المدني للمؤتمرات والندوات والفعاليات التي تناقش قضاياهن التي تحاكي واقعنا المؤلم، فيما اتفقت معها الباحثة عندليب عدوان³ بمحدودية تأثير الأوراق البحثية على تشكيل الوعي النسوي الذي لا يتجزأ من توجيه الرأي العام لقلة نسبة وصولها إلى الجمهور الفلسطيني من النساء المهشمات، وحضورهن للفعاليات والمؤتمرات⁴. فيما عد الباحث إسلام عطا الله لغة البحث العلمي التي لاتصل إلى كافة الفئات الاجتماعية النسوية ذوات مستويات ثقافية محدودة، وعدم تحويل القضية النسوية التي يتناولها البحث النسوي إلى أنشطة تستهدف كافة الفئات، من إحدى الأسباب التي لا تؤثرها الأوراق البحثية على الرأي العام بشكل كبير⁵.

الباحثة هي صوت الأغلبية الصامتة من النساء، صوت من لا صوت له، هن صاحبات الحقيقة، والكلمة التي تقف أمام المجتمع المدني والنسوي في الفعاليات وورش العمل والمؤتمرات

¹هداية شمعون، عندليب عدوان، مرجع سابق

²إسلام عطا الله، مرجع سابق

³مرجع سابق، مقابلة شخصية، عندليب عدوان.

⁴ختام أبو عودة، مرجع سابق

⁵إسلام عطا الله مرجع سابق

لتناصر وتكشف قضايا العنف والظلم المجتمعي الواقع على المرأة الفلسطينية، مؤكدة الباحثة عندليب عدوان على عدم فرق بين الباحثين والباحثات في الوقوف أمام المجتمع الفلسطيني، ولكن الذي يحدد نقطة القوة من وجهة نظر عدوان هي قوة وإلمام الباحث أو الباحثة بالمعلومات ووعيه وثقافته، موضحة عدم إفادة المجتمع للمرأة باحثة تتحدث في الفعاليات وتناصر قضايا المرأة ولكن في حياتها الفعلية تمارس عكس ما تقول به، وهذا أيضاً ينعكس على الرجل¹.

يتسم المجتمع بالذكورية من خلال تمثيلات المرأة في صنع القرار ومؤسسات المجتمع المدني الرسمية وغير الرسمية، فغالبية العظمى من الموظفين في المؤسسات هن نساء، ولكن في مراكز صنع القرار والمناصب الإدارية العليا هو الرجل، على الرغم من الجميع يتحدث عن المرأة بشكل جيد، إلا أن ما زال هناك مطالبة للمرأة بحقوقها على الواقع من خلال الكتابات النسوية التي تكتبها الباحثات والباحثين حسب المنظور الجندي والنوع الاجتماعي.

حيث قالت الباحثة هداية شمعون عن اعتقاد قديم بأن الباحثات أقدر على طرح قضايا النساء، ولكن إذا هناك باحثين شباب لديهم وعي كافٍ وحقيقي في أدوار النوع الاجتماعي، فقد يكون مساندين أقوى في طرح القضايا النسوية، فالمسألة من وجهة نظر هداية لا تقاس بنوع الجنس وإنما بوعي الباحث أو الباحثة وقدرته على تجسيد وكتابة الموضوعات النسوية في الأوراق البحثية². فيما اختلفا الباحثان إسلام عطا الله، وختام أبو عودة في وجهة النظر السابقة التي تعبر عن كتابة المرأة الباحثة لقضيتها، يعطي قوة أكثر للدراسة البحثية كونها المرأة تكتب بمشاعرها وعواطفها، وإيمانها النابع من إحساسها القوي بالمشكلة، مما لا تلجأ الباحثة إلى استخدام مصطلحات "أظن، أعتقد، أشك"³.

ما زال التأثير في المجتمع الفلسطيني الذي يتسم بالذكورية ضعيفاً، ولتعزيز هذا الأثر جاءت مشاريع لخلق قيادات شابة من ضمنها مشروع "تعزيز المشاركة الديمقراطية للشباب الفلسطيني عام 2019-2020" الذي نفذته مؤسسة بال ثنيك للدراسات الإستراتيجية وهو امتداد لمشروع "كتابات بحثية في النوع الاجتماعي والنسوي 2020-2021 م"⁴.

حيث استهدف طلبة الجامعات من كلا الجنسين مستوى رابع والخريجين الجدد، وبدأ في صناعة باحثين جدد يستهدفوا قضايا مجتمعية في موضوعات جديدة ما بين النقد والاستحداث الجديد،

¹ عندليب عدوان، مرجع سابق

² إسلام عطا الله، مرجع سابق.

³ إسلام عطا الله، ختام أبو عودة، مرجع سابق

⁴ "بال ثنيك" تفتح برنامجاً تدريبياً بعنوان "كتابات بحثية في النوع الاجتماعي والنسوي"، موقع بال ثنيك للدراسات الإستراتيجية، في: <https://bit.ly/3tjSJxN>

والقراءة في آفاق وتطلعات المستقبل من منظورهم الشبابي، ليتطور في السنة الثانية إلى احتواء باحثين جدد لا تتعدى أعمارهم 25 ربيعاً، ينتجوا أوراق بحثية في قضايا مجتمعية من منظور الجندر والنوع الاجتماعي.

ساعد البرنامج التدريبي الباحث الشاب أحمد السماك على التعرف على معاناة المرأة الفلسطينية من خلال الطرح المنهجي والعلمي لقضيتها، بالاستناد إلى مصادر قانونية وإحصائيات، والتعرف على الفجوة بين الرجل والمرأة التي جعلته يتعاطف ويدافع بشكل أقوى عن حقوق المرأة¹، كما منح البرنامج المتدربة الشابة نورهان الطباطبائي تجربة جديدة من نوعها من خلال التعرف على كيفية تضمين مفاهيم النوع الاجتماعي في الكتابة البحثية وتوظيفها في القضايا من منظور جنسوي واجتماعي²، فيما أضاف للمتدربة الشابة نشوى رزق إضافة نوعية لخبراتها وأفكارها، تمثلت في تطبيق عملي وواقعي في الكتابة البحثية بنوع من التخصصية في موضوعات شائكة وجدلية تخص المرأة الفلسطينية ومعاناة كل بيت فلسطيني³.

يمكن قياس أثر البرنامج على الباحثين الشباب الجدد من خلال إيمان الشابة منى المصدر بأهمية حصول المرأة على فرص متساوية في إيصال صوت المرأة بشكل أقوى لمؤسسات المجتمع المدني وصناع القرار، حتى تشكل مرحلة مهمة من تمكين المرأة مجتمعياً بالعلم والوعي لحقوقها⁴.

فيما طالب جميع الباحثين الشباب مؤسسات المجتمع المدني:

- 1- تقديم مزيد من التدريبات لمثل هذه البرامج البحثية حتى نوسع دائرة الاهتمام بقضايا المرأة.
- 2- إصدار مجلة خاصة دورية بتلك الكتابات النسوية الشابة.
- 3- تعاقد المؤسسات دوماً مع مناصرات متخصصات في قضايا المرأة لإفصاح المجال للمرأة للمطالبة الفعلية باحتياجاتها وحقوقها.

حيث أكدت الباحثة والمدرّبة في قضايا المرأة هبة الدنف على أن لم أكن مؤمنة بأهمية الأوراق البحثية، وقدرتها على التأثير والتغيير، ووضع رؤى صحيحة لن أدرب بالكتابة البحثية النسوية، واصفة القلم بالسيف إذا لم نستطيع استخدامه بحذر وبمنهجية صحيحة لن يؤتي ثماره، حيث وضحت منهجية الباحثات والكاتبات التي تدرّبها للباحثين الشباب وهي:

- 1- إظهار المشكلة وآلية التحري عنها بكل دقة.

¹ مقابلة مع المتدرب ، احمد السماك (9 يناير 2021).

² مقابلة مع المتدربة نورهان الطباطبائي (10 يناير 2021)

³ مقابلة مع المتدربة نشوى رزق (9 يناير 2021)

⁴ مقابلة مع المتدربة منى المصدر (10 يناير 2021)

2- جمع المعلومات الصحيحة.

3- طرح بدائل وتوصيات صحيحة ومنطقية يتناسب مع الهدف المنشود من الأوراق البحثية، وتشكيل الوعي لدى الباحثين الجدد¹.

يمكن تتبع الأثر الجيد من خلال رفع نسبة تمثيل المرأة الفلسطينية، حيث لم تعدو نسبة تمثيلها في المجلس الوطني الفلسطيني 7.5% منذ عام 1996، حتى ترتفع لتضع نسبة التمثيل 13% في انتخابات 2006م التي أتت من مطالبة النساء بحقها في المشاركة السياسية من خلال الكتابات النسوية البحثية².

التحديات والمعوقات أمام الدراسات النسوية

رغم الأثر الإيجابي الذي تحدثته الدراسات النسوية إلا هناك مجموعة من التحديات والمعوقات التي تقف أمام الباحثات الفلسطينيات من خلال المقابلات التي تمت معهن³:

1- قلة المراجع المتعلقة بقضايا العنف من منطلق الإحصائيات والأرقام، وإغفال الباحثات للبيانات النوعية الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، حيث يوجد مسح فقط قائم عليها جهاز الإحصاء المركزي منذ عام 2011، مسح العنف الوطني الأخير الصادر عام 2019.

2- تعطل المرصد الوطني الخاص بوزارة شؤون المرأة الذي انطلق في بداية فبراير من عام 2016، ويهدف إلى توفير منظومة علمية عن حالات العنف ضد المرأة التي تم استقبالها من أعضاء المرصد على المستوى الوطني لصانعي السياسات، ومتخذي القرارات⁴.

3- ربط طرح قضايا المرأة الفلسطينية بمشاريع مؤسسات المجتمع المدني والمراكز النسوية تكون مقتصرة على فئة محددة حسب الفئة المستهدفة من المشروع.

4- تدخل بعض الجهات المعنية في الرؤية البحثية للدراسات النسوية، في محاولة لفرض أي نوع من التدخلات سواء كانت في النتائج أو التوصيات أو غيرها.

5- اقتصار موضوعات الدراسات النسوية على مناطق تواجد الباحثات الفلسطينيات، مما يتسبب بخلق مجتمع مستقل ومختلف من حيث معاناة المرأة الفلسطينية في جميع مجالات الحياة.

¹ هبة الدنف، مرجع سابق

² مجد الوجيه مهنا. المرأة الفلسطينية والتخطيط التنموي - إمكانيات وتحديات، (منظمة التحرير الفلسطينية دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني، 11 مارس 2019)، في: <https://bit.ly/3czYjpV>

³ آليات وأدوات المرصد الوطني للعنف ضد المرأة، (وزارة شؤون المرأة، 2016) في: <https://bit.ly/3pEr5JO>

6-إغفال المؤسسات الرسمية إضافة الأرقام الواردة من الدراسات النسوية، والبيانات الصادرة عنها من منظور الجنس، مما يشكل تحدي كبير للكتابات البحثية التي توثق المعلومات ودلالاتها.

7-عدم وجود دعم مناسب لبعض الأبحاث النسوية، خاصة التي تحتاج لعدد كبير من المقابلات والاتصالات، والمجموعات المركزة، والاستبيانات، مما يشكل عائق على الباحثة الفلسطينية.

8-عدم وجود جهة داعمة حقيقية للعمل البحثي النسوي، فبعض المؤسسات والمراكز النسوية للأسف تطرح مسابقة بحثية في السنة، وتكون مرتبطة بمشاريع خاصة.

9-نظرة المجتمع للدراسات البحثية النسوية، وخلق حالة من التشكيك داخل المجتمع الفلسطيني للمعلومات والبيانات، مما يتطلب من الباحثات الالتزام بالحيادية في العمل البحثي وضرورة توثيق المقابلات مع حماية النساء المستهدفات.

10-عدم تمكن الباحثات من الحصول على المعلومات، بسبب صعوبة الإجراءات الحكومية أو لسبب غير متعمد في إعطاء الباحثة المعلومات المتعلقة بالقضايا النسوية.

11-الانقسام الفلسطيني والاحتلال اللذان ساهما في تشتيت هوية الدراسات النسوية الفلسطينية.

استخلاصات:

من خلال ما سبق، هناك كتابات نسوية ترتقي لعرضها في المؤتمرات وورش العمل، ولكن هذه الكتابات لم تترجم بشكل صحيح وفعلي على أرض الواقع ظهرت في النتائج التالية:

النتيجة الأولى:

موسمية طرح القضايا النسوية المرتبطة بالمناسبات الخاصة بالمرأة مثل حملة 16 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة، ويوم المرأة العالمي.

التوصية:

توجيه رسالة للمراكز النسوية ومؤسسات المجتمع المدني بعدم ارتباط الكتابات البحثية النسوية بمشاريع خاصة أو مسابقات بحثية موسمية، وإصدار مجلة دورية متخصصة لكتابات الباحثات النسوية الفلسطينية.

النتيجة الثانية:

عدم استخدام الباحثات تقنيات جديدة في الكتابة البحثية، والاكتفاء بالطريقة السردية

التوصية: عمل تدريبات مكثفة للباحثات من قبل مؤسسات المجتمع المدني والمراكز النسوية للباحثات في طرق توصيل المعلومات والأرقام من خلال الانفوجرافيك، الرسوم التوضيحية التي تجذب القراء بشكل أكثر.

النتيجة الثالثة:

عدم قدرة الباحثات على طرح القضايا الحساسة بالمرأة الفلسطينية مثل التحرش، الابتزاز الإلكتروني.

التوصية / توفير حماية قانونية للباحثات من قبل مؤسسات المجتمع المدني والمراكز النسوية، حتى يستطعن دق جدران الخزان بكل قوة على القضايا الحساسة.

النتيجة الرابعة:

محدودية تأثير الوعي النسوي الذي يرتبط بوقت محدد، ونسبة وصول الفئات المهمشة إلى فعاليات ومؤتمرات مؤسسات المجتمع المدني.

التوصية / عمل مؤسسات المجتمع المدني والمراكز النسوية على توسيع دائرة حضور المجتمع الفلسطيني من كل الجنسين، لتصل إلى السيدات المهمشات داخل المخيمات الفلسطينية.

النتيجة الخامسة:

عدم وجود جهة داعمة وموحدة بشكل دائم تستقطب قدرات ومهارات الباحثات الفلسطينيات في التعبير عن قضايا المرأة.

التوصية: يمكن معالجة ذلك من خلال توفير تمويل دائم للباحثات الفلسطينيات يساعدهن على طرح القضايا النسوية بدون أي جهد مادي أو معنوي يتعلق بإجراء المقابلات، والمجموعات المركزة.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب:

- 1- مؤسسة أوكسفام. التحالف النسوي للتغيير الاجتماعي، الكتيب النسوي (2018م)، ص5.
- 2- محمود وطنطاوي. النسوية-النسائية-الشابة، نظرة للدراسات النسوية (مصر، مارس 2016). ص13

أولاً: المقابلات:

- 1-مقابلة شخصية، استشارية مجتمعية، عندليب عدوان، (غزة، 6 يناير 2021)
- 2-مقابلة عبر شبكة الإنترنت، باحثة، هداية شمعون، (غزة، 9 يناير 2021).
- 3-مقابلة عبر شبكة الإنترنت، باحث، إسلام عطا الله، (غزة، 7 يناير 2021).
- 4-مقابلة عبر شبكة الإنترنت، باحث شاب، أحمد السماك (غزة، 9 يناير 2021).
- 5-مقابلة عبر شبكة الإنترنت، باحثة شابة، نورهان الطباطبائي (غزة، 9 يناير 2021)
- 6-مقابلة عبر شبكة الإنترنت، باحثة شابة، منشوى رزق (غزة، 10 يناير 2021)
- 7-مقابلة عبر شبكة الإنترنت، باحثة شابة، منى المصدر (غزة، 9 يناير 2021)
- 8-مقابلة عبر شبكة الإنترنت، باحثة، هبة الدنف، (غزة، 6 يناير 2021).
- 9-مقابلة هاتفية، باحثة أكاديمية، ختام أبو عودة، (غزة، 6 يناير 2021).

ثالثاً: الصحف والمجلات

- 1"الكتابة النسوية... المفهوم والأطر المعرفية"، (القدس العربي، 13 أغسطس 2017)،
في: <https://bit.ly/3oDUwKy>
 - 2 - "الكتابة النسوية العربية من التأسيس إلى إشكالية المصطلح"، عامر رضا ، (مجلة اللغة ، 1 أبريل 2016)،
في: <https://www.allugah.com/post.php?id=21>
 - 3-سامية العنزي. مفهوم الفكر النسوي في العالم الغربي والوطن العربي، (مركز باحثات لدراسات المرأة)،
في: <https://bit.ly/3pH3MyQ>
 - 4- "بال ثينك" تفتح برنامجاً تدريبياً بعنوان "كتابات بحثية في النوع الاجتماعي والنسوي"، موقع بال ثينك
للدراستات الإستراتيجية، في: <https://bit.ly/3tjSJxN>
- رابعاً: المنشورات الإلكترونية:

- 1- مبتعث للدراسات والاستشارات الأكاديمية، ورقة بحثية جاهزة، في: <https://bit.ly/39zWLdA>
- 2-المعهد الغربي لتحليل السياسات، دليل إعداد أوراق تحليل السياسات، في: <https://bit.ly/3oCAOIy>
- 3-المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية-مسارات، نظام البحث العلمي، ص1.
- 4-مجد الوجيه مهنا. المرأة الفلسطينية والتخطيط التنموي - إمكانيات وتحديات، (منظمة التحرير الفلسطينية دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني، 11 مارس 2019) ، في: <https://bit.ly/3czYjpV>
- 5- آليات وأدوات المرصد الوطني للعنف ضد المرأة، (وزارة شؤون المرأة، 2016)
في: <https://bit.ly/3pEr5JO>